جامعة طرابلس / كلية الآداب

الدراسات العليا

قسم اللغة العربية / شعبة الدراسات اللغوية

تعليل الظواهر اللغوية عند ابن جني

رسالة مقدمة لنيل درجة الإجازة العالية (الماجستير) في الدراسات اللغوية

مقدمة من الطالبة : أمل أحمد علي مفتاح

إشـــراف : أ. د . علي أبو القاسم عون

العام الجامعي : 2010 – 2011 م

أعوذ بالله من الشيطان الرجيم

(لاَ يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلاَّ وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ
رَبَّنَا لاَ تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلاَ تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ
عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلاَ تُحَمِّلْنَا مَا لاَ طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاغْفِرْ لَنَا وَ
ارْحَمْنَا أَنتَ مَوْلاَنَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ)

سورة البقرة 285

الإهـــداء

إلى من أعطاني الأمل وشد من أزري حتى أكمل هذا العمل

والـــدي العزيز

إلـــى مـــن رافقني دعاها وأطلب من ربي رضاها

أمـــي الغالية

إلـــى رفاقـــي في حيـــاتـــي

أخـــوي وأخواتي

إلى صحبـــي وأحبـــابـــي

صديقـــاتـــي

إلى كل هؤلاء أهدي ثواب هذا العمل

الشكر والتقدير

أحمد الله أولاً وأخرًا حمدًا كثيرًا طيبًا مباركًا فيه ملء السموات والأرض وملء ما بينهما ، وملء ما شاء من ذلك بعد ، على آلائه ونعمه وفضله ؛ ثم أتوجه بالشكر الجزيل وأعترف بالجميل لأستاذي الجليل ، **الدكتور علي أبو القاسم عون** لتفضله بقبول الإشراف على هذا البحث ، ولما وجدته فيه من سعة صدر ودماثة خلق وسماحة نفس ومعاملة أبوية ، ولما قدمه لي من توجيهات وملاحظات ما زال يدهشني بالدقة فيها ، والتي حرص من خلالها على إعداد باحثة قبل أن يقدم بحثًا فجزاه الله عني خير الجزاء وزاده من نور علمه ما يستحق إنه ولي ذلك والقادر عليه ، وأتقدم بالشكر والتقدير إلى عضوي لجنة المناقشة لتكبدهما عناء تنقيح هذا البحث ، كما أشكر أساتذتي بقسم اللغة العربية الذين أسهموا جميعهم في جعلي أدرك بعض ما جاء في علم العربية وما قدمه علماؤها وأخص بالشكر الدكتور صالح سليم الفاخري والدكتور محمود فتح الله ؛ لما قدماه لي من عون فترة دراستي التمهيدية ، وأتقدم بالشكر الجزيل والعرفان إلى الأستاذة نورية الطلابي لما قدمته لي من مساعدة ولما أمدتني به من مصادر ، لم تبخل علي بتجربتها السابقة في التعليلفأسلمت إلي ثمرة بحثهاجزاها الله عني خير الجزاء ، والشكر موصول إلى الصديقة العزيزة آمال عبد الرحمن ؛ لمابذلته من جهد في طباعة هذا البحث و كان ذلك منها بإخلاص و محبة عودتني عليهما دائمًا . ثم أتقدم بالشكروالتقدير لأمينة مكتبة الدراسات العليا بجامعة طرابلس الأستاذة زهوية أبو سهمين لسعيها الدائم إلى توفير المصادر واهتمامها باحتياجات الطلاب فجزاها الله عنا خير الجزاء ، والشكر لكل موظفي المكتبة والعاملين فيها ولا يفوتني أن أشكر كل زميلاتي وصديقاتي المخلصات على تشجيعهن الدائم لي وكل من وقف بجانبي وساندني ولو بكلمة طيبة لكل هؤلاء جزيل الشكر والتقدير .

المقـــــدمـــــــــــــــــــة

الحمد لله الذي أنزل كتابه بلسان عربي مبين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ، أما بعد :

فإن دراسة التعليل للظواهر اللغوية عند ابن جني[1] لم تكن هي بعينها ما كنت أسعى للبحث فيه ؛ ولكني وجدت فيها كثيراً مما أبحث عنه من أسرار علم العربية ، وما لهذه اللّغة من خصائص تميزها من بين اللغات ، فكنت كلما استمعت إلى متحدث بالفصحى ، يلفت انتباهي ما لها من عذوبة الأصوات ، ثم أتساءل كيف استطاع هذا القدر من الأصوات أنْ يمثّل كل هذه المعاني بمستوى عالٍ جعل منها أداة طيّعةً لمن عرف مفاتيحها ، وأحسن اختيار مفرداتها ، ففضُل بها الأدباء وأبدع بها الخطباء ، وكنت كلما تمعّنت في علم العربية ، وظهر لي بعض أسرارها ازدادت رغبتي في أن أعرف أكثر ، فوجدت ضالتي عندما درست التعليل ضمن منهج أصول النحو في مرحلة التمهيد للبحث العلمي ، على يد أستاذي الفاضل د . **علي أبو قاسم عون** ، الذي كان سعيه حثيثًا لأدرك مع زملائي كيف بنى علماء اللّغة المتقدمون صرح هذا العلم ، ثم كيف برروا لظواهره ، ومن بين هؤلاء : أبو الفتح عثمان ابن جني ، وهو من أبرز من اقترب من أغراض العرب في كلامها ، فأعطي العربية اهتمامه وأجاد في توضيح أصولها ، وعكف على التعليل فيها ، مع ما فيه من صعوبة وتشعب ، إلا أنّه استهواه واستثار قدراته اللّغوية فاستفاض فيه تنظيراً وتطبيقاً . إنّ التعليل للظواهر اللّغوية ليس سهلاً هينا ، بل يحتاج فيه الباحث إلي صفاء الذهن وعمق التفكير، رغم

---

[1] - هو عثمان ابن جني الموصلي ، ويكنى بأبي الفتح ، إمام العربية المعروف ، كان أبوه مملوكًا روميًا لسليمان بن فهد الأزدي ، توفي ببغداد عن عمر 65 عامًا ، سنة 392هـ - 1002م ، ينظر : الأعلام لخير الدين الزركلي 204/4 ، بغية الوعاة للسيوطي 126/2 ، وفيات الأعيان لابن خلكان 412/3 .

ذلك لم تضعف عزيمة ابن جني في البحث فيما وراء العلّة ؛ لأنّه يدرك أهميتها ، فهي ترتبط بكثير من المباحث اللّغوية ،لأنها قد تفسّر المسموع ، وهي ركن في القياس ، وكذلك فإن لها ارتباطاً بالقواعد من حيث معانيها ، ولها دور في وضوح القرائن والعلامات[1] .

وهذا التشعب قد يصعب من أمر دراستها ، ويجعلها محل خلاف بين العلماء ، إذاً فالتعليل من أجل ّجوانب البحث اللّغوي ؛ لأنّه يُظهر من اللّغة ثوب الحكمة وينزع عنها ثياب التمحل والسفسطة التي حاول أن يلبسها بعض مدعي التيسير في النحو العربي ، فعزمتُ على خوض غمار التعليل ، ثم اخترت أن يكون عند ابن جني ؛ لما قدّم فيه من إضافات ، ولجدارته بالاهتمام والبحث فيما ورثناه عنه من غزير العلم والمعرفة بعلوم العربية التي كرّسها حسه اللغوي ودقة نظره ، ومما يثبت تربعه على عرش هذا العلم - وإن نذُر المنازع فيه - سبقه إلى تأصيله وتحديد فروعه وإن اختلط بغيره من حيث المنهج فذلك لتنوع بحثه اللغوي ، وقد اخترت أن أستقي مادة البحث من كتب أربع تنوعت فيها مستويات التعليل عنده ، وهي : التصريف الملوكي ، الخصائص سر صناعة الإعراب واللّمع ، فمن الملاحظ أن كتابي التصريف الملوكي واللّمع يُعد مستوى التعليل فيهما تعليمياً ، ولا يكثِرُ فيه من الشرح والتوضيح للعلل ؛ بل يكتفي بذكر العّلة دون تفصيل ، ولم يتجاوز العلل الأول المباشرة للحكم ، أما كتابا : الخصائص وسر الصناعة ، فقد اجتمعت فيهما كل مستويات التعليل وكانت في بعضها تحمل الصبغة الجدلية ، إلا أنّ الخصائص كان

[1] - ينظر التعليل النحوي في الدرس اللغوي لخالد الكندي ، ص 13 .

أهم هذه المصادر ؛ لاشتماله على التعليل تنظيراً وتطبيقا ، فاستحق مني الاهتمام أكثر من غيره ؛ لقيمة الكتاب التي لا تخفى على علماء اللّغة قديماً وحديثاً .

وقد اتخذ أبو الفتح التعليل وسيلة لإظهار خصائص العربية ؛ لذا وسمه بهذا الاسم .

إن ابن جني كان محل اهتمام كثير من الباحثين ؛ لتميز بحثه اللغوي ، فاستفاضوا في دراسة منهجه وأسلوبه في كل مستويات اللّغة ، إلا ّأنّ التعليل عنده لم يحظ باهتمام كبير ، فلم يكن له الحظوة في الدراسة إلا في بعض الإشارات لكلفه به ، أو لتأثره فيه بالفلسفة والمنطق ، والتعليل بصفة عامة لم يكن محل اهتمام ، وإن كثُر الحديث عن العلّة والتعليل في كتب الأصول، فإنّه من ناحيتين : الأولي منهما هي الناحية التاريخية التي تقسم التعليل فيها على مراحل ضمن تسلسل التأليف فيه ، وتطوره والأخرى هي مدى أصالته ، وتأثره بالعلوم الأخرى بين مؤيد للأصالة ، ومحاول لإثبات هذا التأثر .

هذا هو الكثير الشائع ، إلا أننا لا نعدم من اقترب من ماهية العلّة ، وحقق في أنواع التعليل في أهم كتب النحو ، في دراسة موسومة بالتعليل اللغوي في كتاب سيبويه ، قام بها الدكتور : شعبان عوض العبيدي لنيل درجة التخصص الدقيق (الدكتوراه) ولقد أفدت منها بشكل كبير ، فكانت أنواع التعليل عند ابن جني مستقاة من تصنيفه لأنواع التعليل عند سيبويه ، ماعدا التعليل الجدلي الذي قلّ وجوده قبل ابن جني ، ثم كانت دراسة أخرى قامت بها الأستاذة : نورية الصلابي درست فيها التعليل في أصول ابن السراج وهي دراسة جامعية تقدمت بها الباحثة ، لنيل درجة

(الماجستير) في الدراسات اللغوية من كلية الآداب جامعة الفاتح ، فكان منهجها دليلاً لدراستي .

وقد اتبعت في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ، أصف من خلاله مسائل التعليل وأنواعه ، وأسسه التي اعتمد عليها أبو الفتح ، كي أحلل من خلالها ما امتازت به اللّغة من إحكام ، وما امتاز به أبو الفتح من فهم وإدراك لخصائصها ؛ وذلك باستقراء جزئي لمسائل التعليل عنده في كل مستويات اللّغة ، وقد جعلت هذا البحث في مقدمة هي ما أنا بصدده من بيان لأهمية الموضوع ومنهج البحث وهيكله و الدراسات السابقة عنه وكل ما يجب أن يثبت فيها، ثم دراسة تمهيديّة عرّفت فيها العلّة والتعليل لغة واصطلاحاً ، ثم تحدثت عما كان عليه أمر التعليل قبل ابن جني ؛ حتى تتضح إضافاته ، و اختلاف منهجه عمّن تقدمه ، ثم أتبعت التمهيد ثلاثة فصول ، كان الفصل الأول دراسة لأسس التعليل عند ابن جني في مبحثين : الأول هو الاعتماد على الواقع اللّغوي ، وضّحت فيه اعتماده على اللّغة وواقعها في التعليل ، وظهور ذلك واضحاً من خلال اعتماده على الكلام العربي ، الثاني : الاستنباط على طريقة أصول الفقه وعلم الكلام ؛ تحدثت فيه عن استخدام ابن جني أصول الفقه وعلم الكلام ، وما مدى تأثره في التعليل بهذه العلوم غير اللّغوية .

أما الفصل الثاني فعقدته لأنواع التعليل عنده فكان المبحث الأول منه في التعليل الاستعمالي ويقصد به أنواع التعليل التي ترد إلى استعمال اللّغة وما يترتب عليه من ثقل أو خفة أو ترك ، أما المبحث الثاني فكان للتعليل القياسيّ ، تجسدت فيه أنواع التعليل التي تعد الأسباب الحقيقية وراء الأحكام اللغوية ، والمبحث الثالث كان في التعليل الدلالي الذي يبرر الاستعمالات اللغوية بطريق المعاني الدلالية وما تضيفه

من قيمة لغويّة ، رابع مباحث الفصل الثاني كان في التعليل الجدلي حاولت فيه توضيح استعمال ابن جني لهذا النوع من التعليل في المادة والأسلوب .

وجاء الفصل الثالث في مسائل التعليل عند ابن جني ؛ فكان المبحث الأول في مسائل التعليل الصوتي ؛ لاهتمامه بالتعليل في هذا المستوى وإضافاته فيه ، أما المبحث الثاني فكان في مسائل التعليل الصرفي الذي أكثر التعليل في مسائله كثرة واضحة خصوصا في كتابه الخصائص ، فكان حقيقاً بالبحث أن يتناوله في مبحث خاص، وجعلت المبحث الثالث لمسائل التعليل النحوي الذي اتسمت تعليلاته فيه بسعة فهمه و إدراكه لمقتضيات الصناعة والتركيب ، ثم أتبعت كل ذلك بخاتمة ذكرت فيها ما توصل إليه البحث من خصائص التعليل وسماته عند ابن جني ، بعد ذلك كان فهرس المصادر والمراجع و فهرس المحتويات .

ختامًا ، فإني لن أدعيَّ الكمال لبحثي ؛ لأن العمل البشري يتسم بالنقصان مهما اكتمل ، فالكمال لن يكون إلا لله - عزّ وجلّ - وإنما أتمنى على من يطّلع على هذا العمل أن يقومه حتى يرقى إلي المنهج العلميّ الصحيح في المادة و الأسلوب ، وإنيّ فيما قدمت قد سعيت لذلك ، فإن كنت قد أصبت ، فذلك فضل اللهّ عليّ ، وإن كنت قد أخطأت فمن نفسي ، ولكنْ حسبي اجتهادي ، فأتمنى أن ينال ما قدمته الرضا والقبول وأن يكون على الوجه المطلوب .

التمهيد

أولاً : تعريف العلة والتعليل لغة واصطلاحًا

ثانيًا : مفهوم التعليل قبل ابن جني

ثالثًا : أسس التعليل قبل ابن جني

أولاً : العلة و التعليل لغة واصطلاحًا :

بحثت في المعاجم اللّغوية فوجدت أنّ " العلّة : المرض ، وصاحبها معتلّ . قال ابن الأعرابّي : عَلّ المريض يَعِلُّ عِلّة فهو عليل " [1] ، و قد تكون بمعنى الإعاقة فيقال : " اعتلّ عليه بعلّة واعْتلّه إذا اعتاقه عن أمر " [2]، وهي " حدث يشغل صاحبة عن وجهه كأنّ تلك العلّة صارت شُغْلا ثانيًا منعه عن شُغله الأوّل "[3] ويقال : " هذا علّة لهذا أي سبب " [4] والتعليل مصدرها يُقال : " وعلله بالشيء تعليلاً أي لَهَّاهُ به " ، [5] **أمّا في الاصطلاح** فالعلة : " هي القرينة أو العلامة التي إذا وجدت في الكلام أو في مقام تحقق الحكم بسببها " [6] . و" التعليل بيان سبب ابتداع العرب ظاهرة لغوية " ، [7] ويعرفه الجرجاني بقوله : " التعليل هو تقرير ثبوت المؤثّر لإثبات الأثر" [8] ، و الفرق بين العلّة والتعليل أنّ العلة هي السبب المؤثر في الحكم ، أمّا التعليل فهو بمنزلة البيان لها ، وإظهار تأثيرها فيه ، وتعريف الجرجاني يوضح هذا الأمر؛ فالمؤثر هو العلّة ؛ والأثر هو الحكم ؛ لذا كان من شروط العلّة أن تكون مؤثرة في إثبات الحكم في المقيس عليه أي الموجبة له [9] ؛

---

1 - معجم مقاييس اللغة 14/5 مادة (عل)

2 - لسان العرب 480/11 مادة (علل) .

3 - مختار الصحاح الرازي 451 مادة (ع ل ل) .

4 - لسان العرب 11/ 480 مادة (علل) .

5 - مختار الصحاح للرازي 451 ، مادة (ع ل ل) .

6 - التعليل النحوي في الدرس اللغوي خالد الكندي ، ص 122 .

7 - المرجع نفسه، ص 123 .

8 -ا لتعريفات للجرجاني ، ص 63.

9 - ينظر الاقتراح ، ص 114 .

لأنها تجمع بين الأصل والفرع[1] إذًا تقرير الثبوت هو بيان هذا التأثير وتوضيحه.

ثانياً: مفهوم التعليل قبل ابن جني:

ظهر علم العربية ، وهو النحو بادئ ذي بدء انعكاساً لظاهرة اللّحن التي تفشت عقب انتشار الإسلام ، ودخول أمم كثيرة في المجتمع الإسلامي، كان لكل منها لغتها الخاصة بها، كما كان للعرب لغتهم الخاصة بهم ، إلا أنّ هذا الاختلاط لابد أن يؤثر في كل منها، ولا بأس في تأثر غير العرب باللغة العربية إذ كان ذلك مرادهم ؛ لأجل تعلم الدين الجديد الذي اعتنقوه ولكن تأثر العرب بهم لم يكن مطلوباً ، لأن بذلك تذهب السليقة ، ويضيع اللسان العربي الذي يسهم في الحفاظ على القرآن الكريم " قال بعض أهل العلم:

حِفْظُ اللُّغَاتِ عَلَيْنَا فَرْضٌ كَفَرْضِ الصَّلاَة

فليس يُضْبَطُ دِيْنٌ إلاَّ بِحِفْظ اللُّغَات " [2]

هذا ما دعا الصحابيَّ الجليل علي ابن أبي طالب – رضي الله عنه إلى أن يطلب من أبي الأسود الدؤلي وضع علم يحفظ العربية من التلاشي ، فلولا هذه الغاية السامية ، لكانت العربية لغة أثرية حالها حال السنسكريتية

[1] - ينظر فيض نشر الانشراح 904/2 .

[2] - المزهر للسيوطي 302/2 .

أو اللاتينية [1] ، إن جهد أبي الأسود قد تجلى في ضبطه للنص القرآني من خلال ظاهرة التصرف الإعرابي [2] ، ثم وضعه لبعض أبواب النحو [3] ، إلا أنّ هذا الجهد قد أحسن استثماره ، فقد تلقفه تلاميذ أبي الأسود ومن جاء بعدهم من العلماء وبدأ التفكير في وضع أسس وقواعد تضم علم العربية وتجمعه وتفسره . هكذا نشأ علم العربية ، وهذه هي أهم دوافع نشأته ونستطيع أن نؤرخ للتعليل مع هذه النشأة في القرن الأول الهجري ، فقد بدأ التعليل بداية طبيعية مع النحو العربي ، بدأ ساذجا يفتقر إلى التأصيل العلمي، فكان أول الغيث أن اهتدى عبد الله بن أبي إسحاق إلى فكرة الاطراد في اللغة ، تمسك بها ودافع عنها ، ومما يثبت هذا المنهج الذي سار عليه ، ما جاء في طبقات الشعراء لابن سلام أنّ يونس بن حبيب سأله " هل يقول أحد الصويق .. يعني السويق .. ؟ قال نعم... وما تريد إلى هذا؟ عليك بباب من النحّو يطرد وينقاس " [4] بهذا يحدد ابن أبي إسحاق الطريقة المثلى لدراسة الظواهر اللّغوية ، بتتبع ما اطرد منها ؛ أي ما تتابع على نفس الطريقة فأصبح قاعدة وأصلاً يقاس عليه غيره من أمثلة الظاهرة اللغوية بعلة هي أساس القياس النحوي الذي عرفه الأنباري بأنَه " حمل فرع على أصل بعلّة " [5] وهذه العلة لابد من اطرادها في كل أفراد الظاهرة ، إلا ما ندر ؛ فالاطراد هو معيار القياس ، أما معيار الاطراد فهو غلبة الظاهرة على أمثلة بابها[6] ، يبقى بعد ذلك أمر تحديد

---

[1] - ينظر بحوث ومقالات في اللغة لرمضان عبد التواب ص، 180.

[2] - ينظر من تاريخ النحو لسعيد الأفغاني ص ،31.

[3] - ينظر نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة للشيخ محمد الطنطاوي ، ص70.

[4] - طبقات الشعراء لابن سلام ، ص 48 .

[5] - لمع الأدلة للأنباري ص،93 .

[6] - ينظر التعليل النحوي في الدرس اللغوي ص، 28.

هذه الغلبة من الأمثلة ؛ لذا كان لزاماً على النحاة أن يحددوا أسسهم في وضع علم النّحو وتثبيت دعائمه لكي يضعوا هذا الكم الهائل من المادة اللغوية في إطار عام يضبطها ويحافظ عليها.

ثالثاً : أسس التعليل قبل ابن جني

1 -**الاستقراء** : إنّ أول ما اعتمد عليه النحاة وانتهجوه سبيلاً لتأصيل الأحكام هو الاستقراء ؛ ولأنّ كثيرا من الألفاظ والمصطلحات تتصل بمعناها اللغوي و قد لا تخرج عنه في الاصطلاح ، بحثت عن المعنى اللغوي لمصطلح الاستقراء فوجدت صاحب اللسان يقول : " وقروت البلاد قروًا وقريّتها قريًا واقتريتها واستقريتها إذا تتبعتها تخرج من أرض إلى أرض " [1] ثم استخدم مصطلح الاستقراء الذي بمعنى التتبع والملاحظة للدلالة على الملاحظة المنظمة والتتبع الجزئي أو الكلي للمادة المدروسة ، وأصبح من أنجع المناهج المعوّل عليها في الدراسات اللّغوية وغيرها . بعد أن اختار العلماء الأساس الذي يعتمدون عليه في جمع قواعد اللّغة وضبطها ، بقي أمامهم بعد ذلك جمع المادة اللغوية من مظانّها، ، فكان السبق في هذا المجال لمدرسة البصرة التي سبقت مدرسة الكوفة في وضع النحو عموماً فبدأت رحلات العلماء إلى البادية حيث السليقة السليمة التي لم تتأثر بمخالطة الأعاجم ، وقد ملئت كتب التراجم والنحو بأسماء الرواة ، والنحاة الذين اتجهوا إلى البادية لمشافهة الأعراب وأخذ اللّغة عنهم " وأوّل من صنف في جمع اللغة الخليل بن أحمد، ألّف في ذلك كتاب

[1] - لسان العرب لابن منظور مادة قرو .

العـــــــــــــــــــــــين المشـــــــــــــــــــــــــهور "

[1] وقد سئل سـيبويه " هـل رأيـت مـع الخليـل كتبـاً يملـي عليـك منهـا قال: لم أجد معه كتباً إلا عشرين رطلاً فيهـا بخـط دقيـق مـا سـمعه مـن لغات العرب " [2] ، ثم تبع الخليـل فـي الرحلـة إلـى الباديـة بعـض نحـاة البصرة مثل : عيسى بـن عمـرو، ويـونس بـن حبيـب ، وبعـد مرحلـة السماع انتقل جمع اللّغة إلى طور آخر وهـو طـور الروايـة ، فعـاد هـؤلاء النحاة إلى البصرة محملين بما جمعوه ، يروونـه إلـى غيـرهم مـن النحـاة ، من ذلك أن سيبويه سمع عن هؤلاء النحاة ، وهـو مـنهم وأخـذ عـنهم المـادة اللغوية ، وإن كان هو أيضاً قـد شـافه الأعـراب ، وهـذا يـدل علـى تعـدد الطرق للوصول إلى المـادة اللّغويـة التـي اسـتمد منهـا النحـاة قواعـدهم ، وكذلك من ضمن تلك المصـادر اللّغويـة مجموعـة مـن القبائـل اسـتوطنت البصرة محافظة على لغتها وسـليقتها وقـد قيـل : إنّهـم " أشـبه برؤسـاء القبائل في الجاهلية فـي السـيادة علـى قبـائلهم ، والتفـاف النّـاس حـولهم، والخضوع إلى شارتهم فـي السـلم والحـرب" [3] ، كـان هـؤلاء الأعـراب القاطنون في البصرة مصدراً موفوراً تستقى منه اللّغة.

إن هذا الجمع للمادة اللّغوية من قبـل النحـاة واللغـويين علـى تعـدد مصادره لم يكن غفلاً من التدقيق والنقد ولم يؤخذ علـى علاتـه ؛ لـذا فـإنّ الآخذين عن الأعراب لم يستحلّوا كل اللّغة مـن كـل القبائـل العربيـة ؛ بـل توقفوا عند القبائل التي لم تختلط بالأعاجم وظلت لغتهـا صـحيحة لـم تلوثهـا شوائب الاختلاط اللّغوي ، وقد ذكر السيوطي هذه القبائـل فـي مزهـره نقـلاً

[1] - المزهر للسيوطـــي 76/1 .

[2] - تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني 3 /142

[3] - فجر الإسلام لأحمد أمين ص، 186.

عن أبي نّصر الفارابي في أول كتابه الألفاظ والحروف حيث قال : " كانت قريش أجود العرب انتقاءً للأفصح من الألفاظ ، وأسهلها على اللسان عند النطق، وأحسنها مسموعاً وأبينها إبانّة عماّ في النّفس ، والذين عنهم نقلت اللّغة العربية ، وبهم اقتدي ، وعنهم أخذ اللّسان العربي من بين قبائل العرب هم: أكثر ما أخذ ومعظمه ، وعليهم اتكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف، ثم هذيل ، وبعض كنانة، وبعض الطائيين ، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم.

وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضري قط ، ولاعن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم المجاورة لسائر الأمم الذين حولهم " [1] ، كما أنّ باب الرواية لم يكن مفتوحاً على مصراعيه ، بل لم تؤخذ اللغة المروية إلا بعد التثبت منها والثقة في راويها، إذ إن الرواية حينئذٍ تُتَخَذُ طريقة من طرق التكسب ، فكثر فيها الوضع والكذب، كما أنّ التطور في التأليف النحوي جعل بعض النحاة يصل إلى قواعد تفتقر إلى الشاهد أو الدليل اللّغوي ممّا جعله يضع من الشواهد أبياتاً توافق هذه القواعد[2] ؛ لذا كان لزاماً على النحاة التثبت من المادة اللغوية ومصادرها لتكون القواعد صحيحة تحاكي السليقة واللغة السليمة . وقد كان من أهم المصادر اللغوية التي اعتمد عليها النحاة هو القرآن الكريم ، إذ لا خلاف في أنّه أصح كلام العرب وأبلغه[3] ، باختلاف قراءاته ، واهتمام النحاة به كان عظيماً ؛ أولاً : لقدسيته الدينية عندهم ، ثانياً: أنّ كثيراً من النصوص تشير إلى أنّ الخطأ في القرآن الكريم هو أول ما دفع النحاة لوضع علم

---

[1] - المزهر السيوطي 211/1 -212.

[2] - ينظر الرواية والاستشهاد باللغة لمحمد عيد ص 53.

[3] - ينظر أصول التفكير النحوي لعلي أبو المكـــــــارم ص، 38.

العربية ليكفلوا الحفاظ عليه بالحفاظ على هذه اللغة التي تمثل فيها، وصيغ من خلالها ، " قال الفارابي في خطبة ديوان الأدب : القرآن كلام الله وتنزيله ، فصل فيه مصالح العباد في معاشهم ومعادهم مما يأتون ويذرون ، ولا سبيل إلى علمه وإدراك معانيه إلا بالتبحر في علم هذه اللغة " [1]

ومن نصوص الخطأ في القرآن الكريم ما روي عن الأعرابي الذي قدم المدينة فأقرأه أحدهم قوله تعالى: (**أَنَّ اللهَ بَرِيءٌ مِنَ المُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ**)[2] بكسر لام (رسوله) إذ المعنى يؤول إلى أن الله يبرأ من المشركين ، ومن رسوله - صلّى الله عليه وسلم - حاشا لله أن يبرأ منه عليه الصلاة والسلام ؛ ومن أمثلة الخطأ في آي القرآن الكريم قراءة من قرأ قوله تعالى: **(لاَّ يَأْكُلُهُ إِلاَّ الْخَاطِئُونَ)** [3] بقوله (الخاطئين) بالنّصب.

هذه الأمثلة وغيرها، جعلت الشيخ إبراهيم رفيدة يعتقد أن اللّحن في آي القرآن الكريم ، كان كثيراً فيه بالنسبة إلى غيره [4].

هذا ما عجّل بالنحاة لوضع معايير لغوية تصون اللسان عن الخطأ في هذا النّص المحكم ، وهذا النص نفسه كان المعين الأصفى ، والمنهل الأقرب لأحكام اللغة وتقنينها ؛ لذا لم يدّخروا جهداً في الاستفادة منه ولا عجب من اهتمام النحاة به إذ إنّ أغلب النحاة الأوائل الذين اهتموا بجمع اللغة ووضعها كانوا من القراء أمثال : أبو عمرو بن العلاء ، والخليل بن أحمد ، ويونس بن حبيب[5] ، ومما يظهر اهتمام النحاة الشديد بالقرآن

---

[1] - المزهر للسيوطي 302/2.

[2] - سورة التوبة الآية 3.

[3] - سورة الحاقة الآية 37.

[4] - ينظر النحو وكتب التفسير لإبراهيم رفيدة 36/1 -37 .

[5] - ينظر المدارس النحوية لشوقي صيف ص، 18.

الكريم ؛ كثرة الاستشهاد به التي يجدها ظاهرة واضحة من يتصفح الكتاب لسيبويه ، فقد استشهد بكل سور القرآن الكريم ماعدا سورتي الدخان، والحجرات[1] ، وهذا الاهتمام لم يكن لحساب القواعد والظواهر اللغوية على حساب قراءات القرآن الكريم ، كما يرى بعض المعاصرين[2] ؛ بل كان للقرآن قداسته لدى النحاة ، فلم يتركوا الاستدلال بإحدى القراءات ، إلا لأنّ قراءة أخرى تطرد مع قواعدهم فاعتمدوا عليها في الاستشهاد[3] ؛ أي أنّ المنهج الذي اتبعوه في الاستشهاد بالقراءات ليس رفضاً للقراءات التي يستضعفونها نحوياً وإنما هو ترك للاحتجاج بها[4] ، وإنّ وُجد من كان قاسياً مغالياً في تعامله مع نصوص القراءات ، فهذا لا يسوغ القول بأن هذا المنهج هو الذي سار عليه كل النحاة في الاستشهاد بقراءات القرآن الكريم في العموم.

أما الحديث الشريف فكان حظه من الجدل والنقاش في جدوى الاستشهاد به أو عدمه ، أكبر من حظه في الاستشهاد ، فنحن لا نجد للحديث مكاناً فسيحاً في الكتاب لسيبويه ، ولا من جاء بعده مما يدل على ابتعاد النحاة عن الاستشهاد به لأسباب فصّل فيها، وناقشها البغدادي في مقدمة خزانة الأدب ، حيث أبان أن الاستشهاد بالحديث الشريف كان موضع خلاف بين النحاة ، فمن مجوز له وآخذ به في إثبات قواعد اللغة ، مثل: ابن مالك وتبعه الرّضيّ ، ومن مانعٍ للاستشهاد ومنكرٍ لذلك مثل: ابن الضائع وأبي حيّان وحجتهما أنّ الأحاديث رويت عن النبيّ - صلى الله

---

[1] - ينظر ظاهرة الشذوذ في النحو العربي لفتحي عبد الفتاح ص، 99.

[2] - ينظر القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية لعبد العال مكرم ص 103.

[3] - ينظر المدارس النحوية لشوقي صيف ص، 19 .

[4] - ينظر النحو وكتب التفسير لإبراهيم رفيدة 1100/2.

عليه وسلم – بالمعنى هذا أولاً، أما الأمر الآخر فهو أن من تقدمهم من النحاة لم يستشهدوا به.

أما الشاطبي فقد توسط في هذا الأمر وأجاز الاستشهاد بالحديث الذي عُنيَ بنقله وتبعه السيوطي في ذلك إلا أنه كان متشدداً في هذا الاستشهاد إذ أتبع القول بجوازه بأن هذا النوع قلة بين الأحاديث ولا يوجد إلا في الأحاديث القصار، وأنّ أغلب الأحاديث نقلت بالمعنى عن النبي صلى الله عليه وسلم[1] ؛ أي أنّ هذا المصدر اللّغوي الذي فيه من الألفاظ والتراكيب الغناء، لم يحسن استثماره والاستفادة منه إلا على يد نفر قليل من العلماء ، في وقت متأخر عن بداية الوضع والتقعيد ، ولم يكن من المادة التي عكف النحاة على استقرائها، واستنباط القواعد منها .

بعد أن تجاوز النحاة هذه المرحلة ، وحققوا الأساس الأول الذي اعتمدوه لبناء صرح اللغة وهو جمع اللغة واستقراء ما اطرد منها، استوجبت عليهم طبيعة التطور التفكير فيما وصلوا إليه من قواعد وأصبحوا بعدما توصلوا إلى نتائج وأحكام لغوية ، يبحثون عن مبررات لها فكان بذلك ثاني الأسس المنهجية التي اعتمدها التعليل في هذه الفترة وهذا الأساس هو:

2 - التعليل للقاعدة اللَّغوية:

من الطبيعي أن يبحث الإنسان عن أسباب الظواهر التي تحيط به، و يبتغي الوصول إلى وجه الحكمة في كل ما هو موجود حوله ولعلّ اللّغة من أبرز الظواهر الإنسانية التي شغلت العلماء في ماهيتها، ونشوئها

[1] - ينظر خزانة الأدب للبغدادي ص، 11/1 وما بعدها .

وتطورها، وإذا اتجهنا إلى لغة العرب خاصة ، فإن وجه الحكمة في أحكامها موجود في عقول الكثير من الناطقين بها، وإن لم يدركوه لأنّها ترتبط بنص مقدّس جعلها تكتسب من قداسته بقدر متفاوت عند العلماء ، لذا نجد الخليل وهو من أوائل العلماء الذين اعتنوا بعلم العربية يقول عندما ما سئل عن العلل التي يعتل بها عن العرب أخذها أم اخترعها من نفسه؟ : " إنّ العرب نطقت على سجيتها وطباعها وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله ، وإن لم ينقل ذلك عنها ، واعتللت أنا بما عندي أنّه علة لما عللته منه ، فإن أكن أصبت العلّة فهو الذي التمست، وإن تكن هناك علة له فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل داراً محكمة البناء عجيبة النظم والأقسام وقد صحّت عنده حكمة بانيها، بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة ، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنّما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا ، ولسبب كذا وكذا سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك ، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلّة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلّة ، إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علّة ، لذلك فإن سنح لغيري علّة لما عللته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها "[1].

إنّ هذا النص يوضح نظرة الخليل لطبيعة الأحكام والقواعد اللغوية فهي لم تأت اعتباطاً وإنما لحكمة أرادتها العرب ورسخت في ذهنها، من هذا المنطلق الذي كان في عقول النحاة ونطق به الخليل ، انطلق التعليل لدى النحاة وبدأوا يحاولون الوصول إلى هذه الحكمة ، كل حسب ما أوتي

[1] - الإيضاح في علل النحو للزجاجي، ص 66.

من فطنة وحسن تأمل ، والخليل وهو القائل بهذه الحكمة في اللّغة لم يكن أول من أماط اللثام عنها ؛ بل كان السبق لعبد الله بن أبي إسحاق الذي روت عنه كتب الطبقات أنه أوّل من علل النّحو [1] ، إلا أن التعليل في هذا الوقت لم يتعد التعليل الوصفي الذي يفتقر إلى الأسباب ، سوى ما تعارف عليه العلماء من علل اطردت في الاستعمال اللّغوي من ذلك تتبعه لسبب الرفع في كلمة (مجلف) في قول الفرزدق:

وَعَضٌّ زَمَانٍ يا ابْنَ مَرْوَانَ لَمْ يَـــــــــــــــدَعْ

مِـــــــنَ المَـــــــــــــــالِ إلاَّ مسْـــــــــحَتاً أوْ

مُجَلَّـــــــــــــــفُ[2]

" واضح أنّه سأله عن العامل في رفعه (مجلـــــف) " [3] . وكذلك رواية أخرى عن تتبع ابن أبي إسحاق للعلل أنّه سأل الفرزدق عن السبب في عدم نصبه لكلمة (فعولان) في قوله :

وَعَيْنَـــــانِ قَـــالَ اللهُ كُونَـــــا فَكَانَتَـــــــــــــــا

فَعُـــــــــــولانِ بِالألبَابِ مَا تَفْعَلُ الخَمْـــــــــرُ

فرد الفرزدق قائلاً: لو شئت أن أسبح لسبحت ، فلم يفهم أحد ما أراد [4] ، يقول ابن جني مفسراً قول الفرزدق " لو نصب لأخبر أنّ الله خلقهما وأمرهما أن تفعلا

---

[1] - ينظر طبقات النحويين للزبيدي ، ص 31.

[2] - ينظر نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة للشيخ محمد الطنطاوي ، ص73

[3] - مكانة الخليل الجعفر عبابنة ص، 86.

[4] - ينظر الاقتراح للسيوطي ص ، 124.

ذلك، وإنما أراد: هما تفعلان وكان هنا تامة غير محتاجة إلى الخبر، فكأنّه قال : وعينان قال الله: أحدثا ، فحدثتا " [1] .

كانت هذه أول إرهاصات التعليل الذي من أمثلته كذلك ما استغرب منه أبو عمرو بن العلاء عندما سمع قول الإعرابي : " فلان لغوب ، جاءته كتابي فاحتقرها فأجابه الأعرابي : أليس الكتاب بصحيفة ؟ " [2] ، فرد حكم التأنيث إلى المعنى. كل ما تقدم من أمثلة بداية التعليل أو التبرير للأحكام يوضح أنّ العلل كانت " تساعد على فهم كلام العرب ويدور معظمها حول العامل كما يدور بعضها حول المعنى الذي توخّاه الشاعر أوالقائل بذهابه إلى وجه معين من الإعراب " [3] إلا أنّ هذا التبرير للقواعد والتفسير للأحكام بدأ يتطور شيئاً فشيئاً عمّا وجدناه عند الحضرمي ومن عاصره.

جاء بعد ذلك الخليل ، وأكثر من التعليل حتى قيل إنّه " استنبط من علل النحو ما لم يستنبطه أحد، ولم يسبقه لمثله سابق " [4] يصل حد الكثرة في التعليل عنده ، أنه لم يترك حكماً من دون تعليل حتى ما جاء شاذاً من كلام العرب [5]، فإننا نجد له عنده تعليلاً ، ولكنّ هذا التطور في التعليل لم يكن في الكم فحسب ، بل كان في طريقة التعليل أيضاً إذ نجد الخليل لا يكتفي في تعليلاته بنسبة القاعدة إلى استعمال العرب ، أي بقوله : سمع ذلك عن العرب ، وإنّما يُظهر وجه الحكمة في رأيه ؛ من ذلك تعليله اقتران الألف واللام بأسماء مثل : الحارث، الحسن، العبّاس ، أنّه ليس

---

[1] - المرجع نفسه والصفحة نفسها.

[2] - مكانة الخليل لجعفر عبابنة ص، 88.

[3] - مكانة الخليل لجعفر عبابنة ص، 87.

[4] - طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ص، 43.

[5] - ينظر مكانة الخليل جعفر هبابنة ، ص 88 .

المقصود هو جعل المسمى عين الاسم ، وإنّما المقصود هو غلبة هذه الصفة عليه[1] ؛ أي أنّ الخليل يوجه استعمالات العرب حسب الحكمة التي يستقرئها من هذا الاستعمال ، إلا أنّ الحاجة إلى تبرير الأحكام وتفسيرها قد تزايدت مع تطور القواعد والأحكام ورغبة العلماء في أن تحتمل قواعدهم كل اللّغة وتشتمل أجزاءها ، مما جعل الخليل يبني على أمثلة لم تكن من استعمالات العرب اللّغوية ، من ذلك تعليله النصب في (وحْدَه وخمستَهُم) أنّهما بمنزلة قولك أفردتهم إفراداً ، يقول سيبويه: " فهذا تمثيل ولكنّه لم يُستعمل في الكلام " [2] ، ولم يكن سيبويه مخالفاً لما سار عليه أستاذه فقد أكثر من التعليل ، ولم يترك مسألة في الكتاب إلا وأَرْدَ فَهَا بالعلّة التي تحتملها وتفسّرُ بها يقيناً منه بما رآه الخليل من أنّ العرب لم تنطق بكلامها عبثاً وإنّما لحكمة أدركتها، ويحاول النحاة الوصول إليها وهذا ما يوضحه قوله: " وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً " [3] ، ومما يُظهر شديد تمسكه بمنهج أستاذه أنّ تعليلاته تشمل حتى ما جاء على وجه الشذوذ[4]، وبالرغم من كثرة التعليل الذي وُصف بأنّهُ مفرط فيه [5] ، فإننا نجد التعليل عنده واضحاً ، ومسائلة خاضعة للعلل اللغوية البسيطة التي لا تعقيد فيها، ولم يتجاوز العلّة إلى علّة العلّة[6].

و " قد يعلل للحكم بأكثر من علّة ولكن ليست من نوع العلل التي ينتج بعضها عن بعض فقد تكون كل علّة من هذه العلل صالحة لأن يعلل

---

[1] - ينظر الكتاب لسيبويه 2\101.

[2] - ينظر الكتاب لسيبويه 374/1.

[3] - الكتاب لسيبويه 374/1. .

[4] - الكتاب لسيبويه 423/1.

[5] - ينظر المدارس النحوية شوقي صيف ص،82 .

[6] - ينظر المرجع نفسه والصفحة نفسها.

بها أو أن مجموع هذه العلل تكون علّة للحكم الذي جيء بها من أجله" [1]. أي أنّ كثرة التعليل عند سيبويه لا يعني أنه قد عرف العلل الثواني والثوالث التي عرفت عند المتأخرين[2] ؛ وذلك لأن تبرير الأحكام عند النحاة الأوائل كان يقصد إلى وضع القواعد والقوانين العامة لعلم العربية، وليس التأصيل للمسائل الجزئية ، والبحث فيها ، وأرادوا لهذه الأحكام والقواعد أن تأتي مطردة حتى تتسم بالإحكام والرسوخ [3]. ولم تخرج التعليلات في هذه المرحلة عن الواقع اللّغوي بل نجدها دائماً مردودة إلى الاستعمال ؛ من مشقة في النطق حسب تجانس مخارج أصوات اللفظ وعدمه ، وكذلك التعليل بكثرة استعمال اللّفظ حتى أجازوا فيه ما لا يجوز في غيره قياساً من الحذف أو الاختصار، كما أنّ التعليلات في هذه المرحلة كانت تُعنى بالمعنى ، يقول المبرد عن الإخبار في باب الفعلين المعطوف أحدهما على الآخر: " وذلك قولك: (ضربت وضربني زيد) فحذف وجعل ما بعده دالاً عليه " [4]. أي أنّ علّة حذف المفعول من الفعل الأوّل هي كون المعنى يدل على أنّ الفاعل للفعل الثاني هو المفعول للفعل الأوّل.

على هذا النهج سار المبرد في التعليل الذي شغله ، كما شغل من قبله ، وعلى هذا النهج نجد تعليلات غيره من علماء هذه المرحلة من التأسيس للتعليل اللغوي ، فالتعليل " ظل يقف عند القواعد النحوية ، والظواهر اللغوية ، محترماً لها ، ومكتفياً في علاقته بها بتبريرها

---

[1] - دراسات في كتاب سيبويه لخديجة الحديثي ص193 ، ص194.

[2] - ينظر المرجع نفسه و الصفحة نفسها.

[3] - ينظر المرجع نفسه و الصفحة نفسها.

[4] - المقتضب للمبرد، مج 96/2.

وإساغتها "[1]. وهكذا نجد التعليل عند الزجاج أحد أعلام التعليل ، وأوّل من قسم العلل فنجده مثلاً يبرر حكم رفع الفاعل ، ونصب المفعول ، أنّ ذلك كان للفرق بينهما، و أنّه إنما كان الرفع للفاعل ، والنصب للمفعول ؛ لأنّ الثاني أكثر من الأوّل في كلام العرب ، والفتحة أخف من الضمة ؛ لذا جعلوا الحركة الأخف لما يكثر في الكلام والحركة الأثقل لما يقل[2]. كل ما سبق من التعليلات يثبت أن النحاة استمدوا تعليلاتهم من حسهم اللغوي ، ولم يسرفوا في التقدير والتأويل ، بل كانت تعليلاتهم تحاكي الواقع اللغوي ، وتنطلق من خلاله للبحث وراء الأسباب للظواهر اللغوية المختلفة ، في المنهج والأسلوب[3]، إذ تتسم الدراسات اللغوية حتى القرن الثالث الهجري بأنّها تعتمد على الوصف في التعليل ، ولم تتأثر بالعلوم العقلية و المنطقية [4].

استمر وضع النحو تسلمه طائفة من العلماء إثر أخرى حتى اكتملت قواعده وتنسقت أبوابه ، وهذه الرغبة في التقعيد هي سبب وجود التعليل في هذا الوقت ، بعد ذلك تطورت الحياة الفكرية بسبب الترجمة وظهور علوم شتى في فترة الخلافة العباسية التي اهتمت بالعلوم ، وشجعت من يهتم بها، وكان لهذا التطور الفكري أثر في كل العلوم آن ذاك ، التي اندمجت معاً وأخذ كل منها من الآخر، والتعليل أحد هذه العلوم التي دخلت مرحلة جديدة من مراحل التطور، فبعد أن وضعت القواعد والقوانين العامة للنحو العربي ، تفرغ العلماء إلى الغوص في

---

[1] - أصول التفكير النحو لعلي أبو المكارم ص، 175.

[2] - ينظر المرجع السابق الصفحة نفسها .

[3] - ينظر الدراسات اللغوية عند العرب لمحمد حسين آل يس ص، 375.

[4] - ينظر أصول النحو دراسة في فكر الأنبا ري لمحمد سالم صالح ص، 74 .

تبرير هذه الأحكام ، وإظهار مظنّة السبب في الحكم النحوي ، و أصبح هناك من يهتم بوضع كتب يفرد فيها الحديث عن العلّة ، أي أن التعليل أصبح مدار اهتمام العلماء ، فمعيار المفاضلة بينهم ليس هو معرفة الحكم النحوي ، بل إحكام العلّة فيه عند الجدل والمناظرة.

كان لكل ماسبق الأثر الواضح في بلورة التعليل ، وإبراز أساسياته ، وضم الظواهر اللغوية في إطار عام ، لكنّ التركيز مازال مستمراً على اللغة نفسها، وماتتطلبه استعمالاتها من خفة أو ثقل أو ما يطرد من أحكامها، ويمكن القياس عليه ، كما كان أكثر الاهتمام بالمسموع من كلام العرب ، ولم يكن الافتراض والخيال في اللّغة موجوداً إلاّ في بعض الأمثلة لتوضيح مسألة أو حكم .

الفصـــل الأول

أسس التعليل عند ابن جني

المبحث الأول :

الاعتماد على الواقع اللغوي

لا جدال في إمامة ابن جني اللغوية ، فهو من مؤسسي علم أصول النحو ، فضلاً عن توسعه وقدرته في مسائل الصرف والنحو ، فقد بلغ الذروة في عصره بالتنظير لأصول النحو في كتابه الخصائص ، وإن لم يكن واضح الفصول والأقسام ، بل جاء متفرقاً في طيات الكتاب الذي اشتمل على كثير من فنون العربية ؛ ما جعله يطلق عليه اسم (الخصائص) أي خصائص العربية ، لم تكن جهود العلماء قبله إلا إرهاصات وخطوات لتحقيق رغبتهم في استكمال علم العربية بوضع أصوله ، ولم شتات فروعه في صورة علم متكامل القواعد والأركان .

إن ابن جني إمام شهد له كل من عاين حقيقة قدرته الفكرية ، و لامس حسه اللغوي ممن عاصره ، وقرأ نتاجه اللغوي ، فقد كانت له حظوة بين العلماء إلا أنّ المتنبي الذي كانت تربطه علاقة صداقة وثيقة بابن جني ، قد استقل هذه المكانة وقال عنه : " هذا رجل لا يعرف قدره كثير من النّاس " [1] ، فهو يرى أنّ ابن جني لم يأخذ قدره الذي يستحق والحقيقة غير ذلك ــ هذا ما يراه من تابع سيرة حياة ابن جني ، إذ ورث كرسيّ العلم عن أستاذه أبي علي الفارسي ، ولم يكن ذلك لغيره من تلاميذه بعد وفاته [2] ؛ ولعل قول المتنبي السابق يرجع إلى العلاقة القوية التي كانت تربطه بابن جني فهو يرى ما لا يراه الآخرون .

وابن جني ، وهو رومي الأصل كان من " أحذق أهل الأدب وأعلمهم بالنّحو ، والتصريف " [3] كثير الاعتزاز باللغة ، شديد الاعتماد عليها ، فيما يقدمه من بحوث لغوية ، مشيدًا بما تتسم به من حكمة الوضع ، واتفاق الأحكام ، وهو ينسب هذه الحكمة إلى العرب الناطقين بها إذ يقول : " اعلم أنّ هذا موضع

---

[1] - ينظر معجم الأدباء لياقوت الحموي 465/3 .

[2] - ينظر مقدمة الخصائص لمحمد النجار ، ص 18 .

[3] - معجم الأدباء لياقوت الحموي . 465/3 .

في تثبيته وتمكينه منفعة ظاهرة وللنفس به مسكة وعصمة ؛ لأن فيه تصحيح ما ندّعيه على العرب : من أنّها أرادت كذا لكذا ، وفعلت كذا لكذا وهو أحزم لها ، وأجمل بها ، وأدلّ على الحكمة المنسوبة إليها ، من أن تكون تكلفت ما تكلّفته : من استمرارها على وتيرة واحدة ، وتقرّيها منهجًا واحدًا تراعيه ونلاحظه ، وتتحمّل لذلك مشاقَّه وكُلَفه ، وتعتذر من تقصير إن جرى وقتًا منها في شيء منه " [1] ، ومظاهر هذه الحكمة في التعليل للأحكام اللغوية الذي يوليه ابن جني الاهتمام والذي تعكسه مجهوداته في هذا المجال ، فبالإضافة إلى ممارسته للتعليل في كتبه فقد نظر له ، ودافع عنه في كتابه الخصائص ، وجعل له من أبواب الكتاب ما يقارب العشرين بابًا، حتى قيل إن الكلام عن العلل قد تكامل على يديه [2] ، وهو يعتقد أن من يقول بفساد هذا الباب من اللغة ، و ضعفه فيها ، إنّما يشكو الضعف والقصور في نفسه عن الوصول إليه [3] ، وإن نعت ابن جني بأنه قد تجاوز في علله وتوضيحها واستنباطها من كلام العرب ، إلى ما يسمى بفلسفة اللغة [4] ، فهذا لا يعني قليل اعتماده عليها في بحوثه التعليلية ، بل كان شديد الاتصال بالواقع اللغوي مقدسًا له ، وهذا أمر موصوف في ثنايا مسائله الصوتية ، والصرفية ، والنحوية ، لمن حللها ، ونظر فيها ، وهو في هذا الأمر حذا حذو من تقدمه من علماء العربية ، إذ إن أوّل أمر القواعد ، والقوانين اللغوية كان يعتمد في جُلّه على التعليل عن طريق استنباط العلل من الكلام [5] .

إذًا فالاعتماد على اللغة لم يكن شيئا تميز به ابن جني عن غيره من العلماء ؛ إلا أنّه تميز بكونه " كثير الأنس بالتجربة اللغوية يقلّبها على وجوهها

---

[1] - الخصائص ، ص 201 .

[2] - ينظر في أصول النحو لسعيد الأفغاني ، ص64 .

[3] - ينظر الخصائص ، ص 165 .

[4] - ينظر أصول النحو دراسة في فكر الأنباري لمحمد سالم صالح ، ص 77 .

[5] - ينظر القياس في النحو لمنى اليأس ص، 64 .

المختلفة ، و يُكثر التفكير فيها ثم يقابل بين اللغات التي يعرفها ليكون حكمه الشامل في اللغة العربية حين يرده إلى طبيعة الحس " [1] كما أنه يولي اهتمامًا كبيرًا باللغة المنطوقة خاصة فيقول : " فليت شعري إذا شاهد أبو عمرو ، وابن إسحاق ، ويونس وعيسى ابن عمرو ، والخليل ، وسيبويه ، وأبو الحسن ، وأبو زيد ، وخلف الأحمر ، والأصمعي ، ومن في الطبقة والوقت من علماء البلدين ، وجوه العرب فيما تتعطاه من كلامها ، وتقصد له من أغراضها ألا تستفيد بتلك المشاهدة وذلك الحضور ما لا تؤديه الحكايات ، ولا تضبطه الروايات " [2] إذ يرى أنّ الغوص في أسرار اللغة يتأتى واضحًا من خلال اللغة المنطوقة ، ومعرفة أغراض الكلام و حال المتكلم ، وهذا أمر لا تراه واضحًا في المرويات والمحكيات فتظل تتساءل من خلال السياق عن المعنى المراد المؤثر في الحكم لتقوم به العلّة أحيانًا .

إن حجري الأساس في اعتماد ابن جني على الواقع اللغوي هما اللفظ ، والمعنى ؛ فمن التعليل ما جاء مراعيًا للأول ، ومنه ما جاء مراعيًا للثاني ، وقد يأتي التعليل يخدم الأمرين معًا، ويمكن تفصيل القول في جوانب الواقع اللّغوي ، ثم الحديث عن عدم الاكتفاء به في التعليل .

أولا: مراعاة اللفظ :

من مراعاة اللفظ الابتعاد به عن الثقل ، و الكراهة أو الفرار من طول الكلام ، وقد يرجع التعليل للمعنى كأن يحمل سياق الكلام معنى الشرط فيجزم به أو كأن يحمل الحرف معنى الفعل فيعمل عمله ، ولعل هذا الأمر عند ابن جني يتضح من تعريفه للّغة في باب القول على اللغة وما هي فيقول : " أما حدّها

---

[1] - في أصول النحو لسعيد الأفغاني ، ص92.

[2] - الخصائص ، ص 208 .

فإنّها أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم " [1] ففي قوله : (أصوات) يشير ابن جني إلى الرموز الصوتية التي تُكوّن اللفظة اللّغوية والتي من خلالها تتجسد تصوراتنا لأشياء مختلفة ، [2] ومن حيث إنّ هذه الرموز الصوتية هي التي تتشكل فيها الألفاظ اهتم العرب بتهذيبها وبحثوا عن السهولة فيها ودارت في أوساطها تعليلات كثيرة لم توجد إلا لخدمتها ، ونستطيع أن نستشف قصده للمعنى من قوله : (يعبر بها كل قوم عن أغراضهم) فالأغراض يعني بها كل ما يريد أن يوصله المتكلم من معاني باستخدامه للّغة [3] ، ومن مظاهر اهتمام ابن جني باللفظ ، و مراعاته له في التعليل أن جعل لإصلاحه بابًا عنوانه : باب إصلاح اللفظ ، قال فيه : " اعلم أنه لمّا كانت الألفاظ للمعاني أزِمّة ، وعليها أدِلّة ، وإليها موصلة ، وعلى المراد منها محصّلة ،عنيت العرب بها فأولتها صدرًا صالحًا من تثقِيفها وإصلاحها " [4] ، وابن جني في تعليلاته لا يفتقر إلى الأمثلة فهي ماثلة بعد كل تعليل تأخذ صورة الدليل على ما يقدمه من أسرار اللغة ، و هي مستقاة من الكتاب العزيز ، ومن منثور العرب وأشعارهم ، فمن تلك المسائل التي علل لها باهتمام العرب باللّفظ ، وإصلاحهم له ؛ أن أجروا الفاء الواقعة في جواب الشرط الذي جاء بعد (أمّا) مجرى الفاء العاطفة في قولهم : أمّا زيد فمنطلق ، وتقدير الكلام : مهما يكن من شيء فزيد منطلق ، فلم تقترن بصدر الجواب وهو (زيد) وأخرت عنه كي لا تكون بعد أداة الشرط مباشرة ، و لتقع بين اسمين ، فتكون في حكم العاطفة لأن لها نفس الصورة واللفظ .

---

[1] - الخصائص ، ص 67 .

[2] - ينظر فقه اللغة لعبدة الراجحي ، ص 64 .

[3] - ينظر وصف اللغة دلاليًا لمحمد يونس ، ص22 .

[4] - الخصائص ، ص 252 .

ومما نظر لإصلاح اللّفظ فيه قولهم في جمع تمرة ، وبسرة ، ونحوهما : تمرات ، وبسرات ، فلم يقرّوا التاء إنكارًا لاجتماع علامتي تأنيث في نفس الاسم قال ابن جني معللا هذا الأمر : " فحذفت وهي في النيّة مرادة لا لشيء إلا لإصلاح اللفظ " [1] ، كذالك من إصلاح اللفظ أن فتحوا همزة (إنّ) في قولهم: (كأن زيدًا عمرو) ؛ لأنّ أصل الكلام زيد كعمرو ، ثم أكد هذا التشبيه بـــــــ (إنّ) فأصبح (إنّ زيدًا كعمرو) ولبيان شديد الشبه بينهما ، والمبالغة فيه ، قدموا أداة التشبيه فلم يجز هذا التقديم لأنّ (إن) تقطع ما قبلها من عوامل فلذلك فتحت وأصبح القول:(كأنّ زيدًا عمرو)[2] ، وهذا أمر لم يكن إلا لإصلاح اللفظ الذي تلحظ الاهتمام به عند ابن جني في غير هذا الباب من الخصائص بل وفي غيره من كتبه وهو يرى أن هذا الطريق واسع وكثير ويجب التفطن إليه [3] ، ومن مظاهره في العربية همزة الوصل التي جيء بها من أجل الوصول إلى النطق بالساكن الذي يليها [4] ، إذ إن العرب لا تنطق بالصوت الساكن في بداية الكلام ، وحركة همزة الوصل هي الكسر في الأسماء والأفعال ؛ إلا ما ضم ثالثه من الأفعال على وجه اللزوم نحو : اُنصُر ، اُكتب إنما كان هذا الضم في الهمزة لثقل اللفظ بالضم بعد الكسر [5] .

إن أبرز ما يعلل به لمراعاة اللفظ ، والاهتمام بأحواله في النطق هو التعليل بالخفة ، وتفادي الثقل ، والأمثلة على ذلك كثيرة منها : زيادة الألف في الأسماء الخماسية آخرًا لأن النطق به يثقل على المتكلم لكثرة حروفه فكيف إذا زيد عليه حرف آخر ؛ لذا كانت الزيادة ألفًا ؛ لأنّها أخف من الواو ، والياء، وهما وإن زيدتا

---

[1] - المصدر السابق ، ص 253 .

[2] - ينظر الخصائص ، ص 255 .

[3] - ينظر المصدر السابق ، ص 257 .

[4] - ينظر سر الصناعة ، ص 125 .

[5] - ينظر المصدر السابق ، ص128 .

في ذوات الخمس لم تكن الزيادة آخرًا ، وإنما في حشو الكلمة ، كي لا يتكلف المتكلم في نطقها مشقة ، كذلك الأفعال كان لها نصيب من توخي السهولة في النطق ، فأسكنوا لام الفعل إذا اتصل به الضمير الرفع نحو : كتبت ، كتبن ، وكتبنا ، وذلك لقرب اتصال الضمير ، والتصاقه بالفعل وكأنّه من بنائه في الأصل ، فاستثقلوا النطق بأربع حركات فيما هو في حكم الكلمة الواحدة ، فسكنوا لام الفعل تخفيفاً ، ورغبة في بذل جهد أقل ، والثقل في النطق بالكلمة قد يكون لطولها أو لكثرة حركاتها ، أو للتنافر بين أصواتها لتقاربها في المخرج ؛ من ذلك تعليل ابن جني إهمال بعض التراكيب بأن الأكثر فيها تُرك لاستثقاله ، ومن أسباب الثقل تقارب مخارج الحروف نحو : سص ، وظث ، ثظ ، لما فيه من مشقة وتكلف[1] وتفصيل ذلك أن صوت السين يشترك مع الصاد في المخرج إذ يتكون من اقتراب أسلة اللسان إلى اللثة ، وتضييق ممر الهواء حيث يرتكز ذلق اللسان على الأسنان السفلى ، ولا يختلف عنه صوت الصاد إلا في ارتفاع مؤخرة اللسان نحو الطبق [2])، وهذا التقارب الشديد في عملية النطق في كلا الصوتين يجعل صعوبة تكتنف النطق بهما في لفظ واحد هكذا الأمر بالنسبة لصوتي الثاء ، والظاء ؛ فطريقة النطق في كلا الصوتين تكون بتوسط ذ لق اللسان بين الأسنان العليا و السفلى ، مع السماح للهواء بالتسرب ؛ إلا أن ارتفاعاً لمؤخرة اللسان نحو الطبق يكون في صوت الظاء مع اضطراب الأحبال الصوتية التي تكون هادئة عند خروج صوت الثاء . [3]

إنّ هذا التقارب قد يكون في المخارج ، وقد يكون في الصفات وهو ما علل به ابن جني إبدال فاء افتعل إذا جاءت زايًا وقلبها إلى دال ، لكن هذا التقارب كان

---

[1] - ينظر الخصائص ، ص81 .

[2] - ينظر الأصوات ووظائفها لمحمد منصف القماطي ، ص71 -72 .

[3] - ينظر المرجع السابق ، ص 73 - 74 .

علة وجود لصوت الدال لا علّة حذف كما في المثال السابق ؛ وذلك أنّ الزاي عندما وقعت بعدها التاء في نحو : ازتجر ، وازتهى ، وازتار ، وازتان ، وازتلف ، وكانت الأولى منهما مجهورة ، والأخرى مهموسة [1] ، صار في الانتقال بين صفتي الجهر والهمس صعوبة في النطق ؛ لذا أُبدلت التاء دالاً ، لأنها من نفس مخرجها ولها نفس صفة الجهر في الزاي ؛ ليحدث الاتفاق بين الصوتين في الصفة ، ولعل هذه المراعاة للتناسق بين الأصوات وتهذيبها في اللغة العربية هو ما يكسبها هذه العذوبة والرصانة .

إنّ علة التقارب بين الأصوات في المخارج ، والصفات علّة مطردة عند ابن جني نلحظها في كثير من المسائل من ذلك قلب الفاء من افتعل إذا كانت ثاءً إلى تاء وإدغامها في تاء افتعل ، وذلك لشدة القرب بين الصوتين في المخرج والصفة ، ومثال ذلك (اتّرد) من الثريد ؛ فأصل الكلمة قبل القلب (اثترد) ثم قلبت الثاء ، تاءً وأدغمت في تاء افتعل [2] ، وذلك كما يقول ابن جني : ــ " ليكون العمل من وجه واحد " [3] .

إنّ السهولة وعدم المشقة والتكلف في نطق الألفاظ جُعلت معيارًا يَفْضُل به تركيب عن غيره من ألفاظ اللغة ، فكلما كان اللفظ قريب المنال نطقًا بعيدًا عن التكلف ، كلما كان مقدمًا على غيره ، لذا فَضُل الأصل الثلاثي من الأفعال عند ابن جني ، وذلك ليس لقلة حروفه ، وإنما لحسن توزيع حركاته عليها ، واتفاقها بحيث لا ينفر الحس منها ، ووجه ذلك أنّ الابتداء لا يكون إلا بمتحرك ، ولا يوقف إلا على ساكن ؛ ولتنافر الحالين وسطوا بينهما حرفًا اعتدل به التركيب [4]

---

[1] - ينظر سر الصناعة ، ص171 .

[2] - ينظر سر الصناعة ، ص 159/1 .

[3] - المصدر السابق ، ص 159/1 .

[4] - ينظر الخصائص ، ص82 .

، كذلك من مظاهر اعتناء العرب بألفاظها وتهذيبها لها ، والبحث عن السهولة في نطقها ؛ أن حذفوا الضمير المتصل بالفعل الذي يكون في الصلة منصوبًا ، وذلك جوازًا ، لا لعلة يحار فيها العقل ، ولا تتطلب طول التأمل ، والتفكير ، وإنّما العلة هي طول الكلام [1].

والتعليل اللفظي عند ابن جني قد يكون بوجود اللفظ على صورة معينة يراعى فيها تهذيبه ، وإصلاحه ، والميل إلى السهولة فيه ، وقد يكون التعليل قائمًا به كذلك لكنّه غير موجود ، ولم يتلفظ به ، وهو يؤثر في الحكم ، وتقوم به العلة وإن كان مقدرًا ؛ من ذلك تعليله إضافة الظرف (بين) في اللفظ إلى الجملة ، وحقه ألاَّ يُضاف إلا لأسماء تدل على أكثر من واحد ، أو تكون معطوفة على غيرها بالواو نحو : المالُ بين القوم ، والمال بين زيدٍ وعمرو ، وذلك في قول الشاعر :

فَبَيْنَا نَحْنُ نَرْقُبُهُ أَتَانَا مُعَلِّقَ وَفْضَةٍ وزِنَادَ رَاعِي

وتعليل ذلك أن الظرف لم يضف إلى الجملة بعده ، وإنّما أضيف إلى لفظٍ مقدّر ، وتقدير الكلام (بين أوقاتٍ نحن نرقبه أتانا) فالمضاف قد حذف ، وأقيم الظرف الذي هو المضاف إليه مُقامه [2] .

ولعل هذه المسألة ، وغيرها من مسائل التعليل عند ابن جني تقودنا إلى ملاحظة سمة واضحة في أسلوبه في التعليل وهي الاستطراد فيه ، والانتقال من علّة إلى أخرى في حسن تخلص لا يرهق القارئ ، ولا يشعره بكثير التنقل بين العلل ، فالبيت السابق أورده أولاً ؛ ليؤكد أن الألف فتحة مشبعة ، وكذلك الياء ، والواو تتكونان من إشباع الكسرة والضمة ، ودليل ذلك أنّ العرب إذا أرادت أن تقيم الوزن في بيت شعر أشبعت إحدى هذه الحركات فيتولد عنها حرف يتم به

---

[1] - ينظر اللمّع ، ص 125 .

[2] - ينظر سر الصناعة ، 1 / 33 – 34 .

الوزن ، والشاهد على ذلك في البيت السابق هو الظرف (بينا) الذي جاء بألفٍ تكونت من إشباع الفتحة ،

ثم استطرد بعد ذلك وعلل لإضافة الظرف (بينا) إلى الجملة وفصّل القول فيه معللاً هذه الإضافة بوجود لفظٍ محذوفٍ مقدر في الكلام قامت العلة به في هذا المثال .

إنّ هذا النوع من التعليل باللفظ المقدر مطرد عند ابن جني وهو يدل على مدى اهتمامه ، واعتماده على الواقع اللغوي ؛ فالرجوع إلى اللفظ وُجودًا وعدمًا يعزز الاعتقاد بأنّ اللغة واستعمالاتها هي أول ما يلتفت إليه في التعليل ووضع الأحكام للظواهر اللغوية باختلاف مستوياتها وهذا الأمر وإن كان واضحًا من خلال الملاحظة واستقراء التعليلات عنده ؛ فإنّه أكثر وضوحًا في الباب الذي عنونه بـــ" أن المحذوف إذا دلت الدلالة عليه كان في حكم الملفوظ ، إلا أن يعترض هناك من صناعة اللفظ ما يمنع منه " [1] وقد عبر عن هذا المعنى من المحدثين تمام حسان حيث قال : " طائفة من المباني morphemes تتمثل في الصيغ الصرفية ، وفي اللّواصق ، والزوائد ، والأدوات فتدل هذه المباني على تلك المعاني بوجودها إيجابًا وأحيانًا بعدمها سلبًا ، وهو ما يسمونه zero morpheme ويسميه النحاة (الدلالة العدمية) وهي نفسها دلالة الحذف ، والاستتار ، والتقدير " [2] ، وهذه الدلالة عند ابن جني تجعل اللفظ المقدر في حكم الملفوظ به لدلالة الحال عليه [3] ، وقد سبقت الإشارة لاهتمامه باللغة المنطوقة في الدرس اللغوي ؛ لأن دلالتها على أغراض المتكلم أقوى وأوضح من

---

[1] - الخصائص ، ص233 .

[2] - اللغة العربية معناها ومبناها لتمام حسان ، ص37 .

[3] - ينظر الخصائص ، ص 233 .

اللغة المروية ، والمكتوبة [1] ، ويمثل لذلك بتصوره لرجل يسدد سهمًا ، ثم يرسله ، فإذا قيل عند سماع صوته : القرطاس والله ، بنصب القرطاس ؛ فعلى أنّه مفعول به لفعل مقدر دلت عليه الحال ، والتقدير : أصابَ القرطاس ، فقد عمل الفعل المقدر ، ونصب مفعولاً ، وهو لم يوجد في اللفظ. بهذه العلة التي ترجع إلى واقع اللغة واستعمالاتها ، قامت أحكام كثيرة عند ابن جني منها : توجيهه لقراءة حمزة في قول الله – تبارك وتعالى : (وَ**اتَّقواْ اللهَ الَّذِي تَسَّآءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ**) [2] بجر الأرحام والعلة في ذلك عنده أنّها مجرورة بباء متقدمة في الذكر عنها محذوفة ، وهكذا لا يكون لأحد أن ينسب الضعف والشناعة ، والفحش لهذه القراءة كما فعل المبرد [3] الذي يرى أن من القبح عطف الظاهر على المضمر المخفوض ، فلا يُسوِغُ ذلك إلا لضرورة الشعر نحو قول الشاعر :

فَاليـــــــــــــوْمَ قرّبْتَ تهجُـــــــــــــونَا وتَشْتُمُنَـــــــــا

فاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالأيْامِ مِنْ عَجَبِ [4]

إنّ ابن جني كعادته يدعم تعليله بمزيد من الأمثلة مدللاً بها على اطراد العلل عنده ووجودها في استعمالات العرب ، فتوجيهه لقراءة حمزة لم يأت اعتباطًا ، ولكنه استقاه من تتبع سنن العرب في كلامها ، ومقاصدها فهاهو الفرزدق يحذف الباء في قوله :

وإنّيَ مِنْ قَوْمٍ يُتَّقَى بِهُم العِدَا ورَأْبُ الثأي والجَانِبُ المُتَخوَّفُ

لتقدم ذكرها في قوله : بهم يتقى ، ولو لم يحذف لقال: (وبهم رأبُ الثأي) وإن كانت الباء المحذوفة والمذكورة في الحكم مختلفتين إذ جاءت في الشطر الأول في

---

[1] - ينظر في هذا المبحث ، 3 .

[2] - سورة النساء الآية 1 .

[3] - ينظر الخصائص ، ص 233 .

[4] - ينظر الكامل للمبرد ، 30/3 .

محل نصب لتعلقها بالفعل الظاهر (يُتقى) أما المحذوفة من الشطر الثاني في موضع رفع بالمبتدأ عند البصريين [1] ، فإذا جاز الحذف مع اختلاف الحكم فإن الحذف مع اتفاقه أولى .

إنّ هذا الاحتفاء باللّفظ ، وإن كان غير منطوق به في تعليلات ابن جني لم يكن مطلقًا بل قيده بشرط وهو ألا يتعارض مع ما يمنع صناعته فمثلا لا يجوز توكيد الفعل المحذوف في قولهم : القرطاسَ أي : أصاب القرطاسَ ؛ لأنّ الحذف طريق الاختصار[2] والتوكيد طريق الإسهاب والزيادة ، فلا يجوز الجمع بين الغرضين.

ثانيا : مراعاة المعنى :

كل ما تقدم من مظاهر التعليل عند ابن جني تبرز اعتماده على واقع اللغة ، ولما تفرضه طبيعة الألفاظ من أحكام ، وهذا الاعتماد على الواقع اللُّغوي ، ومراعاته له كما كان في اللفظ ، كذلك في المعنى موجود مراعى ؛ لأنه ثَمرة اللفظ ، ومن أجله صيغ ، ونظر فيه المعنى المراد من المتكلم ، وإنّ بحث ابن جني في التعليل للفظ من جهة سهولة النطق ، وعدم نفور الحس ، فكذلك المعنى أعاره اهتمامه وعلل بوجوده كثيرًا من الأحكام ، من ذلك : تعليله الجزم للأفعال في مثل قولهم في الأمر : زُرني أزُرْك ، وفي الاستفهام : أين بيتك أزُرْك ، والتمني ليت لي مالاً أنفقه ، وغير ذلك مما حمل معنى الشرط كالدعاء مثل : اللهم ارزقني بعيرًا أحُجّ عليه ، والعرض : ألا تنزل تصُب خيرًا ؛ فمعنى الشرط هو من سوغ الجزم في الأفعال السابقة من ذلك أن معنى الأمر في قولهم : زُرْني أزُرْك : زُرْني أزُرْك فإنك إن تزرني أزُرْك [3] .

---

[1] - ينظر الخصائص ، ص 233 – 234 .

[2] - ينظر الخصائص ، ص 235 .

[3] - ينظر اللمّع ، ص 94 .

قد يظهر في هذا المثال أنّه من قبيل التعليل باللفظ المقدر ، إذ حذف الشرط في الأمثلة السابقة ، وأقيم مقامة أمور دلت عليه وهي : الأمر ، والدعاء ، والتمني ، والاستفهام ؛ إلا أنّ العلّة في جزم الأفعال السابقة ليس الشرط المحذوف وإنّما ما أقيم مقامه ويحمل معنى الشرط ، وهذا المعنى في الشرط قد يقع في صلات وصفات النكرات والمعارف الموصوفة فتقترن أخبارها بالفاء ، مثال ذلك قولهم : الذي يكرمني فله درهم ، إنّما دخلت الفاء في صلة الاسم الموصول ؛ لأن معنى الشرط موجودٌ ، فأخذ الدرهم مشروط بإكرام من يعطيه ، وإن خلا اللفظ من وجود الشرط فالمعنى جاء دالاً عليه ، فأخذ الكلام جزءًا من أحكامه ، وهو اقتران الفاء بما هو بمنزلة جواب الشرط [1] ، ومما يدلك على تأثير المعنى في الحكم والتعليل به ما جاء في باب حتى من أنّها تأتي على أربعة أنواع لكل منها حكم مختلف في اللفظ من ذلك أنها تأتي بمعنى (إلى) فتفيد انتهاء الغاية ؛ لذا تعمل الجر في الأسماء ، نحو قولهم : قام القوم حتى زيدٍ ، ورأيتُ القوم حتى بكرٍ ، وقد تأتي بمعنى كي ، مثال ذلك قولهم : أطِع الله حتى يدخلك الجنة ، وقد تأتي بمعنى (إلى أنْ) فيقال : لانتظرنّه حتى يقدم [2] ؛ لذا نصب الفعل المضارع في المثالين ، ومن مراعاة المعنى في التعليل عند ابن جني أنّه جعل من الكراهة أن يقال في النداء : يا الرجل ويا الغلام ، لأن الياء للإشارة واللام للتعريف ، ووجه ذلك أنّ المعنيين متقاربين ، فلم يُجمع بينهما في اللفظ [3] ، ولأن حرف النداء يحمل معنى الفعل ، لذا يعمل النصب في المنادى النكرة غير المقصودة ، وكذلك المضاف لأنه في معنى الفعل (أدعو) فعمل عمله [4] .

---

[1] - ينظر سر الصناعة 269/1 .

[2] - ينظر اللمع ، ص 62 – 63 .

[3] - ينظر سر الصناعة ، 33/2 .

[4] - ينظر اللمع ، ص79 .

ومن اعتماد ابن جني على المعنى في اللغة وتعليلاتها ، أنّه حكم بزيادة الكاف في قوله تعالى : (**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ**) [1] والعلّة أن المعنى يوجب هذا الحكم ، لأنه لا يصح إلا بزيادتها فلو حكمنا بعدم الزيادة لجعلنا لله -عز وجلّ – مثيلا أو شبيها تعالى الله عن ذلك علوًا كبيرًا [2] .

ويستدل ابن جني على معنى الإتباع للفاء في قولهم : حَسبته شتمني فأثب عليه من الكلام ؛ لأن معناه : إنْ شتمني وثبت عليه .

ثالثا : مراعاة اللّفظ والمعنى :

لما سبق عند ابن جني من نظائر الاعتماد على اللغة وطبيعتها في منهجه التعليلي الكثير ، فلا يخلو تعليل في الغالب من الاعتماد عليها ، إما من جانب اللفظ ، أو من جانب المعنى ، وقد يأتي التعليل يخدم الأمرين معًا ، مثال ذلك تعليله بأن الفعل إذا تعدى بواسطة حرف الجر ، وعمل حرف الجر فيما بعده ، فإن الجار والمجرور في محل نصب بالفعل وعلل لذلك من طريقي المعنى واللّفظ ؛ ووجه التعليل بالأوّل أنّ معنى قولهم : مررتُ بزيدٍ (جزتُ زيدًا) ونظرتُ إلى زيدٍ معناه : (أبصرت زيدًا) .

أما التعليل بالأمر الثاني وهو اللّفظ ، فإن العرب تنصب ما عطفته على الجار والمجرور ، وهي بذلك تنصب لا على اللفظ بل على الموضع نحو : مررتُ بزيد وعمرًا [3] ؛ من ذلك ما أنشده سيبويه :

فَإِنْ لَمْ تَجِدْ مِنْ دُونِ عَدْنَانَ وَالـــــــدًا

ودُونَ مَعَـــــــدٍّ فلتَـــــــــزَعْكَ الْعَـــــــــــوَاذِلُ

---

[1] - سورة الشورى الآية ، 9 .

[2] - ينظر سر الصناعة 259/1 .

[3] - ينظر سر الصناعة ، 124/1 .

فكلمة (دونَ) في الشطر الثاني جاءت منصوبة عطفًا على الموضع في كلمة (دون) المجرورة بـــ (من) في الشطر الأوّل .

هذا المثال يكون فيه التأثير للفظ والمعنى كدليلين لإثبات أن الجار والمجرور في موضع نصب معًا . إنَّ من الملاحظ تأثير هذين الركنين للغة في التعليل اللغوي بكل مستوياته ؛ لأنّه يطال المستوى الصوتي فيعلل بهما في كثير من مظاهر التخفيف والاختصار ، ويؤثران في المستوى الصرفي فتتغير صورة المفرد عند الجمع كما حصل في جمع ثمرة على ثمرات وكذلك لهما تأثير على المستوى النحوي في كثير من أحكامه كما في دلالة كل منهما على أنّ الجار والمجرور في موضع نصب ، ومن تأثيرهما في المستوى الدلالي أنّك لو عطفت على اللّفظ ، وعطفت على المعنى في قولهم :(ما زيد كعمرو ولا شبيهًا به) لحصلت على معنيين مختلفين في حال كانت الكاف حرفًا كما في قولهم : مررتُ بالذي كزيد ، لأنّك إذا عطفت على اللّفظ ، وجررت كلمة (شبيه) أثبت أن لعمرو شبيها ، إلا أنّ زيدًا ليس ممن يشبهه ، أما إذا عطفت على المعنى ، ونصبت كلمة (شبيه) نفيت عن عمرو الشبه بزيد ، وبغير زيد [1] .

إنّ الفصل بين التعليل للفظ ، والتعليل للمعنى ليس مطلقًا فبينهما من التداخل الشيء الكثير ؛ لأنهما ِأشبه بكفي ميزان قد يرجح أحدهما على الآخر ، كي توزن اللّغة ، وتوضع في نصابها ؛ من ذلك أن ابن جني علّل بوجود حكم يخدم المعنى في باب إصلاح اللفّظ في كتابه الخصائص الذي أكثر فيه من الأمثلة التي تفيد التعليل له وتخدمه ، إلا أنّه لم يستطع أن يبعد المعنى عن الجانب التعليلي فيه ، وذلك في علّة تأخير لام الابتداء إلى الخبر في مثل قولهم : إنّ زيدًا

[1] - ينظر سر الصناعة ، 260/1 -261 .

لمنطلق ، فحق لام الابتداء أن تأتي في بداية الكلام إلا أنّ وجود (إنّ) التي تفيد معنى التوكيد بداية الجملة منع من اجتماعهما لأنهما تخدمان نفس المعنى [1] .

على أساس اللّفظ ، والمعنى قسم ابن جني مقاييس العربية إلى ضربين أولهما : القياس المعنوي ، وثانيهما : القياس اللّفظي وذكر أنّ أقواهما و أكثرهما وُجودًا في اللّغة هو القياس المعنوي ودليله في ذلك لا يخرج عن طبيعة اللّغة واستعمالاتها وهو أنّ الأسباب المانعة من الصرف تسعة أسباب ، واحد منها يتعلق باللّفظ ، وهو شبه الفعل ، أما الباقي من الأسباب وهو التعريف ، والتأنيث ، والعدل ، والوصف ، والعجمة والجمع ، والألف والنون المضارعة لألف التأنيث والتركيب [2] فكلها تصب في خدمة المعنى ؛ إذًا فهذا التصنيف لأحد أهم الأدلة في النحو العربي لا يجعل مجالاً للشك في اعتماد ابن جني على وصف اللغة ، وما كان عليه استعمال الناطقين بها في التعليل ، إذ هو ركن مهم من أركان القياس و في هذا التصنيف نجد الأسباب هي العلل .

إن القول بقوة اعتماد ابن جني على الواقع اللغوي في منهجه التعليلي لا يقصد به نفي غيره من المناهج التي عُرف باعتماده عليها فهو يصرح في بداية كتابه الخصائص بأنه أول من قاس المنهج اللغوي على طريقة أصول الفقه ، وعلم الكلام [3] . وهذا بيان لدخول أصول غير لغوية في منهجه وأسلوبه ، لكنني قصدت في هذا المبحث أن الأساس الأوّل ، والاهتمام الأكبر في التعليل عنده كان يوليه لواقع اللغة ، وطبيعتها وما توجبه من أحكام ، لأنّه يقدر ما لهذه اللغة من فضل ما يجعله لا يُعمل القياس فيها مطلقًا بل يقيده بما ثبت أنّ العرب قد نطقت به بصورة معينة ، فيُظهر استسلامه وحذوه حذو الناطقين بها ، فقد علق على الآية

---

[1] - ينظر الخصائص ، ص 253 .

[2] - ينظر اللمع ، ص 104 .

[3] - ينظر الخصائص ، ص 48 .

الكريمة في قوله تعالى :(**اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ**) [1] فمن المعروف أنّ القرآن الكريم جاء على لغتهم ، ومجيء (استحوذ) على هذه الصورة كان على غير قياس، لكننا لا نستطيع أن نخالف نطقهم ، وإن خالفت ما ألفناه من قوانين اللّغة ، ولا عجب في ذلك لأنه يضيف للعرب معرفة العلل ، والأحكام اللّغوية ، فليس غريبًا أن يعتمد استعمالاتهم . بذلك يكون منهجه وصفيًا في بحثه لتعليل الظواهر اللغوية ويرى عبده الراجحي أنَ هذا المنهج واضح وظاهر في كتابي : سر الصناعة ، والخصائص ، فيما قدمه من وصفه لأصوات العربية [2] ، وغير ذلك من مباحثه اللغوية ، ومما يدعم هذا القول أنّهُ يبحث في أحكامه عن المطرد في اللغة وما يغلب في الاستعمال ، فقد استدل على أن الهاء في الوقف مبدلة عن التاء وصلاً ؛ لأنّ الوقف تغير فيه الأشياء عن أصلها ، أما في الوصل فتظل على الأصل غالباً فيما اطرد من اللغة ، لأنك تقول في الوصل : قائمتان ، وقائمتكم، وفي الوقف تقول: قائمة وضاربة [3] بهاء ساكنة ، فالاستقراء والبحث عن الاطراد في ظاهرة معينة ، يعد من وسائل المنهج الوصفي ، وهو في اتباعه هذا المنهج الوصفي ، يحاول الرجوع إليه حتى عند الجدل والمناظرة التي غالباً ما يكثر فيها استعمال الفلسفة واللجوء إلى افتراض أو تخيل أقيسة لا توجد في واقع اللغة ، إلا أننا نلاحظ أنّه يحاول ألا يخرج عن اللّغة إلى غيرها إلا فيما اضطر إليه ، من ذلك رده على من قال: إنّ الفتحة قويت على حرفي الباء والواو ، في نحو : قام ، وباع ؛ فقلبتهما ألفًا وهما متحركتان ، فلم لم تقوَ عليهما في حال سكونهما في نحو: ليث ، وشيخ ، وحوض وسوط ، فكان جوابه أنّ العلة في هذا القلب لم تكن لقوة الفتحة على الياء والواو وإنّما لاجتماع ثلاثة أشياء متجانسة

---

[1] - سورة المجادلة الآية 19 .

[2] - ينظر فقه اللغـــــة للراجحي ص ، 181.

[3] - ينظر سر الصناعة 152/1.

هي : الفتحة والواو والياء مع تحرك الأخيرتين بالفتح ؛ فكرهوا ذلك وقدموا إلى الألف بدلاً منهما ، بالإضافة إلى انفتاح ما قبلها [1] مما يعطي اللّفظ تجانسًا وسهولة في نطقه .

رابعاً: عدم الاكتفاء بالواقع اللّغوي:

إن الواقع اللّغوي قد لا يكون وحده كافيًا للتعليل ، وإن حاول ابن جني الرجوع إليه أول الأمر ، إلا أن للعقل وجودًا ، وتأثيرًا في تعليلاته ، لأنه ليس هناك علم من العلوم جاء واضح القوانين والأحكام دون صقل وأخذ ورد لما تحتمله البديهة ، ويقود إليه التفكير ، ولا يتسع هذا القول إلى أن يصل إلى العقلانية المنطقية ، ليس هذا من الضرورة لأنّ " هناك جوانب كثيرة في العوامل ليس لها علاقة ضرورية بالمنطق بل يقبلها عقل العربي ، لأنها لا تفسر إلا ما يقتضيه الأصل الذي يقوم عليه التعليل في العلوم قاطبة وهو أنّه : إذا اقترنت ظاهرتان وجودًا وعدما فإنهم يعتبرون إحدى الظاهرتين علّة وسببًا للأخرى وهذا ما تقتضيه بداهة العقل الإنساني " [2] إذا فالرجوع إلى التفكير العقلي ليس عيبًا في الدرس اللّغوي ؛ فبه توزن الأمور ، وتُقدر الأحكام ، وتفسر اللّغة ويُستدل به على أمور لغوية كثيرة مستقاة من واقع اللّغة الذي قد يكون واحدًا ، ولكن نظرًا لتدخل العقل نرى الفائدة أشمل ، وأعم ، وذلك كأن يدل اللّفظ على شيء ما ، ويدل على ضده في نفس الوقت نحو قولهم : مررتُ بزيدٍ وَرَغِبْتُ في عمرو ، فلك أن تستدل على أن الحرف الجار من جملة الفعل لأنه معاقب لهمزة النقل التي هي جزء من الفعل بعد دخولها للتعدية في نحو: أمررتُ زيدًا ، فإن كانت مثله في تعدية الفعل وجزء منه ، كذلك الباء تعد من جملة الفعل لأن لها نفس العمل في تعدية الفعل ، وبنفس اللّفظ وهو قولهم : مررتُ بزيدٍ ونحوه ، لك أن تستدل على

---

[1] - ينظر سر الصناعة 32/1 .

[2] - القياس في النحو العربي لمنى إلياس، ص 47 . .

أن حرف الجر يأخذ حكم بعض ما جره ؛ لأنهما في موضع نصب ، فتعطف عليه ناصبًا فتقول : مررت بزيد وعمرًا ، فتنصب عمرًا عطفًا على موضع الجار والمجرور معًا ، وكذلك لا يفصل بينهما لأنهما كالجزء الواحد [1] .

إذًا فالواقع اللغوي واحد ، ولكن الاستدلال به مختلف ؛ لاختلاف الاعتبار وهذا يدل على أنّ الاعتماد على واقع اللّغة فقط لا يجدي في كل البحوث التعليلية ؛ فالتفكير اللّغوي يحتاج إلى البديهة والعقل ؛ لأن وضع الأحكام والقوانين العامة في اللغة ناشئ عن استنباطها وأخذها من معين اللّغة ، واستعمالاتها عن طريق الاستقراء وهذه عملية عقلية ، لهذا كانت العلل النحوية عند ابن جني أقرب إلى العقلية منها إلى العلل الفقهية وفي ذلك يقول : " اعلم أن علل النحويين – وأعني بذلك حذاقهم المتقنين لا ألفافهم المستضعفين – أقرب إلى علل المتكلمين، منها إلى علل المتفقهين. وذلك أنّهم يحيلون على الحس ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النّفس ، وليس كذلك حديث علل الفقه ، وذلك أنّها إنما هي أعلام وأمارات لوقوع الأحكام " [2] .

قد أفلح ابن جني في تسخير العقل حسب ما تقتضي اللّغة ، وهذا التركيز على اللّغة وواقعها الذي نلحظه في مظاهر التعليل عنده ، جعل عبده الراجحي يستشهد بتعليلاته في سياق حديثه عن مدى تأثر المتقدمين بالدرس التعليلي عند الفلاسفة ، أو الفقهاء والمتكلمين فيقول : " لم يكونوا يفسرون الظاهرة اللّغوية من خارجها بل كانوا يعمدون إلى الربط بين الظواهر في سياق لغوي واحد ، ومن أظهر الدلائل على ذلك ما فصل فيه أبو الفتح حديثه عن (الاستثقال والاستخفاف) محاولاً تحليل الظواهر اللّغوية بالرجوع إليه ، مؤكدًا على قضية في غاية الأهمية

---

[1] - ينظر الخصائص، ص 115 .

[2] - المصدر السابق ، ص77 .

بالنسبة للمنهج الوصفي ، وهي أنّ اللّغة مادة طبيعية يلجأ فيها إلى الحس والطبع و لا يُركن فيها إلى العقل أو الفلسفة أو المنطق " [1].

إن نفي هذه الأنماط من التفكير عند ابن جني و هي التفكير العقلي ، والفلسفي ، والمنطقي لا أراه واقعيًا تمامًا فإن هذه الأنماط وإن لم تكن موجودة بكل تفاصيلها وطرق تفكيرها ، فإنّ قدرًا منها موجود عنده وتثبته بعض تعليلاته ، فهو وإن كان يعتمد على الواقع اللّغوي ويراعي ألفاظه ومعانيه ، فإنّه يلجأ للتعليل العقلي ويتعداه إلى الجدلي ، عندما يحتاج إلى ذلك .

[1] - فقه اللغة لعبدة الراجحي ، ص 182 .

المبحث الثاني :

الاستنباط على طريقة أصول الفقه

وعلم الكلام

إنّ ما يعوز كل علم من العلوم الإنسانية ؛ كي يكتسب النضوج والتأصيل ، أن يكون له منهج وأسس يقوم عليها ، وتستقر أركانه بها ، وتتم له قواعد تتضح معالمه من خلالها ، هذا ما تحكيه مراحل تطور النّحو العربي في إرساء قواعده ، فبعد ما نشأ نشأةً دؤوبة تسارعت خطاها بهمم علماء العربية ، وقفوا فيها على جزئيات اللّغة محاولين ضبطها في إطار عام ، بدايةً من تأسيس النّحو على يد أبي الأسود الدُؤلي في القرن الأوّل الهجري ، وحتى آخر القرن الثالث ، إذ كانت الدراسة النّحوية تخص المبادئ الأوّلية غير المبررة ، [1] ، ثم تدرج تكون الأصول النّحوية عبر الزمن ، وبدأ ذلك بإشارة من ابن السراج في كتابه (الأصول) الذي يعد همزة الوصل بين مرحلة التأسيس لهذا العلم ، ومرحلة نضوجه ، ووضوح معالمه ، فكتاب الأصول وإن كان جُلُّه يُعنى بدارسة النّحو دراسة تهتم بأصول النّحو الذي يُقصد به القواعد العامة ، والضوابط الخاصة في كل جزئية لغوية ، إن كانت كلمة أو تركيبا وما يبررها من تعليل يُحكمها [2] ، فإنّه قد أشار إلى علم الأصول بمعنى أدلته ، من تلك الإشارات ما جاء في كتابه من حديث عن السماع والقياس والعلّة ، والاطراد والشذوذ ، وتقسيمه لأنواع الشاذ على ثلاثة أضرب : أوله شاذُ عن بابه ، وقياسه ، ولم يشذ في الاستعمال نحو : (استحوذ) ؛ لأن القياس فيه (استحاذ) ، ثم غير شاذ في القياس شاذ في الاستعمال نحو استغناء العرب عن (ودع) بـ (ترك) ، فأصبح الأول شاذاً في الاستعمال ، ومنه ما هو شاذ في القياس والاستعمال معاً نحو إدخال الألف واللام على (ليجدع) [3] ، وهذا ما لا يقبل ولا يمكن إدخاله في ألفاظ اللّغة ، ومن إشارات ابن السراج لأصول النّحو بمعنى الأدلة ، تقسيمه لأنواع العلل وأنّها على

---

[1] - ينظر النحو وكتب التفسير إبراهيم رفيدة 58/1 .

[2] - المصدر السابق 1 / 71 .

[3] - ينظر الأصول لابن السراج 1 / 56 ــ 57 .

ضربين : الضرب الأوّل يعنى بفهم كلام العرب وينأى عن الخطأ فيه ، والثاني تبصر منه الحكمة التي أوْدَعَتْها العرب في كل لفظ وتركيب ، ولماذا جاء على صورة ما، ولم يأتِ على غيرها.[1] هذا ما كان من مجهودات من سبق ابن جني في إرساء أصول النّحو ، وهي لم تكن من النضج ، والرصانة بما يجعلها بداية حقيقية ، وإنّما البداية كانت على يد أبى الفتح عثمان ابن جني ، فهو أوّل من ألفّ في أصول النّحو على غرارِ أصول الفقه ، لأنّه كان كثير البحث والدراسة في كتب أصول الفقه الحنفي[2] ، فوجد من المناسبة بين العلمين ما يجعل بناء أحدهما على أصول الآخر شيئاً ممكنا ، لاسيما وأنّ النّحو قد أوصله من قبله إلى مرحلة لا ينقصها إلا وضع الأصول ، وبناء الأدلة .

ولعل أوّل ما يتبادر إلى الذهن من المناسبة بين علمي الأصول في الفقه ، والنّحو أنّهما ما ظهرا إلا لخدمة الدين الحنيف ، والابتعاد به عن أخطاء الحاقدين وهفوات الغافلين ، بصونهما بالتأصيل والتأسيس ، من ذلك التناسب ما يوافق القاعدة الأصولية (لا ضرر ولا ضرار) [3] في الفقه مع القاعدة النّحوية (لا خطأ و لا لبس) [4] ، كما أنّ اهتمام كل من الفريقين بالتعليل الذي تقوم عليه كثير من المسائل الجزئية والقوانين الأساسية ، في كلا العلمين ، دعم هذا التناسب بينهما ، كذلك ما يعتمد من الترجيح بين الأدلة ، وهذا من التمازج الذي شهده القرن الرابع ؛ إذ تنوعت العقول بالثقافات المختلفة ، فقد يكون النحوي فقيهاً ، والفقيه نحويًّا والأصولي متكلماً ،والمتكلم فيلسوفاً وهكذا ، كما كان لتعدد الفرق الإسلامية ،

---

[1] - ينظر الأصول لابن السراج ، 1 / 35 .

[2] - ينظر النحو العربي لمحمود نحلة ص، 22.

[3] - أخرجه الإمام مالك في الموطأ كتاب الأقضية ، ص 454 .

[4] - ينظر الأصول لتمام حسان ، ص 221.

وما تعتمد عليه في طرائق تفكيرها الأثر الواضح فيما يدرسه كل علم من العلـــوم [1] .

ومن طرائف ما سجّل من مناظرات تمزج بين العلمين وتشد مـــن عُـــرى الوصل بينهما ما دار بين الفراء ، ومحمد بن الحسن الشيباني من أصحاب أبـــي حنيفة حيث قال الفراء : " قلّ رجل أنعم النّظر في باب من العلم فأراد غيـــره إلا سهل عليه " فأراد ابن الحسن أن يمتحنه في مسألة فقهية ، فقال : " ما تقول فـــي رجل صلى فسها ، فسجد سجد تين للسهو فسها فيهما ؟ " فأمعن الفـــراء فكـــره ساعة ثم قال : " لاشيء عليه " فقال ابن الحســـن : " ولـــم ؟ " ، قـــال : " لأن التصغير عندنا لا تصغير له ، وإنما السجدتان تمام الصلاة ، فليس للتمام تمـــام " قال ابن الحسن : " ما ظننت آدميًا يلد مثلك " [2] .

ومما رُوى عن تناظر أهل الفقه ، والنّحو ما جاء في طبقـــات النحـــويين للزبيدي من أنّ الجرمي وهو من رجال القرن الثالث ، أنّه قال : " أنا مذ ثلاثـــون سنة أفتي النّاس في الفقه من كتاب سيبويه " [3] ، وذلك لما للكتاب من فوائد جمّة ، وإن ابتعدنا بها عن النّحو و اللّغة فإنها تتجلى في القـــدرة علـــى التفكيـــر و التحليل ، وتعلم طرائق الاستنباط والتأويل .

إذًا فالصلّة بين العلْمين أمرٌ ملاحظ قبل ابن جني ، فهي معقودة بينهما عند العلماء معروفة ، إلا أنّ بناء منهج عام وأصول للنّحو على طريقة أصول الفقـــه تستغل فيه طرائق الاستنباط الفقهي في التفكير النّحوي[4] ، لم يكن موجوداً قبـــل ابن جني " نحن إذاً أمام نوعين من الكتب فيما يبدو : كتب عرضت لأصول النّحو

---

[1] - ينظر التعليل اللغوي لشعبان العبيدي ص، 24 .

[2] - وفيات الأعيان لابن خليكان 6 / 179.

[3] - طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ص، 77 .

[4] - ينظر فقه اللّغة في الكتب العربية لعبده الراجحي ص، 152 .

بمعنى قواعده الأساسية وما يتصل بذلك من أصل الوضع وأصل القاعدة ككتاب ابن السراج ومن لف لفه ، وكتب عرضت لأصول النّحو بمعنى أدلته الكليّة أو مصادره الأساسية على نحو ما هو معروف في أصول الفقه " [1]، وهذا النوع الأخير تتسم به أساليب ابن جني النّحوية ؛ لعقليته الفذة ، كما كان لعقيدته المعتزلية الأثر الواضح فيها ، إذ إن العقل مرتكز هذه الفرقة والمعول عليه في أصولها ومناهجها بما أوتي من فطنة وحسن تأمل في أسرار اللّغة ، ونظرة شمولية تجعل منه أهلاً لصقل جزئيات اللّغة وتفاصيلها في منهج متكامل ، ومما يدل على هذه النظرة عنده أنّه يستطيع أن يجمع في حكم واحد ما لا يستطيع غيره من العلماء ، من ذلك جمعه لنصب المؤنث السالم ، والمثنى وجمع المذكر السالم في علّة واحدة وهي حمل الفرع على الأصل [2] ؛ لقد استطاع أن يبني أصولاً للنّحو على طريقة أصول الفقه هذا ما صرح به في كتابه الخصائص ، إذ قال وهو معتز مشيد بما أتى به في هذا الكتاب : " وذلك أنّا لم نر أحداً من علماء البلدين تعرض لعمل أصول النّحو على مذهب أصول الكلام والفقه فأما كتاب أصول أبي بكر فلم يلمم فيه بما نحن عليه إلا بحرفٍ أو حرفين في أوله وقد تعلق عليه به " [3].

يرى ابن جني أن ما سبق من إشارات إلى علم الأصول من قبل ابن السراج لم تكن بالنسبة إلى ما قدمه إلا نزراً قليلاً من هذا العلم الجليل الذي أودعه تنظيراً وتطبيقا في كتابه الخصائص ، وهو إذ يبني أصوله على منهجي أصول الفقه ، وعلم الكلام ، فإنّه يبحث عن أيّهما الأقرب أو الأنسب للمنهج اللغوي من حيث التعليل الذي هو من القواسم المشتركة بين العلوم الثلاث ، فعقد باباً في

---

[1] - أصول النّحو العربي لمحمود نحلة ص، 21 ــ 22 .

[2] - ينظر في أصول النحو لسعيد الأفغاني ص ، 104 .

[3] - الخصائص ص ، 48 .

الخصائص يوضح فيه أنّ علل النّحو أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل أصحاب الفقه ، إذ قال: " اعلم أنّ علل النّحويين – وأعني بذلك حذّاقهم المتقنين ،لا ألفافهم المستضعفين ، أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين ، وذلك أنّهم إنما يحيلون على الحس ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النّفس ، وليس كذلك حديث علل الفقه. وذلك أنّها إنما هي أعلام ، وأمارات ، لوقوع الأحكام ، ووجوه الحكمة فيها خافية عنّا، غير بادية الصفحة لنا " [1] .

إن ابن جني إذ يقول بقرب علل النحويين إلى علل المتكلمين ، فإنّه يعلله بأن العلة في النّحو وعند أصحاب الكلام يمكن التماسها ومعرفتها ، فهي راجعة إلى الحس، والذوق وهي واضحة الأسباب ، أما علل الفقه فإن كثيراً منها يحمل معنى الأمر التعبدي الذي لا تظهر حكمته فلا يعرفها إلا الله _ عزّ وجل _ فالحكمة موجودة في التعليل عند كل علم إلاّ أنّها في الفقه قد تخفى علينا لحكمة خبير عليم .

من هنا كانت علل المتكلمين أقرب إلى علل النحاة من علل الفقه وقد رأى بعض المعاصرين أنّ هذا التنظير عند ابن جني ينافي التطبيق ، فأثر المسائل الفقهية يبدو أوضح وأكثر تناولاً من مسائل علم الكلام[2] ، فيما قدمه من مباحث لغوية و لعل الحكم على تأثر ابن جني بأحد هذين العلمين من حيث الكثرة ، والقلة مجانب للصواب ؛ إذ لو فكر المستدل في نص ابن جني لأدرك من قوله : (يحتجون) أن وجه القرب في طرائق الاستنباط ، والاستدلال على الأحكام ، وإيجاد العلّة فيها، فالاحتجاج هو الإدلاء بالبرهان والدليل بطريقة كانت في اللُّغة معتمدةً على الحس ويستطيع المتأمل أن يعرفها بطريق النظر والتفكير ، وهذا ما قربها إلى علل المتكلمين ، وهو إذ يقول بهذا القرب ، إلا أنّه لا يجعله

---

[1] - الخصائص ص ، 77 .

[2] - ينظر دراسات في الخصائص أحمد سليمان ياقوت ، ص 123.

مطلقاّ فمرتبة علل المتكلمين أقوى من علل النحاة ؛ إذ إنّها ليست مطابقة لها تماماً ، فالجمع بين الشيء وضده لا يمكن أن يكون بحال ، ولا يقبل القول به في علم الكلام ، أما في النّحو فإنّك تستطيع أن تنصب الفاعل ، وترفع المفعول وإن كان خطأ تكلفته وقصدت إليه ، إلا أنّ الطبيعة لا تنافيه ولا تنكره بل إنّ صناعة هذا العلم تأباه ، وترفضه ، كما أنّ من الأحكام الفقهية ما يمكن أن نلحقه بأحكام اللّغة التي تظهر علتها ووجه الحكمة فيها فإن جهلنا سبب جعل صلاة الفجر ركعتين والظهر أربع ركعات ، وغير ذلك من الأحكام التعبدية ، فإننا نستطيع أن ندرك العلة في جزاء من قتل نفساً بغير حقٍ وهو قتله ؛ وذلك حقناً للدماء ، وأنّ الحج فرض على المستطيع دفعاً للمشقة .

ومما يدل على أنّ قرب علل المتكلمين إلى علل النحاة من حيث الاستدلال ، أننا نجد أصحاب الكلام يستندون إلى الدين فيما يعتقدونه ، ثم يبحثون عن البراهين ، والأدلة العقلية التي تدعمها ، أي أنّهم يعتقدون ثم يستدلون [1] ، كذلك حال أغلب الأحكام اللغوية ، لاسيما التي تعتمد على السماع ، فإن النحوي يجد العرب قد نطقت بصورة معينة ثم يلتمس لها وجها من التعليل تقوم عليه القاعدة مع غيرها من أمثلة الظاهرة اللّغوية ، هذا ما عبر عنه السيوطي بقوله : " فنحن إذا صادفنا الصيغ المستعملة ، والأوضاع بحال من الأحوال ، وعلمنا أنّها كلها أو بعضها من وضع واضع حكيم - جلّ وعلا - تطلبنا وجه الحكمة المخصصة لتلك الحال من بين أخواتها ، فإذا حصلنا عليه فذلك غاية المطلوب" [2] .

إنّ نص السيوطي يوضح هذه الفكرة تماماً ، إذ إن تطلّب وجه الحكمة من الصيغ المستعملة هو التعليل لها من حيث حكمها ، ولماذا جاء على صورة ما ، ولم يأتِ على غيرها ، أي أنّ الحكم موجودٌ ، إلا أنّه يحتاج إلى علة تُحكم صوغه

---

[1] - ينظر في علم الكلام أحمد محمود صبحي ص، 18.

[2] - الاقتراح للسيوطي ص ، 104.

ضمن قواعد اللّغة ، وهذا سبب تأخر علل النّحو عن علل الكلام ، إذ إن الأخيرة تدور مع الحكم وجوداً وعدماً ، وليس كذلك علل النّحو ؛ لأنّها ليست علّة وجود حقيقي ، بل وجود ضمن صناعة وعلم يحكم بقوتها وضعفها ووجودها وعدمه حسب ما تقتضيه أصوله ومناهجه ، وإن وصف ابن جني علل العربية بأنّها مبنية على الإيجاب [1] ، فإنّه يعني " الإيجاب الصناعي فيلحن تاركه ، ويُنسب للجهل بالعربية " [2] .

يوضح ابن جني هذا المعنى في سياق حديثة عن العلّة الموجبة والمجوزة في رده على من قال : " هل تجيز أن يحلّ السواد محلاً ما ، يكون ذلك علّة لجواز اسوداده لا لوجوبه ؟ قيل : هذا في هذا ونحوه لا يجوز ، بل لابُدّ من اسوداده ألبته " [3] ، أي أنّ هذا التقسيم للعلل من حيث الوجوب والجواز لا يلحق هذه العلل ، والأحكام الطبيعية التي إذا حل منها شيء فلابد من أثره فيها، وليس كذلك علل النّحو ؛ ولابن جني نص في هذا يقول : " فإنّها - وإن تقدمت علل الفقه فأكثرها يجري مجري التخفيف والفرق ، فلو تكلف متكلف نَقْضها لكان ذلك ممكنا وإن كان على غير قياس - مستقَلاً ألا تراك لو تكلّفت تصحيح فاء ميزان وميعاد ،لقدرت على ذلك فقلت : مِوْزان ، و مِوْعاد . " [4] ، ونجد الزجاجي قد صرح بهذا بشكل أوضح فقال : " إن علل النّحو ليست موجبة، وإنما هي مستنبطة أوضاعاً ومقاييس ، وليست كالعلل الموجبة للأشياء المعلولة بها ، ليس هذا من تلك الطريق " [5] .

---

[1] - ينظر الخصائص ص، 152.

[2] - فيض نشر الانشراح من روضن طي الافتراح ص، 885 .

[3] - الخصائص ص، 153.

[4] - ينظر الخصائص ،ص140 .

[5] - الإيضاح للزجاجي ص 64.

إذاً فالإيجاب في النّحو ليس هو في علم الكلام ، إلا أنّه في الفقه لا يختلف عنه فمعنى الواجب في الفقه بمعنى الفرض " وهو ما طُلب على وجه اللزوم فعله بحيث يأثم تاركه " [1] ، تجد ظلال هذا الأمر عند ابن جني في تقسيمه العلل إلى قسمين ؛ علل مجوزة وعلل موجبة ، وهذا التقسيم هو أوّل مظاهر التأثير الفقهي في مباحث ابن جني اللّغوية التي سأذكر منها بعض الأدلة لتكون الصورة أوضح في وصف هذا التأثير ، وسأورد فيما بعد بعض الأدلة في علم الكلام .

1 - مظاهر التأثير الفقهي :

أولاً : العلل الموجبة والمجوزة :

أ ــ العلة الموجبة :

إنّ العلل الموجبة هي أكثر وجوداً في التعليل ، وقد مثل لها فقال : " كنصب الفضلة أو ما شابه في اللفظ الفضلة ، ورفع المبتدأ ، والخبر ، والفاعل وجر المضاف إليه ، وغير ذلك ، فعلل هذه الداعية إليها موجبة لها غير مقتصر بها على تجويزها " [2] ، أي أن العلل التي أدت إلى هذا الحكم لا يُقبل غيرها في موضعها ، وليس الجواز طريقاً لها ، بل هي لاحقة بعلل الفقه من حيث لزومها وتخطئة من يتركها مع الفارق طبعاً ، فليس من عليه إثم كمن يلحن في اللّغة ويُخطئ في أحكامها من ذلك : إبدال التاء طاءً إذا وقعت فاءً في وزن الفعل (افتعل) من الصلح اصطلح ، ومن الضرب اضطرب ، ومن الطرد اطرد ، وما يتصرف منه ،[3] وذلك لأن أصله اصتلح، واضترب ، واطترد وعلة القلب ؛ قرب مخرج التاء من الصاد ، والضاد، والطاء ، [4] فعلة القلب هنا لامناص

---

[1] - أصول الفقه لمحمد أبو زهرة ، ص31 .

[2] - الخصائص ص ، 152.

[3] - ينظر التصريف الملوكي ص ، 40 .

[4] - ينظر المصدر السابق بنفس الصفحة في الهامش .

منها ،إذ يتعسر على المتكلم النطق بصوتين متقاربين في المخرج ، ومن المعروف أنّ العربية في أساليبها تتوخى السهولة ، وتنأى عن العسر والمشقة .

كذلك من العلل التي تحمل معنى الوجوب اجتماع الواو، والياء وكان السكون حال الأولى منهما ، فالواجب قلب الواو ياء ، وإدغامهما كما في قولهم : سيّد ، وميّت وأصلهما سيود ، وميوت من السؤدد والموت [1] ، فهذه علة لا تقبل خياراً ، ولا احتمالاً آخراً ، بل إذا وجدت العلة وهي اجتماع الواو ، والياء مع سبق إحداهما بالسكون ، وجب قلب الواو ياءً وإدغامهما ، ومن العلل التي توجب حكمها، ولا تقبل غيره في موضعها : أن يشتمل الفاعل على ضمير يعود على المفعول به فإن حكمه عندها ألا يتقدم على مفعوله ، وإن كانت رتبته التقديم ؛ لئلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ، وذلك في نحو قولهم : ضرب غلامُه زيداً ، فالفاعل في الجملة هو (الغلام) وقد اشتمل على ضمير يخص المفعول به (زيد) لذا فالصواب في المسألة أن تقول : ضرب زيداً غلامُهُ ،[2] وعلى هذا جاء قوله تعالى : **(وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ)**.[3]

ب ــ العلة المجوزة :

اقتبس ابن جني من أصول الفقه القول بالجواز الذي قد يعبرون عنه أحياناً بالجائز أو المباح أو الحلال وهو " ما خير الشارع المكلف فيه بين الفعل ، والترك فله أن يفعل وله ألا يفعل " [4] ، أي أنّه لا مضرة من فعله ، ولا يجب عليه تركه [5]. عبر عن هذا ابن جني فقال : " وضرب آخر يسمى علة وإنما هو في

---

[1] - ينظر المصدر السابق ، ص ، 52.

[2] - ينظر الخصائص ص ، 239.

[3] - سورة البقرة الآية 123.

[4] - أصول الفقه لمحمد أبو زهرة ص، 46 .

[5] - ينظر المرجع السابق الصفحة نفسها .

الحقيقة سبب يجوّز ولا يوجب " [1] ، فرق بذلك بين العلة والسبب فما كان موجباً للحكم لا غناء عنه فإنّه يكون علّة له وما كان طريقه الجواز أي أنّ الحكم يحتمله كما يحتمل غيره فإنّ ذلك سبب وليس علّة ، ومثّل لذلك بالأسباب الداعية إلى الإمالة ، فليس منها ما يوجبها ، وإنّما للمتكلم الاختيار بين أن يحقق الإمالة في الصوت وبين تركه لها [2].

ومما جاء من العلل على وجه الجواز أنّ الياء والواو المدغمة ، التي تكون بذلك قد تحصّنت من القلب جاز الإبدال في الواو بسبب ثقل الجمع نحو قولهم في صُوّم : صُيّم ، وفي قوم : قيَّم [3] ، ومن ذلك أن تزاد الياء بمعنى الاسم في مثل (غلامي) و(صاحبي) ، فتفتح مرة ، وتسكن أخرى على لغتين للعرب فيها ، وللمتكلم الاختيار ، فالفتح على أنّها اسم ، بأقل ما يكون عليه الاسم من الحروف ، لذا قوّيت بالحركة كما قوّيت كاف الخطاب في مثل رأيتك ، ومررت بكَ ، بالفتحة ، أما السكون فعلى استثقال الحركات في حروف اللين ؛ لذا اختير لها ترك الحركة .[4]

و من العلل المجوزة أيضاً أن تقيم مقام الفاعل للفعل الذي لم يسمّ فاعله ؛ إما حرف جر أو ظرفا عند اتصاله بهما ، ويكون الفعل لازماً لا متعديًّا ، مثال ذلك قولهم : (سرت بزيد فرسخين يومين سيراً شديداً) ، فتقول إذا أقمْتَ الباء وما دخلت عليه مقام الفاعل : (سير بزيد فرسخين يومين سيراً شديداً) ، وتكون الباء وما بعدها في موضع رفع ، وإن أقمت الظرف مقامة قلت : (سير بزيد فرسخان يومين سيراً شديداً) ، فحكم الرفع لما أقيم مقام الفاعل وهذه ليست علة

---

[1] - الخصائص ص، 152 ــ 153.

[2] - ينظر الخصائص ص، 153.

[3] - ينظر التصريف الملوكي ص، 68 - 69.

[4] - ينظر سر الصناعة 298/2.

واجبة وإنما جائز أن ترفع من الأشياء المذكورة وتقيمها مقام الفاعل ما وقع عليه اختيارك منها.

ثانيًا : التعليل بالأولى :

من الأمور التي صقل ابن جني اللّغة من خلالها على نهج أصول الفقه ؛ الأخذ بالأولى في التعليل ، وهذا النوع من الاستدلال عريق في النّحو العربي ، لأننا نرى تأثيراته عند الخليل وسيبويه [1]، ومفاده أن توجب العلّة حكماً في موضع ما هي أولي ، وأحرى به في موضع آخر ، من أمثلة ذلك عند ابن جني تعليله قلب الواو في (دوّان) إلى ياء ، فصار اللفظ (ديوان) وذلك أن أصل كلمة (حيوان) هي (حييان) بيائين متجاورتين فلثقلهما أبد لوا الأولى منهما بواو ، وإن كانت الواو أثقل من الياء ، فإذا كان ذلك كذلك ، فإن الإبدال من الأثقل إلى الأخف في (ديوان) أولى وأحرى[2] .

ثالثاً : السبر والتقسيم :

السبر : هو " استخراج كنْه الأمر والسبر : مصدر سبر الجرح يسبُره ويسبِره سَبْراً نظر مقداره ، وقاسه ليعرف غوره " [3] ، أي اختبره وقلّب وجوه الأمر بالتجربة ، والتقسيم : هو استقصاء الصفات الصالحة أن تكون علّة للحكم[4] ، أي أنّ المستدل بهذا الدليل يجمع ما يمكن أن يكون علّة للحكم ، ثم يختبرها ، و يقلب وجوهها ، ثم يحكم بجوازها أو امتناعها أو بجواز بعضها وامتناع بعضها الآخر ، وقد عُني بهذا الأسلوب الفقهاء والمتكلمون ؛ لأنّه يخدمهم في مناظراتهم و

---

[1] - ينظر أصول النحو العربي لمحمد الحلواني ص، 22 .

[2] - ينظر الخصائص ص، 245.

[3] - لسان العرب لابن منظور مادة سبر 340/4 .

[4] - ينظر علم أصول الفقه لعبد السلام أبو ناجي ص، 274.

جدلهم [1] ؛ مثال ذلك عند ابن جني قوله: " كأن تقسم نحو : مروان إلى ما يحتمل حالُه من التمثيل له ، فتقول : لا يخلو من أن يكون فَعْلان أو مفعالا أو فعوالا فهذا ما يبيحك التمثيلُ في بابه فيفسد كونه مفعالاً أو فعوالاً أنهما مثالان لم يجيئا ، وليس لك أن تقول في تمثيله : لا يخلو أن يكون مَفْعلان أو مفوالا أو فعوان أو مفوان أو نحو ذلك ، لأن هذه ونحوها إنما هي أمثلة ليست موجودة أصلاً ولا قريبة من الموجودة ، كقرب فَعوال ومَفعال من الأمثلة الموجودة ؛ ألا ترى أن فعوالا أخت فِعوال كقِرواش ، وأخت فَعْوال كعُصْواد ، وأن مَفعالا أخت مِفعال كمحراب ، وأن كل واحد من مَفْلان ومَفْوان وفعوان لا يقرب منه شيء من أمثلة كلامهم " [2] ذكر كل الاحتمالات الممكنة أن تكون مثالاً لمروان ثم اختبرها واختار الأنسب منها .

رابعًا: مراعاة النظير :

اعتمد ابن جني على هذا الدليل في تعليلاته ، وهو وجود نظائر لظـــاهرة لغوية معيّنة يدعم صحتها ، إلا أن هذا لا يكون على إطلاقه ، فليس لعلّة وجـــود النظير يُرد القياس السليم ، وإن كثرت للّفظ نظائره ؛ بَل يُؤنس به عِنّد ذلِـــك [3]. ومما روعي النظير فيه عند ابن جني واستدل به على صحة الظاهرة اللّغوية أنّـــه قد تجتمع في الكلمة الواحدة ألف بعدها تاء تأنيت ، تُوهم أن الاثنتين للتأنيث ، ولم يكن للعرب أن تجمع بين حرفين لمعنى واحد ، فالقول في هذه المسألة : إنّـــه إذا كان ذلك ، فإن الألف تُعد للإلحاق كألف (أرطى) ، والدلالة للتأنيث تكون للتـــاء التي بعدها ، فإذا فُقِدَتْ التاء ،عُدَّ الألف للتأنيث ، ولذلك نظائره في العربية ؛ من ذلك قولهم : بَهْمى ، وبُهماة ، وشكاعى وشكاعاة [4] ؛ من ذلك أيضاً أنّ لام الأمر

---

[1] - ينظر أصول النحو لمحمد الحلواني ص، 120.

[2] - الخصائص ، ص 678 .

[3] - ينظر أصول النحو العربي للحلواني ص، 123

[4] - ينظر الخصائص ص، 224 ــ 225.

التي تلحق الأفعال يجوز تسكينها إذا اتصل بها من قبلهـــا واو العطـــف أو فـــاؤه للتخفيف في نحو : فلْيَقُم زيد ، ولْيقعد عمرو، وهي في ذلك نظيرة للخاء مـــن فَخْذ ،واللام من علْم في احتياجهما لما قبلهما [1] .

خامساً : الاستحسان :

لعل ابن جني من أوّل النحاة الذين استدلوا بهذا الأسلوب الفقهي في مسائل اللّغة [2] ؛ إلا أنّه بيّن عدم استحكامه وذلك أنّ علته غير مطـــردة أي لا تتعـــدى موضعها إلى غيرها ، ويمثل لذلك بقوله : " من ذلك تركُك الأخفّ إلى الأثقـــل من غير ضرورة ، ونحو قولهم : الفتوى ، والشروى ، ونحو ذلك : ألا ترى أنّهم قلبوا الياء هنا واواً من غير استحكام علّة أكثر من أنّهم أرادو الفرق بـــين الاســـم والصفة وهذه ليست عِلّة معتدّة ؛ ألا تعلم كيف يشارك الاسم الصفة فـــي أشـــياء كثيرة لا يوجبون على أنفسهم الفرق بينهما فيها. " [3] أي أنهّ ليس هناك علّة قوية توجب هذا الحكم في هذا الموضع وليس لنظائره في وجود نفس العلّة وجود للحكم ، ووجه ضعفها أنّ بقاءها على حالها لا يُعدَّ مُخالفاً لشيء من الأصول[4] ، لـــذلك قيل في هذا النوع من الاستدلال : إنُّه تخصيص للعلّة [5] .

---

[1] - ينظر سر الصناعة 333/1 .

[2] - ينظر أصول النحو للحلواني ص، 124.

[3] - الخصائص ص ، 133.

[4] - ينظر فيض نشر الانشراح لأبى الطيب ص، 108 .

[5] - ينظر الاقتراح للسيوطي ص ، 153.

أي أنّ عدم إعمالها لا يُعد خروجاً عن أصلٍ أو قاعدةٍ ، وكذلك فإن إعمالها ليس واجبًا ، بل يستحسن لأنّ فيه نوعاً من التصرف ، والاتساع في اللّغة[1] .

يمكن أن نفهم هذا الدليل أكثر من خلال أصله الفقهي ، إذ عرّفه أحد الأحناف بأنّه " العدول بالمسألة عن حكم نظائرها إلى حكم آخر لوجه يقتضي ذلك العدول" [2] ، أي أنّ أصل المسألة لا يقتضي هذه العلّة إذ هو مخالف لحكم نظائرها ، إلا أنّ وجهاً آخر اقتضى العدول عن الأصل لذا قيل في أحد تعريفاته : " هو ترك قياس الأصول لدليل " [3] .

هذه بعض أنواع الاستدلال ، وطرائق الاستنباط الفقهي التي عوّل عليها ابن جني وبنى من خلالها أصولاً ومقاييس لعلم العربية محاولاً لم شتاتها ، وصونها في قالب مكتمل ، كان هذا على سبيل التمثيل لا الحصر؛ لأن القصد هو بيان الأسس التي بنى عليها ابن جني منهجه اللّغوي .

2 - مظاهر تأثير علم الكلام :

سار ابن جني على نهج أصحاب الكلام ، إذ نلمس ذلك في تعليلات كثيرة ؛ إذا تجاوزنا تصريحه بقرب علل النّحو من علل أصحاب الكلام الذي أسْلفتُ ذكره في هذا المبحث فالصلة بين هذه العلوم الثلاث : النّحو والفقه وعلم الكلام ، قوية ضاربة في القدم في الدرس العربي الإسلامي ّ، فكما كان لنشوء النّحو والفقه بواعث دينية ، كذلك نشأة علم الكلام حيث كانت من وسائل الذود عن حمى الدين مما يعترضه من عقائد أخرى تستخدم أدلته للقدح في عقيدة المسلمين فلابُد من الإمساك بمقبض من هذا العلم ، يحمل سيف الحق ليقطع به الباطل ، والشيء بالشيء يذكر فهذه حادثة تروى عن هذا الصراع العقائدي إذ " أرسل

---

[1] - ينظر الخصائص ص ، 133.

[2] - أصول الفقه في الإسلام لمحمد إمام ص ، 210.

[3] - ينظر الاقتراح للسيوطي ص ، 153 .

ملك السند رجلاً من السمنية - البوذية - إلى هارون الرشيد إنّك رئيس قــوم لا ينصفون ، إن كنت على ثقة من دينك فوجه إليّ من أناظره ، فإن كان الحق معك اتبعناك وإن كان معي اتبعْتَني ، فأرْسَل إليه الرشيد ، فلما وصل إلى الهند أكرمه الملك وأتى بعالم سمني ليناظره ، فسأله : أخبرني عن معبودك هل هو قادر على كل شيء؟ فأجاب المحدث : نعم ؛ فسأله السمني : أهو قادر على أن يخلق مثله ؟ فقال المحدث : هذه مسألة من علم الكلام وهو بدعــة وأصــحابنا ينكرونــه ، فصرفه الملك ، و أرسل إلى الرشيد بالأمر فاستاء ، وغضب وقال : أليس لهــذا الدين من يناضل عنه ؟ فقال أحد رجال حاشيته : بلى يا أمير المؤمنين هم الــذين نهيتهم عن الجدل والذين أودعتهم السجون ، فأطلق الرشيد سراحهم لينتشروا فــي الأرض دفاعاً عن الإسلام " [1] .

لعل هذا الأمر قد اتضح بهذه الحادثة التي تعكس ما اضطر إليه المسلمون من طرق أبواب للعلم لم يعتادوا عليها كثيرًا ، إذ إن هذا الدين الحنيف يُقر أتباعه بما جاء فيه عن طريق النقل وما جد من مسائل مقاسة عليه ، دون كثيــر جــدل ومراء، وابن جني كان ممن استقى ثقافة المتكلمين فقال بها وأعملها فــي بحوثــه اللّغوية ومن آثارها فيها : الحكم للطارئ و ترافع الأحكام .

أ - الحكم للطارئ :

قال عن التضاد في اللّغة : إنّه يجاري التضاد عند أصحاب الكلام ؛ مــن ذلك أنّ لام التعريف إذا طرأت على المنوّن زال لها التنوين إذ هو للتنكير والأولى للتعريف ، فلا بد أن يكون لأحدهما ، والطارئ منهما أقوى وأجدر لأنّ لولا هــذا لما كان تعارض أو تضاد بين أي أمرين فإذا ثبت البياض عند حلول الســواد أو

[1] - في علم الكلام لأحمد محمود صبحي ص، 31 ــ32 .

العكس وحافظ كل منهما على مكانه ، وكذلك السكون والحركة ، لبقيَّ كل شـــيء على حاله ولم نر تغييراً في شيءٍ [1] .

ب - ترافع الأحكام :

جعل منه مجيء جمع التكسير من (فَعَلَة) على (أَفعُل) ووجه ذلك أنّ العين قد تعاقِبُ حركتها تاء التأنيث في بعض أحوالها ، وذلك في الأدواء نحو: رَمِـــثَ رمثاً وحَبط حَبِطاً، فإذا لحقت بها التاء عاقبت حركة العين فسكنت لها تقول في حَقِل ،حقْلة ، وفي مَغَل: مَغْلة ، ومن ذلك كذلك : جَفْنَة ، وجَفَنـــات ، وَقصْـــعة ، وقصَعات ؛ لأنّهما جريتا مجرى الضدين في بعض المواضع ، فإذا وجدت التـــاء ألغيت الحركة وقد اجتمعتا في (فَعَلَة) فترافعتا ، وأسقطت كل منهما حكم الأخرى فأصبح اللّفظ إلى (فَعْل)الذي تكسيره (أفْعُل) [2] .

هذا غيض من فيض ما جاء به ابن جني من تعليلات تعود إلى تأثره بمـــا جاء به علم الكلام ، والفصل بين مسائل أصول الفقه وطرق الاستدلال فيه وبـــين ما كان من ذلك في علم الكلام ، لا يقصد به ؛ إلا التمثيل لكل منهما ، وليس لأنّ كلا العلْمين قد اختص بأساليب للاستدلال تبعد عما جاء به الآخـــر ، بـــل هنـــاك تداخل بينهما في بعض الأساليب ، فإننا لانعدم استخدام دليل السبر والتقسيم مـــثلاً عند أصحاب الكلام ولانعدم استخدام ترافع الأحكام عند الأصوليين ، وإنّما كـــان أصول النّحو نتاجاً لتمازج هذين العلمين ، ولعلّ قولاً لتمام حسان يوضـــح هـــذا الأمر الذي قصد به أصول النحو وأصول الفقه بالذات إذ قال : " فهل لنا في ضوء

---

[1] - ينظر الخصائص ص ، 674.

[2] - ينظر الخصائص ، ص 378.

هذا التشابه بين منهج الفقهاء ومنهج النحاة أن نقول : إنّ كلتا الطائفتين تغترف من معين واحد يمكن أن نطلق عليه (المنهج الإسلاميّ) " [1] .

ويمكننا أن نضيف إليهما علم الكلام الذي تخلل هذا المنهج الإسلامي لاشك في ذلك .

[1] - الأصول لتمام حسّان ص ، 208.

الفصل الثاني

أنواع التعليل عند ابن جني

المبحث الأول :

التحليل الاستعمالي

بعد التعرف على ما اتخذه ابن جني من الأسس التي توصله إلى البحث وراء الأحكام اللغوية من حيث التعليل وما عرفناه عنه من كثير الاعتماد على واقع اللغة ، وما يتطلبه استعمالاتها في علل تحيط بها أصول الفقه ، وعلم الكلام وتصقلها في إطار عام جعل من ابن جني مؤسساً فذا لعلم أصول النحو ؛ حقيق بالبحث الآن أن يهتم بأنواع التعليل عنده وهذا سيأتي في مسائل لغوية في كل مستوياتها الصوتية ، والصرفية ، والنحوية ، والدلالية ، وتصنيفها . إن أول تصنيف لأنواع التعليل عند ابن جني هو :

التعليل الاستعمالي :

يظهر من تسميته أن المقصود به هو أنواع التعليل التي ترد لاستعمال اللغة وما يترتب عليه من ثقل أو خفة ، أو ترك ، يجعل التعليل يسير على صورة معينة تخدم هذه المطالب في الاستعمال اللغوي.

إن من الضروري في هذا المبحث أن أوضّح أنّ التصنيف لم يكن قريب المنال ، سهل المأخذ موضعه ، إذ إنَّ العبارات قد تتداخل أحياناً ، وتتداخل بذلك العلل كما أنَّ لفظ الاستعمال عند ابن جني لا يقتصر على مفهوم الاستعمال من حيث النطق وكيفيته ، وما يعترضه من مصاعب ، بل قد يقصد بالاستعمال عكس الإهمال وقد يقصد بالاستعمال السماع ؛ إذ هو دليل يضاهي القياس وغيره من أدلة النّحو و قد يطلب العلة في ترك بعض التراكيب ، وإنْ كان في مثل هذه التعليلات يكتفي بأنها لم تكن من استعمال العرب .

مثال ما قصد فيه بالاستعمال عكس الإهمال ؛ تعليله لترك بعض التراكيب في اللغة ، واستعمال بعضها الآخر بأنَّ ذلك إنَّما هو ضرب من التخفيف ، وتحام عن الاستثقال ؛ لذلك لم يكن من الرباعي وزنٌ على فَعْلُل ، وفَعْلِل ، وَفُعْلَل ،

وذلك عند جمهور النحاة ما عدا الأخفش الذي يُثْبتُ هذه الأبنية[1]. علل ابن جنى سبب إهمال هذه التراكيب بطلب الخفة ، ولذا ترك ما استثقل منها ؛ فالمستعمل والمهمل مشتركان في وجودهما ي اللغة من حيث الأصل ، وما تحتمله وجوه التراكيب ولكن العرب استعملت بعضها ، وأهملت بعضها الآخر ، وقد يقصد بالاستعمال المسموع عن العرب ، والسماع دليل لا يبحث فيه عن علة تثبت صحة القاعدة أو وجود اللفظ ، وإنما يكتفي بثبوت ذلك عنهم من ذلك قوله : " إذا ورد في بعض حروف الكلمة لفظان مستعملان فالوجه وصحيح القضاء أن نحكم بأنهما كليهما أصلان منفردان ليس واحد منهما أوْلَى بالأصلية " ؛ [2] أي إذا سُمع استعمال لفظين لكلمة يخدمان نفس المعنى مثاله قول الشاعر :

وَحَالَ دُوْنِي مِنَ الْأَبْنَاءِ زِمْزِمةً كَانُوا الأُنُوفَ ، وكَانُوا الأَكْرَمِينَ أبَا

فيروى زمزمة ، ويروى صمصمة ، وكلاهما تعنيان الجماعة وليس لإحدى الكلمتين فضل على الأخرى حتى تحكم بأصليتها إذ إنّ السماع قد جاء بهما معاً[3] .

وقد يستدل ابن جني باللفظ المسموع ليس على إثباته هو نفسه في اللغة ، وإنما لإثبات غيره به ، أي أخذ صورة الدليل كأن يستدل على امتزاج (حَبْ) و (ذا) في كلمة واحدة حتى صارا لفظاً لا يتجزأ ، ودليل ذلك أنّها ملازمة لصورة واحدة مع المفرد ، والمثنى ، والجمع ، والمذكر ، والمؤنث تقول : حبذا زيد ، وحبذا الزيدان وحبذا الزيدون ، فلا تختلف الصيغة باختلاف الفاعل عدداً ونوعاً ،

---

[1] - ينظر الخصائص ، ص 89 .

[2] - سر الصناعة 1/ ، 190 .

[3] - ينظر سر الصناعة 1/ 189 .

فاختلف بذلك عما عليه الفعل ، والفاعل ، ولو لم يكن كذلك لقلنا : حبذان الزيدان ، وحبتان الهندان [1] ، وذلك فيما ثبت في المسموع من استعمالات العرب ، وما ورد عنهم ، أي أنَّ السماع هنا كان دليلاً على حكم لغوي ، وهو كون (حب) و(ذا) لفظاً واحداً ، ويجريان مجرى الفعل ، والفاعل .

وكذلك مما جعل أمر تصنيف أنواع التعليل عند ابن جني ليس بالأمر السهل أن العلل قد تتداخل من حيث الغرض فقد يكون طلب الخفة هو الغرض من الحكم بالحذف أو القلب أو غيره من الأحكام ، وذلك كحذف أواخر الأسماء في النداء طلباً للخفة ، فطلب الخفة هو ما دعا إلى هذا الحكم بالحذف ، وقد تكون الخفة ليست أمراً مطلوباً ، ولكن وجودها أدى إلى الحكم . مثال ذلك أنّ التضعيف قد ظهر في الاسم لخفته ، ولم يظهر في الفعل لثقله ؛ إذاً فالخفة أدت إلى وجود التضعيف في الاسم ، ولم تكن هي المطلوبة من الحكم ، بل كانت سبباً في وجود التضعيف في الأسماء دون الأفعال ؛ لذا لم تكن عبارة ابن جني هي كل ما اعتمد عليه التصنيف بل حاولت أن يكون أكثر اعتمادي في التصنيف على ما أفضى إلى الحكم في كل تعليل ؛ مثال ذلك جواز حذف الضمير المتصل المنصوب في الصلة ، وذلك لطول الكلام ، فعلة الحذف هي استثقال الكلام لطوله ؛ لذا جاز حذف الضمير ؛إذا العلة هي الثقل ، وميل المتكلم لبذل جهدٍ أقل لاسيما والدلالة لم تتأثر بهذا الحذف ، مثل هذه المسألة يتم تصنيفها ضمن التعليل بالثقل إذا هو العلة الكامنة وراء الحكم بالحذف ، وإن لم تظهر واضحة في عبارة ابن جني ، ولم يصرح فيها بلفظ الثقل .

إنّ أول ما يجده الناظر في أنواع التعليل الاستعمالي عند ابن جني هو تعليله بالخفة والثقل ، وهذا لم يكن نتيجة استقراء تعليلاته وتصنيفها فقط ، وإنما

---

[1] -ينظر سر الصناعة 199/1 .

هذا ما صرح به هو نفسه في حديثه عن علة العدل في عـــامر ، وجاســـم دون نظائره مثل : مالك وخالد ، وحاتم ، فقال : إن ذلك لم يكن إلا بعد النظر في حال اللغة ، وما خص هذه الأسماء دون غيرها عندهم ، وهذا أمر لا يتأتى إلا بعد طول تأمل وحسن تفكير وهذا نص قوله : " ولكن لا ينبغي أن تُخلد إليها إلا بعد السبر ، والتأمّل والإنعام والتصفح ، فإن وجدت عذراً مقطوعاً به صرت إليـــه ، واعتمدته ، وإن تعذر ذلك جنحت إلى طريق الاستخفاف والاستثقال ، فإنـــك لا تعدم هناك مذهباً تشكله ، ومأمًّا تتورده " [1] .

يقصد أن التعليل في اللغة لا يظهر إلا بعد تركيز وإنعام النظر في الظاهرة اللغوية ، وإذا لم يكن هذا الأمر ممكناً في بعض الأحوال فلك أن تســـلك طريـــق الاستثقال والاستخفاف إذْ لابد أن نجد في أحد الأمرين مخرجاً ، وذلك أن العربية أكثر ما تسعى إليه في قواعدها هو الميل إلى اليسر ، والسهولة في النطق بـــل إنّ هذا الأمر هو سليقة عربية لا يقوى على المماراة فيها ، وقد أورد لهذا في كتـــاب الخصائص دليلاً حيث رُوي أن أعرابياً قـــرأ { طيبـــى لهـــم وحســـن مـــآب } فقيل له : طوبى ، فأعاد فقال : طيبى ، فحاول تلقينه فقيل : (طوطـــو) ، فقـــال الأعرابي : (طي طي) [2] ، علق على ذلك ابن جني بقوله : " أفلا ترى إلى هذا الأعرابي ، وأنت تعتقده جافياً كرًّا ، لا دَمِثًّا ، ولا طيّعًا؛ كيف نبا طبعه عن ثقـــل الواو إلى الياء فلم يؤثر فيه التلقين ، ولا ثنى طبعه عن ثقل الواو عـــن التمـــاس الخفة هزّ ، ولا تمرين ، وما ظنك به إذا خُلّي مع سَوْمه ، وتساند إلـــى ســـليقه ونَجْره " [3] .

---

[1] - الخصائص ، ص 96 .

[2] - ينظر الخصائص ، ص 95 .

[3] - الخصائص ، ص 95 .

وقد مضت الإشارة إلى مثل هذا الأمر [1] ، وهو إشادة ابن جنـــي بقــدرة العرب على فهم العلل ومعرفتهم ، وأنها لم تأت اعتباطاً ، وإنما شيء جبلوا على معرفته ، وحوته طباعهم ، وسلائقهم ، ومواضع ذلك في كتابه الخصائص كثيرة نكتفي بما ورد منها .

ومما يجعلك تقول بكثير التناسب بين التعليل بالخفة والثقل أن ابن جني قد جمع بينهما في موضع واحد فقال : " من حديث الاستثقال ، والاستخفاف أنك لا تجد في الثنائي – على قلة حروفه – ما أوّله مضموم إلا قليل ؛ وإنما عامته على الفتح ، نحو : هل ، وبل ، وقد ، وإن ، وعن ، وكم ، ومن ، وفي المعتــل أو ، ولو وكي ، وأي " [2]

إذاً فالتعليل بالثقل ، والخفة هما أوّل الدعائم لبناء صرح التعليل في اللغة ؛ لذا كانا أوّل ما جاء من أنواع التعليل الاستعمالي .

أولا : التعليل بالثقل :

إن العلاقة بين التعليل بالثقل ، والخفة علاقة قوية ؛ فما ثقل استعماله طلب له التخفيف ، إلا أن أموراً كثيرة تتداخل في عملية التصنيف ؛ فتجعل القول بالثقل أوضح من التعليل بالخفة ، وكثيراً ما يرجع هذا الأمر إلى العبارة والقول بالثقــل نصاً مثال ذلك كراهة اجتماع همزتين فاءً وعيناً ، و عَيْنًا ولامــا ، لأن الهمــزة الواحدة تثقل في النطق فكيف إذا كانتا همزتين مجتمعتــين دون فاصــل بينهمــا فدعوى الثقل هنا أبين وأوضح [3] ، وسبب ثقل الهمزة كما أوضحه سيبويه هــو "

---

[1] - ينظر من هذا البحث ، ص 28.

[2] - الخصائص ، ص 90 .

[3] - ينظر سر الصناعة ، 75/1 .

بُعْد مخرجها ، ولأنها نبرة في الصدر تخرج باجتهاد ، وهي أبعد الحروف مخرجاً ، فثقل ذلك عليهم لأنه كالتهوّع " [1].

إن من الملاحظ في هذا النوع من التعليل أنّ العلة واحدة وهي الاستثقال لكن الحكم يختلف من ظاهرة لغوية إلى أخرى ، وهذا ينطبق على غيره من أنواع التعليل ؛ فتجد التعليل بالثقل متكرر في مسائل ابن جني لكنه مرةً يفضي إلى الحذف ، ومرة إلى القلب ، وإلى غير ذلك من الأحكام اللغوية ، من ذلك أنّ الكلام قد يطول حتى يثقل على الناطق ، مثاله أنّ ياء النسب إذا أضيفت إلى اسم تجاوز الأربعة وآخره ألف مقصورة ، فتحذف الألف حتى لا تطول الكلمة [2] ، عند إضافة ياء النسب إليها ؛ لأن طول الكلمة يؤدي إلى ثقلها .

ومما يفضي إليه الثقل : الحكم بالقلب من ذلك ما دعا إليه من قلب الواو ياء في نحو: ثياب وسياط ، وحياض والأصل فيها: ثواب وسواط و حواض ، فثقل ذلك في الجمع لذا قلبت الواو ياء، ولكن ابن جني في هذه المسألة لم يكتفِ بعلة الثقل فحسب ، بل أضاف إليها ضعف الواو ووجود الكسرة قبلها[3]، والابتعاد عن الثقل لا يكون بالحذف و القلب وغيره ، بل قد يبتعد عنه فلا يكون له وجود في اللغة أصلا؛ من ذلك أن ذوات الخمسة من الأسماء لا تجد فيها حرفا زائداً جاء آخراً ، إلا الألف لخفتها نحو: قبعثرى ، وضبغطري ، أما غيرها من حروف الزيادة فلا يأتي إلا حشواً نحو : قرطبوس ، وصهصليق ؛ لأنّ طول الكلمة يسبب ثقلا في نطقها فإذا زيدت بحرف آخراً اجتمع طول الكلمة مع ثقل المزيد [4] ؛ لذا فإن العرب تبتعد عن مثل هذه الزيادة .

---

[1] - الكتاب سيبويه ، 167/2 .

[2] - ينظر اللمع ، ص 136 .

[3] - ينظر التصريف الملوكي ،ص 65 .

[4] - ينظر الخصائص ، ص 200 - 201 .

وقد يفضي الثقل إلى الحكم بجواز الإبدال ، وذلك أن الواو والياء في حال إدغامهما قد تحصنتا من القلب كما في عيّل وسُيّل ، إلا إذا كان جمعاً فيجوز الإبدال في الواو لاستثقال الجمع كما في : صوّم : تقلب الواو ياءً فتصبح : صيم ، فالثقل غير مرغوب فيه ، وإن كان للحكم حصّانة عن التغيير كما في إدغام الياء والواو ، إلا أنّ الثقل لا حصانة لشيءٍ أمامه .[1]

ثانياً : التعليل بالتخفيف :

هذا النوع الثاني من التعليل الذي كثيراً ما يعلل به ابن جني أحكام الظواهر اللغوية ، فالابتعاد في استعمال اللغة عن الثقل ، يدعو الناطق إلى التخفيف ؛ لأن كلا الأمرين يرجع إلى الذوق ، والإحساس من خلال الاستعمال [2] .

وللتناسب بين الثقل ، والتخفيف نجد أنهما يشتركان في أحكام كثيرة من حذف وقلب ، وإبدال ، وغير ذلك مما يجعل الكلام أكثر سلاسة ، وأيسر استعمالاً ، من مظاهر ذلك أنه قد يحذف جزء من الكلمة تخفيفاً وهذا كثير في كلام العرب ؛ منه أن الترخيم وهو حذف أواخر الكلمات المضمومة في النداء ، [3] إنما كان ذلك لثقل حروفها فتكون في النطق أخف وأيسر ، وقد يطال الحذف كلمة بكاملها ما دام ذلك لا يؤثر على دلالة الكلام ، وهناك ما يدل على المحذوف ؛ منه حذف فعل القسم في نحو قوله تعالى : **[وَتَاللهِ لأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم]**[4] .

---

1 - ينظر التصريف الملوكي ، ص 68 -69 .

[2] - ينظر ظاهرة التخفيف في النحو العربي لأحمد عفيفي ، ص 86 .

[3] - ينظر اللمع ، ص 83 .

[4] - سورة الأنبياء الآية 57 .

لأن أصل الكلام أحلف بالله ، وأقسم بـــالله ، فحـــذف الفعـــل للتخفيـــف ، وتوصلوا إلى معنى القسم بواسطة الحرف وهو التاء أحد الحروف التي يتوصـــل بها إليه [1] .

ومن مظاهر التخفيف في العربية أنّ العرب تقلب لام فُعْلى من الأسماء ؛ إذا كانت واواً إلى ياء في نحو : الدنيا ، والعليا ، والقصيا ؛ لأن الأصـــل فيهـــا دنوت وعلوت ، وقصوت ، وذلك للتخفيف ؛[2] لأن الياء أخف في النطـــق مـــن الواو؛ لذا فإنها كثيراً ما تبدل منها ؛ من ذلك أنّ ما جمع على فعول ، وكانت لامه واواً تقلب ياء في نحو : عصي ، ودلي ، وحقي ؛ لأن أصل الياء واو ، تقـــول : عُصوو، ودلوو ، وحقوو [3] .

والتخفيف قد يلحق بعض الأصوات فيضعف تحقيقها حتى تقتـــرب إلـــى الحرف الساكن نطقاً ؛ من ذلك ما يعرف بهمزة بين بين ، وهـــي كمـــا حـــددها ابن جني " بين الهمزة وبين الحرف الذي منه حركتها إن كانت مفتوحة فهـــي بين الهمزة والألف ، وإن كانت مضمومة فهي بين الهمزة والواو " [4] ، وينكـــر ابن جني أن يكون هذا من الإشمام وإنّما هو اختلاس لها بعـــدم تحقيقهـــا تمامـــاً لدعوى التخفيف [5] ، فهي لصعوبة مخرجها محل قلق وتغيير فإن لم تحذف كما هو حالها في كثير من الأحكام اللغوية فإن التخفيف من وطئها فـــي النطـــق مطلوب مراعي في الاستعمال . إنّ مراعاة التخفيف في تعليلات ابن جني صورها كثيرة ، فنجده مثلاً يعلل وجود حروف المد مجاورة للطرف أنّ ذلك بسبب رقـــة

---

[1] - ينظر اللمع ، ص 121 -122 .

[2] - ينظر سر الصناعة ، 89/1 .

[3] - ينظر التصريف الملوكي ، ص 64 .

[4] - سر الصناعة 57/1 .

[5] - ينظر سر الصناعة 64/1 .

حروف المد ولينها في النطق ؛ فجعلت قبل حرف الوقف آخر الكلمة ؛ حتى يلتمس المتكلم الراحة بعد تتابع الأصوات باختلاف مخارجها[1] ، وفي هذا التعليل لم يصرح ابن جني بلفظ الخفة ، و لم يبرر الحكم بها بوضوح ، لكنّ التماس الراحة للمتكلم ، و التقليل من كلفة النطق هو وجه آخر لعملة واحدة ، فالمقصود هو التخفيف كأن يعبر أيضاً عن هذا المعني في التعليل بطلب اتفاق الأصوات في صفاتها حتى لا تنتقل أعضاء النطق من حال إلى غيرها تكون بعيدة عنها في صوتين متجاورين ، من ذلك قلب التاء من افتعل إلى طاء حتى إذا كانت فاؤها طاءً ، وذلك كما يقول ابن جني " ليكون الصوت متفقاً " [2] فالبحث عن الاتفاق بين الأصوات لم يكن إلا طلباً للتخفيف ولبذل جهد أقل من المتكلم ؛ لأن صوت الطاء فيه جهر واستعلاء ، والتاء صوت منخفض مهموس[3] ، فليس من السهل الانتقال من حالين متناقصين بين متجاورين ، وإن كان ممكناً لكن التخفيف أحب ، وأقرب للمتكلم .

إن التعليل بطلب الخفة يتجاوز المستوى الصوتي والصرفي حتى يؤثر في المستوى الدلالي ، من ذلك أنّ اللفظ الواحد يأخذ حكمين مختلفين ؛ لاختلاف دلالته وهو الاسم الثلاثي ساكن الوسط نحو : هنْد ، فإنك إذا سميت به مؤنثا كان لك الخيار في صرفه ، وترك الصرف فيه ، أما إذا سميت به مذكراً فإنك تصرفه مطلقاً وعلة ذلك أنّ التذكير أخف من التأنيث . [4]

إنّ من الملاحظ في هذا النوع من التعليل أنّه يتعايش مع كل مستويات اللغة وأكثرها المستوى الصوتي والصرفي ؛ لأن معطياتها عماد الكلمة التي تتكون منها

---

[1] - ينظر الخصائص ، ص 198 .

[2] - سر الصناعة 95/1 .

[3] - ينظر سر الصناعة 95/1 .

[4] - ينظر اللمع ، ص 106.

التراكيب اللغوية باختلافها ، فإذا كان فيها اضطراباً وعدم انسجام ؛ فإنها كثيراً ما تتعرض إلى التغيير والتبديل حتى يتحقق الانسجام بين الأصوات في كل كلمة وبين الكلمات في كل تركيب .

ثالثاً : كثــرة الاستعمال :

إنّ التعليل بكثرة الاستعمال من أنواع التعليل التي يكثــر دورانهــا بــين الأحكام اللغوية ، وهو أنّ اللفظ قد يكثر استعماله حتى يجوز فيه ما لا يجوز فــي غيره قياساً من ذلك أنّهم " قد أمالوا بعض الكلام على غير قياس ، قالوا : عندي ناس ، وقالوا : العجاج ، والحجاج ، فأمالوها مادا ما علمين ، وذلــك لكثــرة الاستعمال لا غير " [1] .

إذاً فكثرة الاستعمال ليس له قاعدة سوى البحث عن طرق لتيسير النطق ، والسهولة فيه وهذا أمر يتمثل في غالبية التعليل الاستعمالي ، فالهدف واحد ، ولكن وسائل الوصول إليه مختلفة ؛ فهذه الرغبة عند العرب في نطقهــم مــن أوضــح السمات في العربية حتى إنه قد جاء بهذه الظاهرة ألفاظ من القرآن الكريم ، كمــا في قوله تعالي : [**فَمَاْ اسْطَاعُواْ أَنْ يَّظْهَرُوهُ**] [2] يعلل ابن جني مجيء الفعــل (اسطاعوا) خالياً من التاء التي هي في أصل استعمال الفعل مجودة ؛ أنها حــذفت لكثرة الاستعمال ، فلقرب التاء من الطاء مخرجاً وصعوبة النطق بهما متجاورتين استغني عن إحداهما ؛ لأن ما كثر استعماله طلب التخفيف فيه .

وكثرة الاستعمال كما تكون علة حذف ، قد تكون علّة إثبات ، كمــا فــي إثبات الهمزة في قولك في النداء : يأالله اغفر لي ؛ لأن هذه الهمزة ليست همزة

---

[1] - اللمع ، ص 160 .

[2] - سورة الكهف ، الآية 93 .

الوصل التي تصحب لام التعريف ، وإنّما هي همزة أبدلت من همزة (إلــه) [1]؛ فكثرة استعمال هذا اللفظ (يا الله) هون من وطأة النطق بها لأن المــتكلم تعــود لسانه على الإتيان بها في هذا اللفظ ؛ فكانت كثرة الاستعمال هنا علّة إثبات لا علّة حذف.

وللتعليل بكثرة الاستعمال عند ابن جني وجوه عدة ، فقــد يتخــذ التعليل به عنده صورة الدليل؛ أي أنّ العلة ليست مباشرة للحكم كأن تعلل بقولك : تخفيفاً أو استثقالاً أو نحو ذلك ، وإنما مستنبطة من كثرة وجودها في اللغة أي اطرادها فيها ؛ من ذلك أنّه استدل على أن أصل الغين فــي قولهم في لعل : لغلي هو العين أي أنها بدل منها والعلة كثرتها في هــذا المعني وقلة الغين [2] ، وقد يكثر الاستعمال في اللغة حتــى لا يستســاغ وإن كانت عادة الناطقين أن يستسيغوا ما تعودوا على النطق به ، إلا أنهم في بعض الأحوال يكثر عليهم الاستعمال حتى يملوه ، من ذلك أن الواو كثيرا ما تقلب ياء ، لثقلها وخفة الياء فلما كثر ذلك مل ، فقلبوا الياء واوا لا للعلة إلا للتغير في هذا الحكم من القلب والانتقال به إلى حــال آخــر حتى لا يمل تكراره في استعمال اللغة [3] .

رابعًا: الاستغناء :

قد يترك اللفظ في الاستعمال اللغوي حتى يستغنى عنه تماماً لوجود ما يحل محله ، ويفيد معناه ، فهذا نوع آخر من أنواع التعليل الاستعمالي

---

[1] - ينظر المصدر السابق ، ص 149 .

[2] -ينظر سر صناعة 215/1 .

[3] - ينظر الخصائص 102 .

عقد له ابن جني باباً في خصائصه ، ووسمه بباب الاستغناء بالشيء عن الشيء ، وللاستغناء صور كثيرة في أحكام اللغة فقد يستغني بلفظ عن غيره تماماً فلا وجود للمستغنى عنه في ألفاظ اللغة الا شذوذاً ؛ من ذلك الاستغناء بترك عن ودع ، ووذر ، وإن جاءت قراءة باللفظ المتروك إنما هو من الشذوذ في اللّغة [1]، فلا يعتد به في القياس ، والاستغناء لا يكون في الأفعال فقط بل في الأسماء فقد يستغنى عن اسم بغيره ، فيخرج الأول من الاستعمال اللغوي ، كاستغنائهم بلمحة عن ملْمَحة [2] ، فالاستغناء لا يطال الأفعال فقط بل للأسماء نصيب منه وهو لا يكون بترك لفظ برمته دائماً ، وإنما قد يستغنى بصيغة عن أخرى ، مثال ذلك استغنائهم بـ (أنيُق) عن (أنْوُق) بالقلب والإبدال[3] ؛ فهذا ليس استغناء بلفظ عن آخر وإنّما بصيغة عن أخرى .

وللتعليل بالاستغناء مظاهر أخرى في تعليلات ابن جني فلا يعني دائما الاستغناء عن اللفظ أو عن صيغة له في الاستعمال اللغوي ألبتة ، بل يكون من خلال خيارات الاستعمال ، فيستغنى باستعمال عن آخر كما في حذف الأفعال ، بأن ينوب عنها غيرها ، كأن ينوب المصدر عن الفعل نحو ضرباً زايداً ، وشتما عمراً ، عن قولك ضربتُ زيداً وشتمتُ عمراً ، أو غير ذلك مما ينوب عن الفعل كأسماء الأفعال نحو : دونك

---

[1] - ينظر الخصائص ص ، 220 .

[2] - ينظر الخصائص ، ص 220.

[3] - ينظر المصدر السابق ، ص 221 .

زيداً وعندك جعفراً [1] ، فليس لنا أن نقول : إنّه قد استغني عن الفعل بما ناب عنه مطلقاً ، و إنّما في خيارات الاستعمال أي ينوب عنه غيره في هذا السياق فقط ، كأن تحذف همزة الوصل في وسط الكلام ؛ لأنّ السبب وجودها في اللغة أن تمكّن المتكلم من النطق بالكلمات المبتدئة بالساكن ، فإذا لم تأتِ بداية ، استغني عنها لعدم وجود العلة التي توجبها فحذفت لذلك وصلاً .

خامسًا: تنوع الاستعمال باختلاف السياق :

إنّ كثيرًا من التعليلات عند ابن جني يرجع فيها إلى هذا النوع من التعليل الاستعمالي ، فاللفظ بعيداً عن معناه المعجمي له دور يقوم به بصحبة غيره من الألفاظ ، وهو ما يعرف بالمعني الوظيفي [2] ، فاستعمال اللفظ في سياقات متنوعة يجعل له أحكاماً مختلفة ، يرد فيها التعليل للوظيفة التي يُؤديها اللفظ في كل سياق ؛ إلاّ أنّ وجود اللفظ في سياق معين ليس وحده من يفصل القول في وضع الحكم اللغوي ، وإنّما يحتاج إلى قرائن متعددة فصّل القول فيها تمام حسان في كتابه اللغة العربية معناها ومبناها [3] ، وهذا أمر وطيد العلاقة بأغراض المتكلم ، وما يريده من معنى ، إذ إنّ الإعراب ، وهو أقوى القرائن اللفظية يرتبط

---

[1] - ينظر المصدر السابق ، ص 219 .

[2] - ينظر اللغة العربية معناها ومبناها لتمام حسان ، ص 180 .

[3] - ينظر ، ص 191 ، وما بعدها .

بالمعنى عند أغلب العلماء ؛ لذا فإن استعمال اللفظ في سياقات مختلفة ، يثرى التعليل ويفتح أبواباً للتحليل اللغوي إذْ " يستطيع الاتكال في التحليل اللغوي على ما أطلقنا عليه اصطلاح (المعنى الوظيفي) فهذا المعنى يحدد الفهم صوتياً من حيث إنّ الحرف مقابل استبدالي ، وصرفيا من حيث إنّ المبني إطار شكلي يتحقق بالعلامة ونحويًّا من حيث أنّ العلاقة السياقية تكشف لنا عن ترابط المباني التي تحققت بالعلاقات في سياق النّص " [1] .

ومما يوضح تأثير وجود اللفظ في سياق معين أنّه قد يعمل في أحد استعمالاته السياقية فيما بعده ، وقد يفقد عمله في غيره لاختلاف هذا الاستعمال من ذلك أن (لا) النافية إذا تلتها النكرة فإنها تنصبها من غير تنوين ، وتبنيان على الفتح بناء خمسة عشر فتقول : لا رجل في الدار ، ولا غلام لك ، فإن فُصل بينهما بفاصل لم تعمل النصب في النكرة [2] ؛ لأنّها لم تليها واختلف موقعها في السياق ، وأصبح لها معنىً وظيفياً آخر ، فبعد أن عملت النصب في النكرة التي بعدها وكان المبتدأ اسمها، والخبر منسوباً إليها ، عندما فُصل بينها وبين النكرة ، أصبحت لا تعمل وليس لها معنىً وظيفياً ، وإنها أثرت في الدلالة فقط ، لأنها أفادتْ النفي ، مثل ذلك ما يشترط لعمل (إذن) في الفعل إذْ لابدّ أن يعتمد عليها حتى

---

[1] - المصدر السابق ، ص 184 .

[2] - ينظر اللمع ، ص 42.

تكون ناصبة له فهي لا تعمل النصب في الفعل المضارع إلا بثلاثة شروط : "

أ - أن تكون واقعة في صدر الكلام .

ب - أن يكون الفعل بعدها للمستقبل .

ج - ألا يفصل بينها وبين فعلها بفاصل " .[1]

إن اشتراط وقوعها في صدر الكلام يجعل للسياق دوراً مهماً في إثبات حكم أو نفيه ، وهذا ما قصده ابن جني في اشتراطه اعتماد الفعل على (إذن) أي إسناده إليها ؛ أما إذا سبقها لفظ آخر كما في قولك : (أنا إذن أزورك) فإن الفعل سيسند إلى (أنا) فيرفع لذلك ، [2] فبمجرد تغيير السياق ، واختلاف موقع الكلمة فيه أثّر في حكم الفعل من حيث النصب ، والرفع ، والتعليل يرتبط ارتباطاً واضحاً به .

وقد يحتمل السياق وجود لفظ محذوف ؛ فهو يؤثر في الحكم وإن كان غير منطوقٍ به ؛ لأن السياق يحتمله ؛ لذا فإنّ الاستفهام بأين ، وكيف في مثل : أين زيد قائم ؟ وكيف زيد جالس ؟ يمكن نصب لفظ (قائم) و (جالس) على الحال ، إذا تعلقا بمحذوف ، وهو (مستقر) فتقول أين زيد قائماً ، وكيف زيد جالساً، [3] وإذا لم يتعلقا بمحذوف تركا بحكم الرفع ؛ إذاً فتعلق (أين وكيف) بمحذوف جعل معنىً وظيفياً اثر في الحكم لأن السياق يحتمل وجوده .

---

[1] - قطر الندى وبل الصدى لابن هشام ، ص 71 .

[2] - ينظر اللمع ، ص 91 .

[3] - ينظر اللمع ، ص 153 .

واضح أن ابن جني يستقي تعليلاته الاستعمالية من حسه اللغــوي أولا ، لأنّه من الناطقين بالعربية ، ثم من معرفته بأغراض العرب في كلامهم ثانيًــا ، وهذا يمثل اتصاله الوثيق بواقع اللغة واستعمالاتها ؛ لذا فإنّ هذا النوع من التعليل كثير في مسائله ، لاسيما التعليل بالخفة والثقل الذي يــراه مخرجًــا لمــن استغلق عليه أمر التعليل ، ولم يكن واضحًا له بعد طول إنعام وتفكر .

المبحث الثاني :

التعليل القياسي

إنّ العمل اللغويّ يسعى دائمًا إلى ضبط الظواهر اللغوية وإحكامها وفق قواعد جدّ النحاة في البحث عنها واستنباطها حتى وصولوا إلى وضع أصول لغوية تعبد الطريق للوصول إلي هذه الغاية ، فجمعوا ما اطرد من هذه الظواهر ، أما ما خرج عنها فسبيله قياس غير عليه ؛ لذا فإنّ العلّة لم تقم إلا ليقوم القياس عليها ، وهذا المبحث تجسدت فيه أنواع التعليل القياسي عند ابن جني ، والتي تُعد الأسباب الحقيقية [1] وراء الأحكام اللغوية وهي : التعليل بالشبه ، والتعليل بالحمل ، والتعليل بالتوّهم ، والتعليل بالاستئناس .

أوّلا : التعليل بالشبه :

من أكثر أنواع التعليل القياسي وجودًا بين التعليلات عند ابن جني ، فكثيرا ما يرد علة الحكم إلى الشبه بين الظواهر اللغوية على اختلاف وجوهه ، إذ قد يكون وجه الشبه لفظيًا ، وقد يكون معنويًا ، وقد يكون وجه الشبه وهو ما جمع بين مثالين أو بابين عائد إلى استعمال أحدهما في موضع معين، فجاز للمشبه به هذا الاستعمال قياسا ؛ وذلك لخروج الآخر عمّا اطرد من أمثلة بابه ، فالنحاة لم يجدوا اللغة منسقة منظومة التقعيد والأحكام ، إنّما كان سبيل ذلك الملاطفة في الصنعة ، ورد الظواهر اللغوية إلى بعضها بالتحليل اللغوي الذي يعتمد على معطيات اللغة ثم التفكير العقلي الذي يسد حاجته بهذه الأصول في التفكير اللغوي والتي منها التعليل ، يقول ابن جني في باب ملاطفة الصنعة : " وذلك أن ترى العرب قد غيرت شيئاً من كلامها من صورة إلى صورة ، فيجب حينئذ أن تتأتي لذلك وتلاطفَه ، لا أن تخبِطه و تتعسّفه "[2]، من ذلك أن باب(فُعولٌ) عندما تكون لامه واوًا مدغمة نحو : (دُلُوّ و حُقُوّ) فإن ابن جني يرى أن لها في الإعلال

---

[1] - ينظر التعليل النحوي في الدرس اللغوي الخالد الكندي ، ص 134 .

[2] - الخصائص ،ص617.

طريقين ، ما يهتم به البحث منهما هو التشبيه وذلك بأن يشبّه الواو في (حُقوّ و دُلوّ) بضمة العين من (فعُل) التي أبدلت كسرة ، فتبدل الواو من (حقوّ و دلوّ) إلى ياء ، فتصبح (حقيو و دليو) ثم تبدل الواو ياءً ؛ لأنّ قبلها ياء ساكنة ثم تدغمان ، فكان تشبيه الواو بالضمة هو طريق الإعلال في هذا المثال ، وكان من أمر التشبيه أنْ جاز به الفصل بين الجازم والمجزوم تشبيها بجواز الفصل بين الجار والمجرور جاء ذلك في بيت لذي الرمة :

فأضْحَتْ مَغَانِيهَا قِفَارًا رُسُومُها

كأَن لمْ سِوَى أهْلٍ مِن الوَحْشِ تُؤْهَل

ففصل بين(لم) وبين فعلها المجزوم (تؤهل) وأصل الكلام : كأن لم تؤهل سوى أهل من الوحش [1]، وهذا التشبيه بين الجر والجزم كان للمناسبة بينهما من حيث إن الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء ، ومن التعليل بالشبه أنّ (ليس) تعمل في الظرف ولا حدث مقدر فيها ، وذلك لأنها أشبهت الفعل لفظًا ، فهي تعمل رفعًا ونصبًا في غير الظرف ، كذلك جاز أن تعمل فيه من دون تقدير حدث ، وعلى هذا التعليل بالشبه اللفظيّ قام توجيه أبي علي الفارسي الذي نقله عنه ابن جني إعمال (ليس) في قوله تعالى : (**أَلاَّ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ**)[2]، وذلك أن نصب (يوم) في الآية الكريمة هو تعلقه بنفس ليس التي أشبهت الفعل وزنا فعملت عمله [3].

أولى ابن جني عناية بالتعليل بالشبه ففرّق بين الشبه اللّفظي ، والشبه المعنوي في كثير من مسائله ؛ من ذلك قوله بشدة اتصال حرف التعريف

---

[1] - ينظر الخصائص ، ص 577 .

[2] - سورة هود الآية 8 .

[3] - ينظر الخصائص ، ص 570 .

بالمعرّف وإن وُقف عليه أحيانًا فذلك ليس دليلاً على انفصاله منه ؛ لأنه مع كثرة دخول الهمزة عليه كان شبيهاً بما هو على حرفين من حروف المعاني نحو : (هل ومن) ، من حيث اللفظ لا المعنى [1]، يقول ابن جنيفي هذا النوع من الشبه :" وهذا الشبه موجود في كثير من كلامهم ألا ترى أن أحمد وبابه مما ضارع الفعل لفظاً إنما روعيت فيه مشابهة اللفظ فمنع ما يختص بالأسماء ، وهو التنوين ، وجُذب إلى حكم الفعل من ترك التنوين "[2]، والشبه في المعنى موجود كذلك في تعليلاته ، منه القول بجواز دخول الاسم على الحرف في نحو :(مثل كعصف) وذلك للمضارعة التي بين (مثل) وكاف التشبيه من حيث المعنى ، يعلّق ابن جني على ذلك بأنه تنبيه لقوة الشبه بينهما [3]، وقد فرّق بين الشبه اللفظيّ والمعنويّ من حيث القوة فهو يرى أنّ الشبه اللّفظيّ أقوى ، جاء قوله هذا في حديثه عن بناء المنادى المفرد المعرفة ، إذ كان معرباً فبُني لوقوعه موقع المضمر ؛ لأنه أشبه بذلك الحرف ،[4]يقول ابن جني : " وهذا شبه معنوي كما ترى ، مؤثر داعٍ إلى البناء والشبه اللفظيّ أقوى من الشبه المعنويّ " [5].

قد يجمع التعليل بين الأمرين مثال ذلك تعليله إبدالالواو من الباء ، وذلك لمشابهتها لها في اللفظ والمعنى ، فمن حيث اللفظ ، وجه الشبه بينهما أن كليهما من مخرج واحد وهو الشفة ، أما من حيث المعنى فإنّ الواو للاجتماع ، والباء لمعنى الإلصاق ، وما الاجتماع عن الإلصاق ببعيد ، إذ إن التصاق الشيئين هو اجتماعهما [6] ،وقد لا يقصد ابن جني بالشبه المعنوي أن يتضمن اللفظ معنىً من

---

[1] - ينظر سر الصناعة ،296/1 .

[2] - سر المصدر السابق ، 296/1 .

[3] - ينظر المصدر السابق ، 266/1 .

[4] - ينظر الخصائص ، ص 156 .

[5] - المصدر السابق، ص 156 .

[6] - ينظر سر الصناعة 135/1 .

المعاني بل يريد بالشبه المعنوي عكس اللفظي[1] ، فالتعليل بالشبه فيبناء المنادى المفرد المعرفة عائد إلى وقوعه موقع المضمر ؛ أي ما يستعمل فيه الضمير عادة في مثل هذا الموضع ، من ذلك أن (أيمن) من ألفاظ القسم فتحت الهمزة فيه للشبه بينه وبين الحرف في عدم التمكن إذ لا يستخدم إلا في القسم ، فقيس من الحروف على الهمزة التي تصحب لام التعريف [2]، فالشبه هنا لا يعود للفظ ولا يمكن أن نقول إنه حمل معنى الحرف ، بل أشبه في عدم التمكن ،والتمكن وعدمه يمكن أن نرجعه إلى ما اقتضته صناعة النحو وضوابطه ، وهذا يوضح مدى اجتهاد ابن جني في تعليلاته ، إذ يستطيع بقدرته اللّغوية أن يجد وجهاً للشبه يجمع بين مثالين من ذلك أنّه رأى جواز دخول (رُبّ) على المضمر مع عدم حاجته للإضافة ، إذْ هو في منتهى الاختصاص وذلك للشبه بينه وبين النكرة من حيث إنّ الضمير في نحو : (رُبّه رجلا) تقدم بلا سابقة ذكر، ففسر النكرة المنصوبة ؛ لأنّ حاجته إلى التفسير شابهت النكرة ؛ لذا جاز دخول (رُبَّ) عليه [3]‘ هذا مما يعد راجعًا في التشبيه إلى الاستعمالات وما تقتضيه ضوابط الصناعة عند التركيب ، وصياغة الجمل ومواضع الكلام نظير ذلك أنّ كلمة(الرجل) في قولهم :(مررت بهذا الرجل) تعد صفة (لهذا) وهي لم تحمل شروط الصفة إذ لابد أن تؤخذ من فعل أو تعود إلى معناه ، إلا أنّ موضعهما في هذا التركيب جعلهما كالشيء الواحد ، وكون الثاني منهما يوضح الأوّل ويبينّه ؛ لذلك عقد ابن جني بينهما وبين ما يكون بين الصفة والموصوف ، مثل : مررتُ بزيد الكريم[4]،وقد يعقد ابن جني الشبه بين

---

[1] - ينظر الخصائص ، ص 156 في الهامش .

[2] - ينظر سر الصناعة 112/1 -113 .

[3] - ينظر المصدر السابق ، 135/1 .

[4] - ينظر المصدر السابق ، 312/1 -313 .

مثالين لكن المقصود هو التوضيح أكثر مما يكون للقياس ، مثال ذلك في حديثه عن مجيء الفاء للإتباع لا للعطف دليل ذلك قول الشاعر :

فقـــــُلنـــــــا: أَسْلِمُـــــــــــــوا إنـــــــــــا أخُـــــــــــــــوكُـــــــــمْ

فقد بَرِئتْ من الإحَنِ الصُّدور

يعلق ابن جني على ترتيب هذا البيت ، فيرى أن الشاعر قد قدم المسبب على السبب ؛ لأن براءة الصدور كانت بسبب إسلام أصحابها ، وليس العكس ؛ فالفاء قد عقدت بينهما ، وهذا الكلام يجرى على قول أحدهم : (أشكرني فقد أحسنت إليك) ؛ فالإحسان وإن تأخّر في اللفظ إلا أنّه سبب الشكر[1]، وكذلك قول الشاعر فالإسلام هو سبب نقاء الصدور وإن تأخّر في اللفظ كذلك ، فالشبه هنا كان لغرض التوضيح لا أكثر.

إن ابن جني وهو يعقد تشبيهاته قد يهتم أحيانًا بالتفصيل من حيث وجه الشبه فنجده يذكر وجوهه التي سوغت إبدال همزة (فعلاء) نونًا ؛ من ذلك أنّ بها غنّة كما أن في حروف اللين لينًا عند النطق بها ، إلا أن وجه الشبه في نظري لم يكن واضحًا فما من شبه بين الأمرين ، إلا أنّ الغنّة صفة في النون ، كما أن اللين صفة في حروف اللين ،لكن لعل هذا الأمر يوضحه (إبراهيم أنيس) حيث أوضح علاقة كل من اللام والميم والنون بحروف اللين فذكر أنّها " أكثر الأصوات الساكنة وضوحًا ، وأقربها إلى طبيعة أصوات اللين . ولذا يميل بعضهم إلى تسميتها (أشباه أصوات اللين)، ومن الممكن أنْ تعد حلقة وسطى بين الأصوات الساكنة وأصوات اللين، ففيها من صفات الأولى أنّ مجرى النفس معها تعترضه

[1] - ينظر سر الصناعة 288/1 .

بعض الحوائل، وفيها أيضًا من صفات أصوات اللين أنها لا يكاد يسمع لها أي نوع من الحفيف ، وأنها أكثر وضوحًا في السمع "[1] ، و قد أضاف ابن جني وجوهاً أخرى للشبه بين النون وحرف اللين من ذلك أن النون حرف زائد كما أن حروف اللين كذلك ، وقد تكون معاقبة لهن في نفس الموضع ونفس المثال نحو :(شرنبث) و (شرابث) و(عَصَنْصر) و(عَصَيْصر) ، كما أنّها تحذف لالتقاء الساكنين ، كما تحذف حروف اللينحو{ لم يكُ}، وهي تكون علامة للرفع في الأفعال الخمسة ، كما أن بعض حروف اللين علامة لرفع الأسماء الخمسة وفي المثنى والجمع [2]، إذًا فوجه الشبه هو الدعامة التي تجعل اللغوي يعقد التشبيه بين مثالين ، وتعدده وقوته تجعل الحكم أكثر انضباطًا وإحكامًا ، أمّا تغير وجه الشبه أو إسقاطه من المسألةفإن ذلك يجعل الشبه بين المثالين لايجوز ، ولا يكتسب أحدهما حكم الآخر ما لم يثبت الشبه ؛ مثال ذلك أنّ النون إذا وقعت ثالثة في اسم خماسي يحكم ذلك بزيادتها تشبيها لها بحروف اللّين ؛ لأنّ هذا موضع تزاد فيه ، وقد سبق ذكر المشابهة بينهما والتي منها الغُنّة ،إلا أنّ الغنة في النون ليست ثابتةً في كل أحوالها ، إذ قد لا تأتي من الأنف ؛ لأنها لا تكون كذلك إلا إذا كانت ساكنة ويليها حرف فموي [3] ، أما إذا تحركت أو تلاها حرف حلقيّ فإنّها تخسر بذلك الغنّة ويسقط الشبه بينها وبين حروف اللّين فلا تأخذ حكمها ، وربما دل هذا الأمر على أنالنون وإن تعددت وجوه الشبه بينها وبين حروف اللين فإن أهمها هو الغنّة، ودليل ذلك فقدها التشبيه بها عندما فقدت الغنّة ، يزيد هذا الأمر وضوحا أن (أحمر) و (أصفر) تُرك الصرف فيهما للشبه بينهما وبين الفعل من حيث الصيغة ، إلا أن التثنية تبعد هذا الشبه بينهما ؛ لأنه لا تثنية في الأفعال ؛ لذا فإن النون في

---

[1] - الأصوات اللغوية لإبراهيم أنيس ، ص 26 .

[2] - ينظر سر الصناعة 10/2 ، 11 ،12 .

[3] - ينظر الخصائص ، ص 286 .

(حمراوان) و (صفراوان)تعويض من الحركة ومن التنوين ، قُدّر فيهما التنوين عندما ابعدا عن شبه الفعل فضعف بذلك وجه الشبه ، ولم يقم التشبيه [1] ولم يؤثر في الحكم ، وعلى العكس من ذلك فإن وجه الشبه كلما كان أقرب من المشبه به عند المشبه كلما كان تأثيره أقوى ، من ذلك أنّ ابنجني حكم بأن جعل اسم (كان) غير محضٍ أكثر قبحًا من جعلك اسم (إنّ) كذلك ؛ لأنّ اسم (كان) أشد شبها بالفاعل ؛ إذ هو يباشر (كان) كما يباشر الفاعل فعله ، ثم إنّه يضمر في الفعل كما يضمر الفاعل ، أما اسم (إنّ) فلا إضمار له ولا يباشر (إنّ) [2]، إذًا فإن (إنّ) وإن عملت عمل الفعل فإن اسمها أقل شبها بالفاعل من اسم (كان) ؛ لذا كان له من صفات الفاعل نصيبًا أقل من اسم (كان) ؛ لقرب الآخر من المشبه به بصورة أقوى وأوضح ، إلا أنّ قرب المشبه من المشبه به من حيث وجه الشبه لا يعطيه كل أحكام المشبه به ، مهما قوي هذا التشابه بينهما ، بل يظل للمشبه به قوته الخاصة ، إذ هو الأصل الذي قيس عليه غيره ، ويبقى المقيس أقل تمكنًا منه ، نجد ظلال هذا الأمرعند ابن جني في مسألة تحمل اسم الفاعل إذا جرى على غير من هو له ، وقياس ذلك على الصفة المشبهة ، نحو: الزيدون هند ظريف في نفسها هم [3]، فالضمير في اسم الفاعل لا يجب إبرازه ؛ لأنّ اسم الفاعل يتحمله ويُضمر فيه و لا يتمكن أن يعطى هذا الحكم للصفة المشبهة لأنّها لاحقة في تحمل الضمير باسم الفاعل إذا جرى على من هو له ، فلا يمكنها أن تتحمله إذا جرى على غير من هو له ، لأنها بذلك تساوت معه تمامًا ، وابن جني لم يفصل هذا المعنى ولكنّه أجاز القول في تعليل هذا الأمر بقوله : " إذا كان اسم الفاعل – على قوة تحمله للضمير – متى جرى على غير من هو له – صفةأو صلة أو حالاً أو

---

[1] - ينظر سر الصناعة 1 /34.

[2] - ينظر المصدر السابق ،257/1 .

[3] - ينظر الخصائص ، ص 168.

خبرًا – لم يتحمل الضمير كما يحتمله الفعل ، فما ظنّك بالصفة المشبهة باسم الفاعل "[1]، إنّقوله : (فما ظنك بالصفة الشبهة باسم الفاعل) لخص القول بأنها لا تلحق به في كل أحكامه لأنها مقيسة عليه وهذا الأمر كان حجة البصريين في خلافهم في هذه المسألة مع الكوفيين ، فوضحوا حجتهم بأن قالوا : " الدليل على أنّه يجب إبرازه فيه إذا جرى على غير من هو له أنا أجمعنا على أنّ اسم الفاعل فرع على الفعل في تحمل الضمير؛ إذ كانت الأسماء لا أصل لها في تحمل الضمير، وإنما يُضْمَر فيما شابَه منها الفعل كاسم الفاعل نحو : (ضارب ، قاتل) والصفة المشبهة به نحو (حسن ، وشديد) وما أشبه ذلك ؛ فإذا ثبت أنّ اسم الفاعل فرع على الفعل فلا شك أنّ المشبه بالشيء يكون أضْعَفَ منه في ذلك الشيء ، فلو قلنا إنّه يتحمل الضمير في كل حالة – إذا جرى على مَنْ هو له ، وإذا جرى على غير مَنْ هو له لأدَّى ذلك إلى التسوية بين الأصل والفرع ، وذلك لا يجوز ؛ لأن الفروع أبدًا تنحط عن درجة الأصول ،فقلنا : إنّه إذا جرى على غير من هو له يجب إبراز الضميرليقع الفَرْقُ بين الأصل والفرع "[2].

ومن عادة ابن جني أنّه يهتم بلهجات العرب ، وينسب إليهم بعض التعليلات ، فقد ألحق بعضهم اسم الفاعل نون التوكيد تشبيها له بالفعل كما في قول الشاعر :

أَرَيْتَ إنجئتُ به أُمْلُودا مُرَجَّلا ويَلْبَسُالبُرودا

أقائلُنَّ أحضروا الشهودا[3]

هذا الشبه موجود في اللغة الفصيحة أيضاً ؛ إذ إنّ اسم الفاعل مشبه بالفعل فهو يعمل عمله ، ولو كان ذلك بشروط ، وليس جديدا عقد الشبه بينهما ، إلا أن الجديد

---

[1] - الخصائص ، ص 168.

[2] - الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري 67/1 ،المسألة 8.

[3] - ينظر سر الصناعة 18/2 .

هنا هو إضافة حكم آخر استفاده المشبه به ، وهو لحاق النون له توكيدًا ، هذا الأمر لايوجد إلا في بعض اللهجات كما ذكر ابن جني ، كذلك مما نسبه ابن جني من التعليل بالشبه إلى بعض استعمالات العرب في لهجاتهم ؛ أنّهم قد يشبهون التاء من (مسلمات) إذا كانت معرفة ، بتاء التأنيث في (طلحة) و (حمزة) فتمنع من الصرف ، ووجه الشبه بينهما أن الألف فيمسلمات تقابل الفتحة في (طلحة) و (حمزة) [1]من حيث إنّهامنجنسها إذ إنّ الفتحة بعض الألف ، أما التاء في كلا المثالين فحرف واحد من حيث المخرج ، وإن اختلفت أحكامها وقفًا وخطًا .

ثانيًا : التعليل بالحمل :

هذا باب يطرقه ابن جني عندما يبحث عن التعليل لمسألة ما ، لا يجد سبيلا لإحكامها إلا عن طريق حملها على غيرها من أمثلة اللّغة ؛ إذ قد تبتعد بعضها عن التناسق والاطراد ، فيجد في هذا النوع من التعليل مخرجًا قياسيًا لها ، إلا أن هذا التعليل ليس مطروقا في كل حال ، وذلك " أنا لا نحمل الشيء على أنّه ملحق بغيره مع وجودنا له علّة صحيحة قائمة فيه بنفسه "[2] ، يرى ابن جني أن حمل الشيء على غيره مع وجود العلّة فيه مذهب ضعيف وخروج عما اقتضته طبيعة التعليل من سعي لإحكام اللغّة ، وضبطها ؛ إذ تفقد بذلك المنهج المحكم الذي يحيط باللّغة ويجمع أصولها ، بهذا الأمر ردّ ابن جني تعليل لحاق النون بالتثنية أنّها كانت في النكرة لئلا يلتبس بما يوقف على منصوبه بالألف في نحو : (عندي رجلا) فإذا لم تلحق النون التثنية لالتبس الأمران ، فحملوا المعرفة من التثنية على النكرة من باب حمل الفرع على الأصل ؛ [3]ابن جني لم ير ذلك وردّ عليه

---

[1] - ينظر سر الصناعة 61/2 .

[2] - ينظر المصدر السابق ، 42/2 .

[3] - ينظر المصدر السابق ، 40/2 .

بقوله : " ذلك إنما كان يكونله به تعلّق لو لم نجد لنون التثنية علّة قائمة ثابتة صحيحة في لحاقها بعد الألف ، وهو ما قد مناه من قول سيبويه : (وإنما لحقت عوضًا مما منع الاسم من الحركة والتنوين) الذي كان يجب له إذا كان معربًا متمكنًا "[1] .

في هذا النوع من التعليل قد تضطر إلى ما يقبح في اللّغة و لايكون له وجه منضبط في التعليل ، فتحمل عليه مضطرا ؛ لأنّه لامخرج يعضدك ، وهناك أمر آخر يكون أحسن منه ، وإن كان هو أيضًا غير مقبول تمامًا ، عندها يرى ابن جني أنّ الاعتماد على هذا الآخر أفضل ؛ لأنّه أقل قبحًا من سابقه ؛ ذكر ذلك في باب وسمه بـــــــــــــــ (باب في الحمل على أحسن الأقبحين) [2]، ذكر لذلك أمثلة منها : أنّ الواو في (ورنتل) لها في التعليل مخرجان ؛ لأنها شذت عن المطرد من اللغة فهي إما أن تكون أصلية غير مكررة في ذوات الأربعة ، مع أنها لا توجد إلا كذلك ، وإما أن تكون زائدة جاءت أول الكلمة ، وهذا لا يكون بحال من الأحول ، فكلا المخرجين لا يقبل ؛ إلا أن القول بكونها أصلية في ذوات الأربعة له وجه من حيث أنها قد تكون كذلك في التضعيف [3]، هذا أمر وإن كرهت النفس قبوله ، واستثقل التفكير وجوده في اللغة ، فإنّه تعليل أخرج هذا المثال إلى حيز الاستعمال اللغوي المقبول ، ولو على استكراه .

إنّ التعليل بالحمل إنّما هو مخرج لما نأى من الظواهر اللغوية عن أمثلة بابه ، وعند النظر في أمثلته من التعليل تجد أن ابن جني يحاول التماس الوجه الأقرب إلى الأحكام اللغوية ، وتحس بأنه مقيد في تعليلاته ؛ حتى لا تقوده إلى ما

---

[1] - سر الصناعة .2\40

[2] - الخصائص ، ص 184 .

[3] - ينظر المصدر السابق ، ص 184 .

هو أقبح مما هو عليه أحيانًا ؛ من ذلك أنّه رأى في قوله تعالى :(**وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْظِلَالُهَا**)[1]أن (دانية) منصوبة على الحال وليست صفة لموصوف محذوف مقدر بـــــــــــــــ (جنةٍ دانية عليهم ظلالها) فحذفت الجنة ، وقامت صفتها مقامها فالقول بنصبها على الحال ، وعطفها على قوله تعالى: (**مُتَّكِئِينَفِيهَا عَلَى الْأَرَائِكِ**)[2] أفضل من حملها على أمر قبيح على كل حال ، ويتفاوت قبحًا من موضع لآخر ، فقد يقبل في ضرورة الشعر عندما يعجز اللّغوي عن إيجاد مخرج آخر للتعليل كما في قول الشاعر :

كأنّكَ من جِمالبني أُقَيْشٍ

يقَعْقَعُ خَلْفَ رِجْليه بِشَنٍّ

التقدير : جمل من جمال بني أقيش

حذفت (جمل) وهو خبر كأن وترك وصفه دالاً عليه ، وهذا أمر لو وُجد غيره لتُرك ؛ لأنه مكروه [3]، فـــــــــــ " لو جاز لنا أن نجد (من) في بعض المواضع قد جعلت اسمًا لجعلناها هاهنا اسمًا ولم نحمل الكلام هنا على حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامة "[4]،وكلما كانت المناسبة قوية والصلة معقودة بين المقيس والمقيس عليه في الحمل كلما كان التعليل أقوى ؛ من ذلك حمل التكسير على التحقير في قلب ألف فاعل إلى واو في نحو : ضارب ، وخاتم لِمَا عُرف من المناسبة بينهما ؛ إذ إنّ كثيرًا من الأحكام مشترك بينهما ؛ فالثالثمن حروفهما حرف علة ؛ في التحقير ياء ؛ وفي التكسير ألف ، وبعدهما حرف مكسور ؛ لذا

---

[1] - سورة الإنسان الآية 14.

[2] - سورة الإنسان الآية 14.

[3] - ينظر سر الصناعة 252/1 -253 .

[4] - المصدر السابق ، 253/1 .

حُمل التكسير على التحقير ؛ لأن الحكم منضبط في التحقير ، فعلة قلب الألف واوًا هي الضمة قبلها ، أما التكسير فلا ضمة في أوله ، وإنما حمل على التحقير لما كان من المناسبة بينهما ؛ لذا فإنه تعليل مقبول مستحسن ، فكما تقول في تحقير ضارب وخاتم ؛ ضويرب ، وخويتم بقلب الألف واوًا كذلك في التكسير تقلبها واوًا فتقول ضوارب ، وخواتم [1].

إن ابن جني يحترز في التعليل بالحمل ، فليس الأمر هو حمل مثالين يأخذاحدهما حكم الآخر فحسب ، بل يجعل لذلك ضوابطقد يستمدها من تفكيره وقد يتبناها من آراء غيره كما في هذا المثال الذي نسب التعليل فيه إلى أستاذه (أبو على الفارسي) ، فقد رد حمل أبي عثمان الواو في كلمة (الحيوان) على الواو في (فوظ) إذ هو لا يقول بإبدالها من الياء كما هو عليه الجمهور ، إنما هي أصيلة في نظره كأصالة الواو في (فوظ) فكلاهما مصدر لم يشتق منه فعل وهذا الحمل ليس صحيحًا [2] " حمله (الحيوان) على (فوظ) خطأ ؛ لأنّه شبه ما لا يوجد في الكلام بما هو موجود مطرد "[3] .

ومما يُعد من التعليل بالحمل مارده ابن جني من التعليلات إلى الحكاية أي أنّ اللفظ ينتقل من تركيبه إلى تركيب آخر ، ويظل حكمه ثابتًا كما سُمع أولا لا يتغير جوازا ، يقول ابن جني في باب الحكاية : " إذا استفهمت بِمَنْ عن الأعلام والكنُى ، فإنْ شئت رفعت على الظاهر ، وإذا شئت حكيت الإعراب إذا قال : رأيت زيدًا .قلت من زيدٌ؟ وإنْ شئت قلت مَنْ زيدا"[4]وهي أمرمشروط بكون اللفظ

---

[1] - ينظر سر الصناعة 12 -13 -14 .

[2] - ينظرالمصدر السابق ، 138/2 .

[3] -المصدر السابق ، 138/2 .139

[4] - اللمع ، ص 154 .

المحكي إعرابه إما علما أو كنية أو لقبا وإلا لم تجز حكايته [1] ، مثاله السؤال عن قولك: رأيتُ زيد عمرو ، ومررت بزيد عمرو ، لم تجز الحكاية فيه فبإضافته إلى عمرو فقد تعريفه ، ولم يكن علما ، لذا لا يجوز فيه عند الاستفهام إلا الرفع [2].

لم يكن التعليل بالحكاية عند ابن جني حبيس الإعراب بل قام عليه تفسير آي القرآن الكريم دلاليا ، فالمقصود في قوله تعالى : **(ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ)**[3]هو من كان يقال له ذلك في الحياة الدنيا ، ولو كان عزيزًا كريمًا في الحقيقة لما ذاق العذاب ،وإنما جاء ذلك في حكاية لما كان يقال له ، وفي هذا استهزاء وذلة ومهانة [4]وحكاية اللفظ قد يقصد بها الاستنقاص وعدم الاقتناع به كما نجد ذلك فيما دار بين جرير والفرزدق فقد هجا الأول صاحبه فقال :

أبْلِغْ كُلَيْبًا وأبْلِغْ عنْكَ شَاعِرها

أنِّي الأغـــــــرّ وأنّي زَهْـــــــــــرة اليمن

فجاء رد الآخر قائلاً:

أَلَمْ تكُنْ في وُسُومٍ قدْ وَسَمْتُ بها

مَنْ حانَ موْعِظةٌ يا زَهْرة اليمَنِ ! [5]

فحكى اللّفظ (زهرة اليمن) استهزاءً وتهكما على غير اقتناع بدلالته في قول الأوّل ؛ إذًا فالحكاية تخرج من باب الإعراب وأحكامه إلى أغراض المتكلم وما يريده من

---

[1] - ينظر اللمع ، ص 154 .

[2] - ينظر سر الصناعة 22/2 ، 23 .

[3] - سورة الدخان الآية 46 .

[4] - ينظر الخصائص ، ص 611 .

[5] - ينظر الخصائص ، ص 611 -612 .

معانٍ مختلفة ، ومن المحكي ما يكون أصواتًا لأفعال معينة كما في (قبْ) حكاية صوت وقع السيف ، و(طيخ) حكاية لصوت الضحك ، و (دَ دَدْ) للشيء المتدحرج وعلى هذا جاء قول هند بنت أبي سفيان تلاعب ابنها :

لأُنْكِحَنَّبَبَةً جَارِيَةً خِدِبَّهْ

مُكْرَمَةً مُحَبَّهْ تُحِبُّ أَهْلَ الكَعْبَهْ

لفظ (بَبه) لم يكن اسمًا لابنها وإنّما حكاية للصوت الذي ترقصه عليه .[1]

ثالثًا : التعليل بالتوهم :

من العلل القياسية التي استخدمها ابن جني هي علّة التوهم ، إذ قد يخالف بعض أمثلة اللّغة القاعدة في ظاهر الكلام فيظهر له علّة هي من الخيال اللّغوي يتحملها المعنى واللفظ ،ولعل هذا الأمر يُظْهر التباسًا بين التوهم والتقدير ؛ لأن كلا الأمرين يعتمد على أن هناك أمرًا ليس موجودًا في ظاهر الكلام مراعىً تأثيره في الحكم ، والواقع أن الفرق بينهما هو أن التقدير أكثر اطرادًا من التوهم ، إذ قد يكون من المقدّر ما لا غناء عنه في الكلام ومكانه واضح في التركيب ؛ كأن يسمع تركيب يحسن السكوت عليه ، إلا أنّه يفتقد إلى أحد ركنيه كالمسند أو المسند إليه ؛ فلا مناص حينئذٍ من التقدير له [2]، كذلك حركات الإعراب لها مواضع تقدير فيها ؛

---

[1] - ينظر سر الصناعة 148/2 .

[2] - ينظر أصول التفكر النحوي علي أبو المكارم ، ص 298 .

ذلك لأنّه لابد من وجودها في اللفظ، فإن لم توجد فذلك يفتح باب التقدير لها ، وهي في تقديرها فد تكون مطردة وقد لا تكون كذلك[1].

إنّ اللغة في نظر النحاة ومنهم ابن جني لها مثل عليا وما خرج عنها يرد بالقياس عليها وذلك رغبة في التوفيق بين النصوص وبين القواعد اللغوية حتى تكون اللغة على نسق واحد [2]، وكذلك التوهم هو أحد هذه المسائل إلاّ أنّه يختلف عن التقدير بحيث إنّه أقل اطرادًا منه في اللغة وأقل استعمالاً كذلك ، إذ " لا يوجد باب من أبواب النحو لا يتصل به الحذف والتقدير في بعض جزئياته "[3]، أما التوهم فقد نجده في بعض المسائل المنفردة كما كان وجه التعليل به في جمع (أرض) على (أرضون)بالواو والنون ، وليس عوضًا من محذوف فيها ؛ إذ هي مما يعتمد في الدلالة على تأنيثه بما قد يسبقه أو يعقبه من الكلام ، إلا أن العلة هي تخيل الهاء فيها يقولابن جني : " وكأن تقديرها أرضة "[4]،كلمة (كأن) يفهممنها الفرق بين التقدير والتوهم فلو كان هذا الأمر من التقدير لم يقل : كأن، ولقال على تقدير كذا ، هذا التخيل كان المخرج لاطراد الحكم ، وابن جني عندمايجد وجها للتعليل بالتوهم فإنه قد يقيس عليه غيره كما في " (دُهَيْدِهِينا) فإن واحده (دُهْدَاهٌ) وهو القطعة من حاشية الإبل ، فهو نظير (الصِّرْمة) و(الهَجْمة) و (العَكَرة) فكأن الهاء فيها لتأنيث الفِرْقة والقِطْعة ، كما أن الهاء في (عُصبة) و (طائفة) لتأنيث الجماعة ، فكأنه كان في التقدير (دَهْداهة) فلما حذفت الهاء وصار (دَهْداهًا) جمع تصغيره

---

[1] - ينظر المرجع السابق ، ص 296 .

[2] - ينظر الدراسات اللغوية عند العرب محمد حسين آل ياسين ، ص 366 .

[3] - المرجع السابق ، ص 366 .

[4] - سر الصناعة 161/2 .

بالواو والنون تعويضًا من الهاء المقدرة المرادة في (دهداهة) فقصته أيضًا قصة (أرض)فلذلك قيل (دُهَيْدِهِينا) "[1]، وكما يتوهم فياللفظ فإنالمعنى قد يكون متخيلا في التركيب ، فيعتمد عليه التعليل كما في علّة نصب الفعل الذي يقع بعد فاء الجواب وهي أنّه منتصب بأن مضمره ؛ لأنهم تخيلوا معنى المصدر في أول الكلام فمن قال : زرني فأزورك ، يُتوهم أنّه قال : لتكنمنك زيارة فزيارة مني ،[2] هذا الوهم يؤثّر في الحكم وتضمربه (أنْ) فتعمل في الفعل الواقع بعد الفاء ، هذا ما رآه ابن جني من علة لهذا الحكم في نظر العرب أصحاب اللغة فهو كعادته ينسب إليهم التعليلات المختلفة حتى ما كان الخيال فيها مفتوحًا ، وكثرت فيها الافتراضات التي لا يمكن ضبطها تمامًا في وضع القواعد ؛ لأنها لا تحكمها ضوابط معينة ، وليست مطردة .

رابعًا : الاستئناس :

هذا النوع من التعليل القياسي مفهومه أن حكمًا ما يقوى حكمًا آخر ويدعمه ؛ مثاله استقباح نصب (غير) بأعبد في قوله تعالى : (قُلْ أَفَغَيْرَ اللهِ تَأْمُرُونِيَ أَعْبُدُ)[3]؛ لوجود (أنّ) مقدرة لا يجوز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها ؛ لأن التقدير : قل أفغير الله تأمروني أن أعبد أيُّها الجاهلون ،[4] فاستقباح النصب في (غير) ما كان لولا إرادة (أن) في الكلام ، فوجودها مُؤْنِس لهذا الحكم متكل عليه ، من ذلك القول بالمشابهة بين الظرف والحال مثال ذلك : " جاء زيد ضاحكًا في معنى : جاء زيد في حال

---

[1] - المصدر السابق ، 169/2 .

[2] - ينظر سر الصناعة 242/1 .

[3] - سورة الزمر الآية 61 .

[4] - ينظر سر الصناعة 256/1 -257

ضحكه ، وعلى حال ضحكه فاستعمالك هنا لفظ (في) و (على) يؤنسك بالوقت والظرفية ، فاعرفه " [1]، ويأنس ابن جني بكون حرف التعريف نقيض للتنوين في إثبات أن حرف التعريف شديد الاتصال بما دخل عليه ؛ لأنّالتنوين حرف واحد في آخر الاسم ، كذلك التعريف أوله [2]. هذا الأمر ليس العلة الوحيدة لهذا الحكم لكنّه زاده إثباتًا وتوكيدًا ، يدل على أن التعليل بالاستئناس لا يُقطع به بل يكون توكيدًا ودعمًا ، قول ابن جني فيما قدمه أبو علي من تعليل يدعم به قول يونس بأن ياء (لبيك) كياء (عليك وإليك) أنه تعليل يؤنس وليس قاطعًا في الحكم " وهو أنّه قال : لِيونُسَ أن يحتج فيقول : قوله (فلّبي يَديْ) إنّما جاء على قول من قال في الوصل : هذه أفعى عظيمة، وهذه عصا طويلة ، أي : أفعى وعصا " [3]، يمكن أن نحمل بعض مسائل هذا النوع من التعليل على باب من الخصائص وهو (باب في الزيادة في صفة العلة لضرب من الاحتياط) ، فالغاية من الاستئناس في التعليل هي مزيد إثبات الحكم ، وشرح دواعيه وهو أمر ليس مطلوبًادائمًا فقد لا يضيف شيئًا للحكم مثاله ذكر علة انتصاب زيد في قولك : ضربت زيدًا وهو أنّه فضلة ومفعول به ، فقولك مفعول به تأنيس وتوكيد لاحاجة له في الحكم ، ولا يضيف شيئا ؛ لأن القول بأنّه فضلة كافٍ في التعليل [4].

يظهر مما سبق أن التعليل القياسي موجود بقوة في تعليلات ابن جني ، وهو يعتمد عليه في تطويع الظواهر اللغوية للقواعد والأحكام ،

---

[1] - المصدر السابق ،189/2.

[2] - ينظر سر الصناعة 296/1 .

[3] - المصدر السابق ، 275/2 .

[4] - ينظر الخصائص ، ص 173 -174 .

وهذا النوع يتعدى العلل الأول التي هي سبيل تعلم كـــلام العـــرب كمـــا هـــو ، أو ما يعرف بالعلل التعليمية ؛ لذلك تجد أن التعليل القياسي يكثـــر فـــي كتـــابي الخصائص وسر الصناعة ؛ لعناية ابن جني فيهما بمـــا يؤصـــل علـــم العربيـــة ويقومه ولا نجده في كتابي اللّمع والتصريف إلا نـــادرًا ؛ لأنّ ابـــن جنـــي كـــان أسلوبه فيهما تعليمًا ، وهذا التنوع فـــي الأســـلوب مـــن الأمـــور التـــي أثـــرت منهجه اللّغوي ، فتميز التعليل فيه خصوصاً .

المبحث الثالث :

التحليل الدلالي

يقصد بالتعليل الدلالي ، ذلك النوع من التعليل الذي يبرر الاستعمالات اللّغوية إما استخداماً أو تركاً بطريق الدلالة ، [1] والدلالة المؤثرة في التعليل تختلف وجوه معرفتها ، فقد يتضمنها اللفظ ، وقد تستفاد من التركيب أو الصيغة ، وقد ترجع للمعنى الذي أراده المتكلم ، ومهما اختلفت طرق معرفتها ، فالبحث يهتم بالقيمة الدلالية التي تضيفها الاستعمالات اللغوية ومن خلالها يتم التصنيف ، و هي الرجوع إلى المعنى ، وخوف اللّبس ، والفرق ، و التوكيد ، و أوّل هذه التصنيفات هو أكثرها وضوحاً في تعليلات ابن جني الدلالية وهو :

أولاً : الرجوع إلى المعنى :

إن هذا النوع من التعليل كثير ظاهر في تعليلات ابن جني ، وهو يردّ صوغ القاعدة إلى المعنى ، إلا أنّ هذا المعنى يختلف من تعليل لآخر ؛ ليس من حيث الإفادة ، بل من حيث نوع المعنى في الدراسات اللغوية ، فقد يبرر ابن جني صوغ قاعدة لغوية إلى المعنى فنجد أنَّ هذا المعنى يقصد به المعنى الوظيفي ، مثل تعليله الإخبار بظرف الزمان عن الجثّة في قولهم : الليلة الهلال ؛ [2] إذ إن الاخبار به عنها لا يجوز؛ لعدم الفائدة وتبرير هذا القول أنّه على معنى : الليلة حدوث الهلال أو طلوع الهلال ؛ فهو على حذف المضاف أو إقامة المضاف إليه مقامه . [3] فالإضافة معنىً تفيده العلاقة بين المضاف ، والمضاف إليه ، وهذا المعنى له وظيفة نحوية تفيد في استيعاب المعنى النحوي العام[4] .

وقد يرد ابن جني صوغ القاعدة إلى المعنى لكنه يختلف عن المعنى السابق ، إذ يقصد به المعنى المعجمي ، وهو مؤثر كذلك في صوغ القاعدة ، وله وجه

---

[1] - ينظر التعليل اللغوي للعبيدي ، ص 295 .

[2] - ينظر اللمع ، ص 31 .

[3] - ينظر أمن اللبس لتمام حسان ، ص 131 .

[4] - ينظر نفس المرجع والصفحة نفسها .

في التعليل ، وذلك كأن ينصب الفعل المصدر ، وليس من لفظه لكنه في معناه نحو : إنّه ليعجبني حُباً شديداً ، لأن معنى الإعجاب ، والحب واحد ؛ لذا نصب حُباً على المصدر [1] ، لاتفاقها في المعنى المعجمي ، ومما يرجع للمعنى في تعليلات ابن جني لكنّه ليس من المعنيين السابقين ، وهو المعنى الدلالي الذي يُعد " قمة التحليل اللغوي والغاية الكبرى من استعمال اللغة " [2] ، كأن تدل (كان) وهي في سياق معين على الحدث فيستغنى بذلك عن الخبر المنصوب [3] ؛ لأنّها تكون تامة ، وهذا مستفاد من دلالتها مع الجملة ، وليس من معناها وحدها ، ولأن لسياق الجملة دوراً واضحاً في المعنى الدلالي ، إذ إنّ " الكلمة خارجها عامة المعنى متعددة محتملة معانٍ مختلفة ، أما في الجملة فلا تحتمل أو لا ينبغي أن تحتمل أكثر من معنى واحد إذ إنّ دلالتها حينئذٍ تكون محددة بحكم سياق الجملة حيث تحكم طبيعة السياق بأنّ الكلمة في هذا النص يقصد بها المعنى الفلاني " [4] ؛ إذا فالمعنى الدلالي هو العلاقة الحاصلة بين كل مكونات الجملة ليفيد إفادة تامة ، فالفعل كان وإن لم يتغير في صيغته ، فإنّ دلالته العامة في تركيب معين تدل على أنه تام يفيد الحدث مثال ذلك قول الشاعر :

إذَا كَانَ الشِّتَاء فَأَدْفِئُونِي فَإنّ الشَّيْخَ يَهْدمُهُ الشِّتَاءُ [5]

كان هنا تامة بمعنى إذا حلّ الشتاء و وقع . في الحقيقة إن ما جعلني أذكر الفرق بين المعاني السابقة أن التعليل بالرجوع إلى المعنى عند ابن جني لا يقصد به دائماً المعنى الذي يقصد إليه المتكلم ، بل قد " يعود إلى صوغ القاعدة

---

[1] - ينظر اللمع ، ص 45 .

[2] - أمن اللبس لتمام حسان ، ص 135 .

[3] - ينظر اللمع ، ص 38 .

[4] - أمن اللبس لتمام حسان ، ص 136 .

[5] - ينظر اللمع ، ص 38 .

النحوية ومنها ما يعود إلى تعليل تركيب من التراكيب النحوية بالرجوع إلى المعنى كما في علّة الفرق " [1] ، فوجدت من المناسب أنْ أذكر هذا الفرق ؛ كي يتضح أمر التصنيف في هذا البحث ، إذ لا أنكر أنّ هذه المعاني قد أحاطت بتعليلات ابن جني التي رجع فيها إلى المعنى ، وهو لم يفرق بينها بل قد تلتمسها من خلال التعليل ، وهو بوجه عام لا يصرح دائماً بتأثير المعنى في تعليلاته ؛ لذا فقد دخلت كل المعاني السابقة في التعليل رجوعاً إلى المعنى ؛ من ذلك تعليله بأن كل جمع غير جمع المذكر السالم لك أن تذكر الفعل معه أو تأنثه ، في نحو : قام الرجال ، وقامت الرجال وقام النساء ، وقامت النساء ؛ فيذكر الفعل من أراد الجمع ويؤنثه من أراد الجماعة [2] . إنَّ من الواضح دلالة النساء على المؤنث ، ودلالة الرجال على المذكر ، لكنّ العلة في جواز الأمرين ليست مكتسبة من هذه الدلالة وإنما هي دلالة لفظ الجمع نفسه في نفس المتكلم ، وارتكاز العلّة على هذه الدلالة تجعل هذه المسألة مما رجع فيه ابن جني إلى المعنى ، لأنّها ترجع إلى ما قصد إليه المتكلم ، وإن كان قصد اللفظ هنا أكثر من المعنى لأن المعنى واحد وهو الجمع ، ولكن اللفظ مختلف من حيث التذكير والتأنيث .

مما رجع فيه ابن جني في تعليلاته إلى المعنى قوله : بأن (إنّ) قد لا تتطلب اسما ولا خبراً ، وتعليل ذلك أنّها تكون بمعنى نعم كما في قول الشاعر :

بَكَرَ العَواذِلُ فِي الصَّبُو حِ يَلُمْنَنِـــــــــــــــــــــــــــــــــي وأُلُومُهُنَّـــهْ

وَيَقُلْنَ شَيْبٌ قَدْ عَلَا كَ وقَدْ كَبُرْتَ فَقُلْتُ إنّهْ

---

[1] - التعليل اللغوي في كتاب سيبويه ، ص 298 .

[2] - ينظر اللمع ، ص 34 .

يقصد : نعم كما قيل [1] .

إلا أن رجوعه إلى المعنى يقتضي ألا يتعارض مع ما تقتضيه الصناعة ، لذلك رد ما ذهب إليه أبو إسحاق من أنّ (إنّ) في قوله تعالى:﴿ **إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ** ﴾ [2] بمعنى (نعم) ؛ لأن هناك ما ينافي قوله فيما تقتضيه صناعة النحو؛ إذ ذهب أبو إسحاق إلى أن تقدير الكلام : نعم هذان لهما ساحران ف(هذان) مرفوع بالابتداء و (هما) المحذوفة كذلك ، واللام المؤكدة للضمير أضيفت إلى الخبر ، لكن ابن جني يرى أن هذا الكلام مدخول ؛ لأن المحذوف لا يحذف إلا بعد أن يكون هناك ما يدل عليه ليعرف حاله ، وأنّه إذا لم يكن كذلك فمعرفته ضرب من علم الغيب لا يقوى عليه المخاطب ، وإذا كان ذلك كذلك فليس هناك حاجة إلى تأكيده ؛ لأنّه لا يُقبل أن تحذف ما تريد تأكيده ، وتأتي بالمؤكد [3] ؛ وأسهب ابن جني يدلل على ما رآه بما جاء من تعليلات للنحاة من قبله ليؤكد ما ذهب إليه . وقد يُؤثر المعنى فيجعل (مُذ) و(منذ) مرة اسما يعمل الرفع ، ومرة حرفاً يعمل الجر ، فإذا كان المعنى بيني وبينه كذا وكذا ؛ فإنهما يعملان الرفع نحو : ما رأيته منذ يومان ، وما زارنا مذ ليلتان ، ويعملان الجر في نحو : أنت عندنا منذ اليوم ، وما فارقتنا مُذ الليلة ، لأن المعنى : في اليوم ، وفي الليلة ، فالمعنى هو من فرق بين كونهما اسمين أو حرفين ، ومما عنته صناعة النحو عند ابن جني ورجع فيه إلى المعنى ، تعليله عدم جواز تثنية المعرفة ؛ لأنها تخص الواحد من جنسه ، وتعيّنه دون غيره من أمته ، فإذا اشترك مع غيره لم يكن معيّناً ، وشاع بين غيره من أمته ، لذا فإنك إذا سمعت تثنية زيد (الزيدان) ليست

---

[1] - ينظر المصدر السابق ، ص 41 .

[2] - سورة طه ، الآية 62 .

[3] - ينظر سر الصناعة 1/ 330 -331 .

تثنية زيد العلم ، وإنما جُعل واحداً من جماعة كل واحد منهم شائع بين غيره من أمته ، لذا جاز دخول لام المعرفة عليه [1] .

ومن مظاهر التعليل رجوعا إلى المعنى ؛ كراهية قول العرب في النداء : يا الرجل ، ويا الغلام ؛ لأن في ذلك جمع بين حرفين لمعنيين متقاربين ؛ فالياء للنداء ، واللام للتعريف ، هذا في حال تجاورهما ، أما إذا اجتمع حرفان وكانا لمعنيين إلا أن أحدهما في أول الاسم ، والثاني في آخره فإنه لا يكون ذلك مكروهاً مثلما كانا متجاورين[2] ، ومن الحروف ما يزاد لغرض يخدم المعنى ، مثاله التنوين الذي هو نون زائدة تدل على صرف الاسم وفي ذلك يجري مجرى نون التثنية ، وهاء تبيين الحركة ، وألف الندبة في إضافتها للفظ ؛ خدمة للمعنى ، وإن قصر عنها في عدم إثباته خطأً [3] ، إن إرجاع ابن جني كثيراً من التعليلات إلى المعنى لا يزال واضحا لا سيما بعدما تقرأ ما جمعه في كتابه الخصائص من أمثلة في فصل للحمل على المعنى جاء في مقدمته " اعلم أن هذا الشرج غور من العربية بعيد ، ومذهب نازح فسيح، قد ورد به القرآن وفصيح الكلام منثوراً ومنظوراً ، كتأنيث المذكر ، وتذكير المؤنث ، وتصوّر معنى الواحد في الجماعة ، والجماعة في الواحد ، وفي حمل الثاني في لفظ قد يكون عليه الأول ، أصلاً كان ذلك اللفظ أو فرعاً " [4] .

يرى ابن جني أن الحمل على المعنى في التعليل واضحٌ ، دلّ على وجوده في اللغة آي القرآن الكريم ، وكلام العرب نظماً ونثراً ، ودلّلَ على كلامه بكثير

---

[1] - ينظر المصدر السابق ، 21/2 .

[2] - ينظر سر الصناعة 33/2.

[3] - ينظر المصدر السابق ، 2/ 55.

[4] - الخصائص 578.

من الأمثلة مما سبق ذكره ، يذكر بعضها إيضاحاً لما تقدم ؛ فمن مظاهر التعليل حملاً على المعنى تعليله تذكير الفعل (أبقل) وهو للأرض في قول الشاعر:

فَلا مُزْنَةَ وَدَقَتْ وَدْقَها ولا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَها

ذكّر الشاعر الفعل مع أن الفاعل مؤنث ؛ لأنه حمّل الأرض معنى المكان أو الموضع وعلى هذا جاء قوله تعالى: ﴿ **فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِن رَبِّهِ**﴾[1] ؛ لأنّ الموعظة في معنى الوعظ[2] ، هذا عن تذكير المؤنث ، وقد يكون العكس فيؤنث المذكر وهو الأصل حملاً على المعنى مثاله قول الشاعر:

أَتَهْجُرُ بَيْتًـــــا بِالحِجَازِ تَلَفْعَتْ بِهِ الخَوْفُ وَالأَعْدَاءُ مِنْ كُلِ جَانِبِ

أنّث الفعل (تلفعت) مع أن الفاعل الخوف وهو مذكر، وذلك لأنّه حمله على المخافة[3]، ولهذا النوع من التعليل أمثلة كثيرة في هذا الفصل فيذكر المؤنث ويؤنث المذكر، ويحمل الإفراد على الجمع والعكس من ذلك ، وكله له علّة واحدة، وهي الحمل على المعنى.

والاحتفاء بالمعنى ظاهر غير خفي في تعليلات ابن جني لذا فإنّ المتصفح لمسائلة يجده يقدمه على غيره من التعليلات ، إذا تعارض معها وهو يقدمه حتى على الإعراب الذي هو طريق التفريق بين المعاني ؛ إذ نجد الزجاجي يبرر وجوده في الأسماء بقوله " إنّ الأسماء لما كانت تعتورها المعاني فتكون فاعلة ومفعولة ومضافة ، ومضافاً إليها ، ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المباني ، بل كانت مشتركة جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني "

---

[1] - سورة البقرة الآية ، 274

[2] - ينظر الخصائص 578.

[3] - ينظر المصدر السابق ، 580.

[1] ، ورغم هذا التلازم بين الإعراب والمعنى في نظر أغلب النحاة الذين لم يخرج منهم عن هذا القول إلا قطرب ، رغم ذلك فإن ابن جني يرى أن المعنى والإعراب إذا اعترضا ، فإنك تشد من أزر المعنى ، وتحاول إصلاح الإعراب ؛ مثال ذلك في قول الله -عزّ وجل- : ﴿ **إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ يَوْمَ تُبْلَى السَّرَآئِرُ** ﴾ [2] ذكر ابن جني أنّ معنى الكلام : إنّه على رجعه يوم تبلى السرائر لقادر ، وهذا من حيث المعنى مقبول ، لكن الإعراب يتعارض معه ؛ إذ فصل بين الظرف (يوم تُبلى) ، وبين ما تعلق به من المصدر (الرجع) والفصل بين الصلة والموصول بأجنبي لا يُقبل في الإعراب ، لذا فإن المفر منه هو الاحتيال على الإعراب بإضمار ناصب للظرف وهو فعل من لفظ المصدر ليدل عليه ، ويصبح تقدير الكلام : يرجعه يوم تُبلى السرائر[3].

يظهر مما سبق توقير المعنى وإنْ جار على الإعراب ، فالمعنى هو المعول عليه في جميع مستويات اللّغة .

ثانياً خوف اللّبس :

لقد اعتنى النحاة ومن بينهم ابن جني عند صوغهم للقواعد بجانب وضوح المعنى وعدم غموضه ، وقد فروا من أي عدول عن الأصل إذا كان ذلك يوقع في اللّبس عند التقعيد [4]، واللبس هو " اختلاط المعاني ، واشتباهها بسبب كون اللفظ يحتمل أكثر من معنى " [5] ، والمعنى الذي يخاف اللبس فيه قد يكون من حيث التذكير والتأنيث ، كما في تعليل ابن جني قلب ألف الندبة ياءً أو واوًا خوف

---

[1] - الإيضاح للزجاجي ، ص 69 .

[2] - سورة الطارق الآية ، 8 - 9 .

[3] - ينظر الخصائص ، ص 805 .

[4] - ينظر أمن اللبس د. على عون ، ص 486 .

[5] - وصف اللغة العربية دلالياً لمحمد يونس ، ص 283 .

اللبس إذ إنّ الأصل فيها أن يفتح ما قبلها إلا عند خوف اختلاط معنىً بآخر كأن تقلب الألف ياءً عند ندب غلام امرأة فيقال عند ذلك : واغلامكيه : حتى لا ينتقل الذهن إلى أنّ المقصود مذكّر ، أو قلبها واوًا عند ندب غلام رجل ، فيقال : وغلامهوه ، حتى لا يظن السامع أنّ المقصود مؤنث ، فيلتبس كل منهما بالآخر. (1)

قد لا يجد ابن جني في اللفظ طريقًا للتعليل بخوف اللبس وذلك في نحو: (أنتن تغزون) لجماعة النساء، و(أنتم تغزون) لجماعة الرجال ، و(أنت ترمين) للمفردة المؤنثة و (أنتن ترمين) لجماعة النساء ، فاللفظ واحد ، والمدلول مختلف ، فأين المفر من اللّبس في مثل هذا ، والجواب : إنّ ذلك كان ضرورة إذ ليس لتغيير اللفظ سبيل حتى يفرق بين الدلالتين التي يلتبس في المثالين الأوّلين جماعة النساء بجماعة الرجال وفي المثالين الأخيرين جمع المؤنث بالمفردة المؤنثة ، وذلك لأن إسكان الأول ، ونقل حركة الثاني إليه لا يتأتى إذ إن الأصل في تغزون : تغزوون ، وفي ترمين : ترميين فيرجع عند ذلك اللفظ إلى نفس الصورة ، لذا ترك ضرورة ، واعتمد في تفادي اللّبس على ما يقارن هذه الأشياء ، أيّ ما يوضّح أصولها ومثّل لذلك ابن جني بالتحقير والتكسير [2] الذي يكون في الأسماء وهذا مخرج جاء به ابن جني عند ما يتعذر رفع اللبس بطريق اللفظ وفي ذلك يقول : " فلما وجدت إلى رفع اللّبس بحيث وجدته طريقا سلكتها ، ولمّا لم نجد إليه طريقا في موضع آخر احتملته ، ودللت بما يقارنه عليه " [3] .

---

[1] - ينظر اللمع ، ص 87 .

[2] - ينظر الخصائص ، ص 726 .

[3] - المصدر السابق ، ص 726 .

وقد نقل ابن جني تعليلاً عن غيره لعدم إلحاق المرفوع واوًا ، والمجرور ياءً عند الوقف بدلاً من التنوين لئلا يلتبس المرفوع بما آخره واو من الأفعال نحو: يدعو، و لا يلتبس المجرور بالمضاف إليه نحو غلامي [1] .

إنّ ابن جني يرى أنّ هذا النوع من التعليل قويٌ في إثبات القواعد ، وذلك كتعليل كسر لام الأمر ، لئلا تلتبس بلام الابتداء التي تدخل على الأفعال المضارعة إذا جاءت خبرًا لمبتدأ زحلقت لام الابتداء فيه إلى الخبر ، ولو فتحت لام الأمر في نحو : إن زيدًا ليضرب تلتبس بقولك : إنّ زيداً لضارب [2] .

إن وصف ابن جني هذا التعليل بالقوة ، يجعل الناظر يحكم بأنّ مخافة اللبس من أولى الأمور في التعليل وحجة دامغة لتبرير حكم ما ، وهو بين حروف المعاني مراعىً ؛ لأنّها تربط أجزاء الجملة ، لذا فإن اللبس فيها يؤدي إلى التباس المعنى العام ، مثال ذلك لزوم إدخال اللام في خبر (إن) المخففة مثل : إنْ زيدٌ لقائم ، وذلك لئلا تلتبس (إن) التي تفيد التأكيد بالتي تفيد النفي ، مثال ذلك في قوله تعالى: ﴿ **إِنِ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ**﴾ [3] فهذه لم تلحقها اللام لأنّها تفيد النفي [4] ، وقد لا يكون خوف اللبس واضحاً في تعليلات ابن جني ولكن عند النظر تجد أنّ العلّة ما قامت إلا لهذا الأمر، من ذلك تعليله بعض لهجات العرب كإبدال كاف المؤنث شيناً عند الوقف [5] ؛ لأنّ الكسرة التي تفرق بين المخاطب

---

[1] - ينظر سر الصناعة 81/2 .

[2] - ينظر سر الصناعة 336/1

[3] - سورة الملك الآية 20 .

[4] - ينظر سر الصناعة ، ص 328 .

[5] - ينظر المصدر السابق ،188/1 .

والمخاطبة قد لا تظهر في الوقف ، فتلتبس الدلالتان مثل : عليش ، ومنيش ، ومررت بش ؛ والأصل عليك ، ومنك ، ومررت بكِ [1] .

وخوف اللبس لا يخص المتكلم والمخاطب فيما يتبادلان من معانٍ بالألفاظ ، وإنّما يصل إلى حدود الصناعة وتسمياتها وهذا أمر عودنا عليه ابن جني في أنواع التعليل عنده ، وليس شيئًا غريبًا على مؤسس لعلم أصول النحو ، وراعٍ لحمى اللغة والتعليل فيها ، من ذلك أنّه يعلل وسم حروف الجر بالزيادة ، ولم يكن ذلك في لام الجزم ؛ لأن الأفعال يمكن الإحاطة بها ، وحصرها ، وهي عند دخولها عليها يكون الفعل معها بوزن لا يلتبس بغيره نحو : ليقم ، وليقعد ، أما الأسماء فهي كثيرة الأبنية لا يؤمن الظن بحرف الجر أنّه من بنيتها فقولك (بعمرو) و(لعمرو) تتماثل وزناً مع (سبطر) و (دمثر) ويذكر ابن جني أن ما سبق هو حجة لوصف هذه الحروف بالزيادة ؛ إلا أن حذاق النحاة يحتاطون في مصطلحاتهم أكثر من ذلك فيسمون الباء واللام بحرفي الإضافة والكاف حرف جر وتشبيه [2] .

والتعليل بخوف اللبس عند ابن جني ، وهو الذي يصفه بالقوة لا يرى أنّه باب يطرق عند كل لبس فهو يشترط أن يكون في اللغة المشهورة ، أما اللغات الشاذة التي تكون في القلة بمكانة لا تسمح لها أن تُعد خلافاً ، فالقول بخوف الإشكال فيها ليس قويا ، ولا يجب أن يتوخى فيها ذلك [3] .

إذًا فوضوح المعنى أمر مهم عند صوغ القواعد و" العربية لها من الأساليب والتقنيات والقرائن ما يمكّن الناطق بها من إيصال المعنى في جمال و

---

[1] - ينظر نفس المصدر والصفحة نفسها.

[2] - ينظر سر الصناعة 116/1، 117 .

[3] - ينظر سر الصناعة 38/2 .

وضوح ، وأنّ مواضع اللبس كثيراً ما تظهر عند تجاوز ما تسمح به قواعد العربية من تصرف وعدول ، وموانعه تكمن في حسن استعمال التقنيات النحوية والوقوف بها عند حدود الإفادة والإبانة ، وفي حسن الاستفادة من القرائن اللفظية والمعنوية والسياقية ، فقد يقع الإلباس في كلام العربي ولا يضع له ما يمنعه ، اعتمادًا منه على المقام ودلالة الكلام في توضيح المعنى وإزالة الإبهام " [1] .

ثالثًا :ا لفــرق:

هذا النوع من التعليل ليس بعيدًا عن سابقه وهو التعليل بخوف اللبس ، إذ إنّ خوف اللبس يحتم الفرق بين مثالين متشابهين في اللفظ لو لم يفرق بينهما لالتبس كل منهما بالآخر من حيث المعنى ، وهذا الأمر يتمثل في جميع مستويات اللغة و " لابد لضمان أمن اللبس على المستوى الصرفي أن تقوم القيم الخلافية بدور التفريق بين المباني من ناحية الشكل ليكون هناك فارق بين المعنى الصرفي وأخيه أو بين الباب النحوي وأخيه ... وقد تكون القيمة الخلافية مقابلة الحركة بالمد أو مقابلة الإفراد بالتشديد أو مقابلة التجرد بالزيادة " [2] .

ومن القيم الخلافية التي جاءت في تعليلات ابن جني للتفريق بين الاسم ، والصفة في نحو : الشروى والفتوى والبقوى ؛ لأن الأصل فيها شريا ، وفتيا ، وبقيا ، قلب الياء واوًا ليدل على أنّ الكلمة اسم ، أما إذا لم تقلب فإنها تعد صفة وتبقى الياء فيها بغير قلب ، [3] وإن ذكر ابن جني عللاً أخرى للقلب وهي التصرف وتعويض الواو من كثرة دخول الياء عليها ؛ فإنّ تحقق كون الكلمة

---

[1] - أمن اللبس، د . علي عون ، ص 502 .

[2] - اللغة العربية معناها ومبناها ، تمام حسان ، ص 146 -147 .

[3] - ينظر سر الصناعة 139/2 -140 .

صفة ، لم تقلب فيها الياء واوًا إذا وقعت لامًا للكلمة ؛ هذا التعليل هو الأساس للقلب ، وإن اجتمعت معه غيره من العلل ، فإنّ تحقيق الفرق هو أوْلاها ، ومما جاء للتفريق أو كما سماها تمام حسّان القيم الخلافية : الحكم بزيادة الهاء في (أمهات) تفريقا بينما يعقل وما لا يعقل إذ إن أصل المصدر فيها خال من الهاء وهو (أمومة) ووزن مفرد أمهات التي هي أمة (فعلة) ، وهذا يحكم بزيادتها لاسيما وأنّ ما حواها من الشعر يدل استخدامها فيه على أنّها جاءت تفريقًا بين الدلالة على العاقل ، وغير العاقل مثال ذلك قول الشاعر :

قَوَّالِ مَعْرُوفٍ وفَعَّالِه عَقّارِ مَثْنَى أُمَّهَاتِ الرِّبَاعْ

فأثبت الهاء هنا في غير العاقل وفي قول آخر :

لَقَدْ وَلَدَ الأُخَيْطِلَ أُمُّ سَوْءٍ مُقَلَّدَةٌ مِنَ الْأُمَّاتِ عَارَا

لم تثبت الهاء لأن العاقل هو المقصود [1] ؛ أي أنّها في كلمة أمهات لم تكن من أصل الكلمة ولكنّها جاءت تفريقًا بين معنيين ، ومما جاء فرقًا بين معنيين ؛ التنوين الذي يقع على خمسة أضرب منها أن يفرّق بين ما ينصرف وما لا ينصرف في نحو : (عثمان) يقع نكرة ويقع معرفة ، إذا لحقه التنوين فإن للمخاطب أن يعتقد المقصود كل رجل اسمه عثمان ، أما إذا لم يلحقه التنوين كان معرفة معينًا [2] من بين أفراد جنسه ، وكان التنوين بهذا الأمر قيمة خلافية فرقت بين معنيين مختلفين .

[1] - ينظر سر الصناعة 119/2.

[2] - ينظر سر الصناعة 59/2 .

هذا النوع من التعليل يظهر مزيد القدرة والحنكة في التعليل عند ابن جني ، فهو متمرس في إيجاد الفروق عند التعليل ، لذا نلاحظ كيف فرّق بين امتناع اجتماع التنوين ، وعلامة الندبة ؛ فلم يقولوا : واغلام زيدناه ؛ لئلا تجتمع زيادتان في آخر الكلمة وعدم امتناعه مع علامة الإنكار ، وذلك للفرق بينهما من حيث شدة اتصال علامة الندبة بالمندوب وعدم الفصل بينهما ، [1] وهذا نص المسألة إذ قال : " ومدة الإنكار قد يفصل بينهما وبين الكلام المنكر في نحو قولهم : أزيداً إنيه بـــ(إنْ) مؤكدة للإنكار ، فيقال في قول من قال ضربت زيدًا : أزيدًا انيه ، وفي قول من قال قام محمد : أمحمد إنيه ، وفي قول من قال مررت بجعفر : أجعفر إنيه ، فلما فارقت المدة التي للإنكار الكلام الذي وَلِيَتْهُ همزة الاستفهام ، وانفصلت منه ، واتصلت بإنْ، وقامتا بأنفسهما ، و لم تحتاجا إلى ما قبلهما ، صارت المدة كأنها من جزء آخر ومباينة لما قبلها ، فلم ينكر اجتماعها مع التنوين : لأن التقدير فيها والعادة في استعمالها أن تكون منفصلة ، ومدة الندبة متصلة بما فيه التنوين غير منوية الانفصال منه " [2] .

رابعًا التوكيد :

يجعل ابن جني هذا النوع من التعليل من باب الاحتياط في اللغة ، أي أنّ العرب قد تحتاط في كلامها فتؤكد معناه حتى لا يحتمل غيره ، كأن تلتزم نون التوكيد الفعل الدال على المستقبل كي لا يظن به أنه للحال كما في قوله عز وجل : ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ ﴾[3] فاللام الداخلة على الفعل (يحكم) هي للحال والمعنى : هو الحاكم [4] ، ولو كانت للاستقبال للحقتها النون ، ويدلل على

---

[1] - ينظر سر الصناعة 82/2 .

[2] - سر الصناعة 82/2 - 83 .

[3] - سورة النحل الآية ، 124 .

[4] - ينظر سر الصناعة 341/1

هذا القصد عند ابن جني قوله : " فإن زال الشك بغير النون استغنى عنها " ؛ [1] أي لا حاجة للتأكيد مادامت الدلالة واضحة لا تحتمل معها غيرها ، وقد يكرر اللفظ توكيدًا له كما في قولنا عند إقامة الصلاة : (قد قامت الصلاة ، قد قامت الصلاة ، الله أكبر الله أكبر) وكقول الشاعر :

وإيَّاكَ إيَّاكَ المِرَاءُ فَإنَّهُ إلَى الشَّر دَعَّاءٌ وِلِلشَّر جَالِبُ

وقد يؤكد الكلام بطريق المعنى فيكرر معنى اللفظ الأوّل كقولهم : قام القوم كلهم ، وقام زيد نفسه ، وهو يجعل التوكيد بالمعنى على ضربين ؛ الأوّل منه لغاية الإحاطة [2] ؛ أي كأن التوكيد بالمعنى غرضه أن يشمل الكلام كل المقصودين ، و الثاني الغرض منه إثبات القيام لزيد أي توكيد إسناد الفعل إليه .

من الملاحظ أنّ ابن جني وهو يعلل بالتوكيد بعض القواعد والظواهر اللغوية ، يبحث عن تعليل لوجود التوكيد أيضًا ، فيفسره بأنّه جاء ضربًا من الاحتياط يعتمد " على ملاحظة المعنى في إطار السياقات المختلفة عند تقعيد القاعدة " ؛ [3] لذا نجد ابن جني يعتمد على ذلك ، فيفرق بين توكيد المعنى الواحد ، وتوكيد معنى الجملة ، نحو: هل تقومَنَّ ، فالنون التي لحقت الفعل للتوكيد لم تؤكده وحده ، وإنّما هي تأكيد للمعنى العام للجملة وهو الاستفهام عن قيام المخاطب ، وليست توكيدًا للاستفهام وحده أو لفعل القيام وحده ، يدل على ذلك وجودها مؤكدة في سياقات مختلفة كالنهي في قولهم : لا تضربن زيدًا ، والنفي في قولهم : قلّما تقومن ، فهذا يدل على أنّها لم تخص معنىً واحدًا [4] ، ولو لم تكن كذلك لم تنتقل بين هذه السياقات المختلفة ، ومن تعليلات ابن جني بالتوكيد قوله :

---

[1] - سر الصناعة 341/1 .

[2] - ينظر الخصائص ، ص 701.

[3] - التعليل اللغوي لشعبان العبيدي ، ص 308 .

[4] - ينظر الخصائص ، ص 705 - 706 .

بأن قولهم : مررت بك أنت ، ومررت به هو ، لم يكن الضمير (أنت و هو) في المثالين الغرض منهما البيان والإيضاح وإنما توكيدًا وتحقيقًا ، إلا أنّ المقصود من التوكيد ليس معنى الجملة بعامةٍ ، وإنّما توكيد من وقع عليه فعل المرور وهو ضمير المخاطب في المثال الأوّل ، وضمير الغائب في المثال الثاني . [1]

ومما يعد من التوكيد ؛ الزيادة في اللفظ لخدمة المعنى توكيدًا له ، يتمثل ذلك في باب من الخصائص وسمه ابن جني بباب في قوة اللّفظ لقوة المعنى ، إذ إنّ المتكلم يلجأ في ألفاظه إلى كلمات تحوي زيادة على أصلها كي يؤكد المعنى ؛ يدل على ذلك قول ابن جني في سياق حديثه عن مواضع زيادة الباء : " ومعنى قولي (زيدت) أنّها إنما جيء بها توكيدًا للكلام ، ولم تُحدث معنى " ؛ [2] أي أنّها لم تأت بمعنى جديد بل هي تأكيد للمعنى نفسه ؛ فالزيادة لم تكن إلا في اللفظ ، وتأثيرها في المعنى من باب تقويته ، ودعمه ، وليس ابتكارًا لمعنى جديد [3] . من ذلك إذا وصف رجل بأنّه جميل ، ثم أراد المتكلم أن يبالغ في هذا المعنى ؛ فعليه أن يزيد في اللفظ فيقال : جمّال ووضّاء ، فالزيادة في اللفظ لم تفد غير معنى الجمال والوضاءة ، لكنّها أكدتهما ، مبالغة في الوصف [4] .

وكذلك من تأكيد المعنى العدول به إلى غيره كما في (فِعال) التي بمعنى (فعيل) كخفاف من خفيف ، وسُراع من سريع ، فالوزن الأوّل أغنى دلالة على المعنى [5] " فإذا كانت الألفاظ أدلة المعاني ، ثم زيد فيها شيء أوجبت القيمة له

---

[1] - ينظر سر الصناعة 36/2 .

[2] - سر الصناعة 126/1 .

[3] - ينظر أصول التفكير النحوي لعلي أبو المكارم ، ص 229 .

[4] - ينظر الخصائص ، ص 811 .

[5] - ينظر المصدر السابق ، ص 813 .

زيادة المعنى به ، وكذلك إن انحُرف به عن سمته وهَدْيَتِه كان ذلك دليلاً على حادث متجدد له " [1] .

إنّ ابن جني ، وإن كان بعيدًا من حيث الزمن عما وصل إليه الدرس اللّغوي الحديث ، فإنّ تعليلاته الدلالية خصوصاً توضح أنّه قد استوعب من علم العربية الكثير و إن لم يذكر بعضاً منه ، فقد دلت عليه مباحثه و قادتنا إليه إشارته ، كما يظهر من أسلوبه التعليلي تعدد مناهجه وأخذه من كل علم يمكن أن يضيف إلى العربية شيئاً، بحسن تخلص وتلطف في الصنعة حثّ عليهما وسعى إليهما في جل تعليلاته ، ولعل ذلك يتضح أكثر عند دراسة التعليل الجدلي عنده .

[1] - نفس المصدر والصفحة نفسها.

المبحث الرابع:

التعليل الجدلي

لكل عصر من العصور سماته ، وخصائصه التي اكتسبها بشكل طبيعي نتيجة التطور[1] أو لأمر طارئ قد جد واستجد فيه ، والتعليل اللغوي شأنه شأن أي نوع من العلوم الإنسانية يمر بطور النشوء ثم يتطور شيئا ًفشيئاً ، تدفعه همة علماء العربية ، ورغبتهم في اكتمال نضوجه ، فها هو القرن الرابع الهجري يشهد نقلة واضحة في التعليل ؛ إذ كانت الأمة الإسلامية بقيادتها العباسية آنذاك " مسرحاً للملل والنّحل والأحزاب والعصبيات والمذاهب والدعوات تتصارع جميعاً و تتطاحن " [2] ، فانعكس ذلك على البيئة العلمية وأصبح الجدل هاجس كثير من العلماء ؛ قد لا يكون ذلك رغبة في الجدل و المراء فحسب ، وإنما كان ذلك أسلوباً لإثبات الآراء ، وبمثابة البرهان على صحة ما يذهبون إليه من مذاهب مختلفة كثرت ووضحت سطوتها على البيئة العلمية آنذاك ، بالإضافة إلى أنّ الأمة الإسلامية في هذا الوقت قد تشبّعت بعديد الترجمات وتنوعت فبعد أن رفضت طائفة متشددة هذا السيل العرم من الثقافات الأجنبية تصالحت معها في هذا العصر نوعا ًما ؛ لأنها إن رفضتها فكرة ، لم ترفضها أسلوبا ًومنهجاً [3]، فأصبح الأسلوب الجدلي صبغة العلم والعلماء يتكئون عليه في إثبات آرائهم وإفحام خصومهم ، فالجدل بمعناه العام يعنى : " القياس المؤلف من مقدمات مشهورة أو مسلمة وصاحب هذا القياس يسمى جدليا أو مجادلا ؛ لأنه يهتم بالحقيقة ، والغرض منه إفحام الخصم وإلزامه بالرأي ، ويناسب من هم قاصرون عن استعمال البرهان " [4] ، وسبب وجود هذه المساحة الشاسعة للنقاش في هذا الأسلوب هو اعتماده على فروض قد لا تكون لها جذور تمتد إلى الحقيقة فهو يبدأ

---

[1] - ينظر أصول التفكير النحوي لعلي أبو المكارم ، ص 168 .

[2] - في علم الكلام دراسة فلسفية لآراء الفرق الإسلامية في أصول الدين 14/2.

[3] - ينظر أصول التفكير النحوي لعلي أبو المكارم ، ص 168 .

[4] - الجدل العقلي في الفلسفة الإسلامية لناجية محمد ، ص34 .

منها ويحاول " إيجاد علاقة بين متغيرين أو أكثر ، ولا يعد الفرض حكماً على الإطلاق إلا بعد إثباته " [1] ؛ لذا فوضع الفرض يوجب إثباته بدلائل يقبلها العقل والمنطق وتقبل عند أهل النظر بالحجة والبرهان ، وهذا التخمين أو الفرض هو أداة الربط بين متغيرين لعلها في التعليل العلاقة بين اللغة وقواعدها ليتم الاطراد فيها وتحكم اللغة من خلالها ــ والجدل يتمثل في الاعتراض على هذه التخمينات بما يقدح فيها و يجعلها غير معتبرة في الاستدلال ، وهو في اللغة لا يبتعد عن هذا المعنى ، وإن اختلفت معطياته ؛ فالاعتراض على أدلة النحو يعد جدلاً لغويا يطلب فيه المجادل التحقق من الدليل بالحجة والبرهان ، يتمثل في مستوى تعليلي يبحث فيه عمّا وراء الحكم ، وليس أوضح من تقسيم الزجاجي لأنواع العلل يوضح هذا الأمر؛ إذ قسمها إلى علل تعليمية ، وقياسية وجدلية [2] ؛ فالتعليمية تصف واقع اللغة ولا تتعداه إلى غيره ؛ لأن القصد منها هو الوصول إلى كيفية النطق الصحيح للكلام العربي ، وتعلم أحكام اللغة كما هي دون تبرير أو تفصيل ؛ لأن هذا الأمر تكفلت به العلّة القياسية التي تأتي في صورة تبرير ، فتسوغ الاستعمالات اللغوية وتفصل وجه الحكمة منها ، تأتي بعد ذلك العلة الجدلية التي من شأنها إثبات ما سبقها من العلل بطريق الجدل والحوار الذي يعتمد في جلّه على ما وراء الموجود في اللغة من افتراضات وتخمينات لاحقة بمناهج أخرى في التفكير العقلي كعلم الكلام والفلسفة والمنطق التي تشبع بها التفكير اللغوي ، وعند استقراء التعليل عند ابن جني نجد أن هذا النوع موجود بين تعليلاته اللغوية نظرا وتطبيقاً ، فهو كما كان لأصول النحو مؤسسا ومؤصلاً ، كذلك كان للجدل فيه منظراً فذاً ومجادلاً حذقاً ، فهو من العلماء الذين يسعون إلى ضبط العلم وتحديد

---

[1] - فلسفة مناهج البحث العلمي لعقيل حسين عقيل ص، 36.

[2] - ينظر الإيضاح للزجاجي ، ص 66 ،67.

مستوياته ؛ لذا كانت جهود النحاة بعده ما هي إلا تنظيم وتبويب افتقد منهجه إليهما ، فكفى العربية ذلك الأنباري كما كان صنيعه في أصول النحو الذي حدده في كتابه (لمع الأدلة) [1] ، أما الخصائص الذي قد حوى أشياء من هذا العلم وإن كانت متناثرة فإنّه " حوى من مسائل النحو والصرف وفقه اللغة وأصول العربية ودقائق الحكمة وأسرار التعبير العالي فيها ما تقصر عن الإحاطة به والنهج على سمته همم الرجال الكبار وتشهد به أجزاؤه الثلاثة وكل أبوابه " [2] ؛ لذلك لم يكتمل منهجه في أصول النحو وجدله ، لكننا لا نعدم توجيهات تقيد الاستدلال وتقي الاعتراض عليه ؛ من ذلك " أن يرد اللفظان عن العالم متضادَّين على غير هذا الوجه . وهو أن يحكم في شيء بحكم ما ، ثم يحكم فيه نفسه بضدّه ، غير أنه لم يعلل أحد القولين . فينبغي حينئذ أن ينظر إلى الأليق بالمذهب والأجرى على قوانينه ، فيجعله هو المراد المعتزم منهما ، ويتأول الآخر إن أمكن " [3] ، إلا أنّ الصورة العملية للتعليل الجدلي كانت هي الأوضح وذلك في كتابيه الخصائص ، وسر الصناعة ، فقد جاءت الاعتراضات في كثير من المسائل ترد التعليل طعناً فيه ، وطلباً لإثباته في صورة سؤال يعقب كل مسألة معترض عليها بعبارة : (فإن قيل) أو (فإن قلت) أو (فإن قال قائل) ، لكن سؤالاً يطرح نفسه في هذا المقام وهو : هل هناك سائل بالفعل أم أنّ هذه الاعتراضات من توقعات ابن جني لما فرضته البيئة العلمية من جدل ونقاش حتى صار يحسب حساب ذلك فيتوخى الاعتراض قبل حدوثه ، أم أن هناك من يناظره ويسأله فعلاً وليس ذلك ببعيد ؛ إنّ النظر في هذا النوع من التعليل عنده لا يعطي دليلاً على أن أمرا معينا كان هو

---

[1] - ينظر النحو وكتب التفسير لإبراهيم رفيدة 79/1 .

[2] - المرجع السابق ، 79/1 .

[3] - الخصائص ، ص 178 .

سبب وجود هذه الاعتراضات ؛ لأن ردوده عليها لا توحي بذلك ؛ فقد يأتي بالاعتراض ثم يرد عليه دون أي تعليق ، مثال ذلك ما وجه إليه من اعتراض على قوله بزيادة الفاء في قولهم : (خرجت فإذا زيد) ؛ لأن الزائد يمكن أن يستغنى عنه لكنه يتعذر ذلك في هذا المثال إذ يصبح (خرجت إذا زيد) وهذا لا يجوز [1] ، فكان جوابه أن قال : " إن الفاء وإن كانت هنا زائدة ، فإنها لازمة لا يسوغ حذفها ، وذلك أن من الزوائد ما يلزم البتة ، وذلك قولهم (افعله آثرًا ما) أي : أول شيء ، فـ (ما) زيادة لا يجوز حذفها ؛ لأن معناه : افعله آثرا مختارًا له معنيًّا به من قولهم : أثرْت أن أفعل كذا وكذا " [2] .

وأحيانًا نجد في رده حدةً يبدو منها عدم الرضا عن السؤال ، أو السائل ؛ من ذلك ما أورده من اعتراض على ما ذهب إليه من أنّ التاء في (تولج) هي بدل من الواو لأن أصل الكلمة (وولج) فهي فوعل من الولوج ، ووجه الاعتراض أنّه قد يقال (دولج) و (تولج) في نفس المواضع مع أنّ الدال مبدلة من التاء المبدلة من الواو ،[3] فكان جواب ابن جني على ذلك أن قال : " هذه مغالطة من السائل ، وذلك أنّه إنما يطرد هذا لو كانوا يقولون (وولج) و (دولج) فيستعملون (دولج) في جميع أماكن (وولج) فهذا لعمري لو كان كذا لكان له به تعلق ، وكان تحتسب زيادة ، فأما وهم لم يقولوا (وولج) البتة كراهة اجتماع الواوين في أول الكلمة ، وإنما قالوا (تولج)، ثم أبدلوا الدال من التاء المبدلة من الواو فقالوا ، (دولج) فإنما استعملوا الدال مكان التاء التي هي في المرتبة قبلها تليها ، ولم يستعملوا الدال موضع الواو التي هي الأصل " [4] ، يظهر من رده أن

---

[1] - ينظر سر الصناعة 233/1 .

[2] - المصدر نفسه والصفحة نفسها .

[3] - ينظر نفس المصدر 102/1 .

[4] - نفس المصدر 102/1 .

سائلاً يتحرى تخطئته أو يحاول الاستهانة من علمه ؛ لذا علق علـــى هـــذا الاعتراض بأنه مغالطة ؛ وكأنه يقصد أنّ ذلك كان لمجرد الاعتراض ، وليس لأن هناك ما يدعو لذلك ؛ لوضوح العلّة عند ابن جني ، وقد يـــورد تســـاؤلات لـــيس الغرض منها الاعتراض أو الطعن في التعليل ، وإنما رغبة في الشرح والتفصيل ؛ مثال ذلك أنّه بعد ما أثبت أن التعريف في (أل) إنما هو للام دون الهمزة [1] ، عرض تساؤلات تفصيلية حوله فسأل لم أفاد التعريف حرف واحد ؟ ، ولـــم كـــان ساكنًا ؟ ، ولم خصت اللام بذلك ؟ ثم لم كان أولاً ولم يأت متأخراً في الكلمـــة ؟ كل هذه التساؤلات لا تشكل اعتراضاً متوقعاً ، ولا حاصلاً بالفعل بل هي أمـــور أراد تفصيلها في هذه المسألة لا غير، ربما لأنه تعود أسلوب السؤال والجواب .

إذًا فإن من الواضح كون هذه الاعتراضات التي ملأت كتابي سر الصناعة والخصائص ، لم تكن من معين واحد ، بل كل ما تقدم يحتمل أن يكون وراء كل اعتراض أو سؤال . هذا عند ابن جني مما يعد جدلاً في الأسلوب وطريقة الطرح ، لكنه يذهب فيه أبعد من ذلك ؛ فأثر الجدل الفلسفي والمنطقي عنده يصـــل إلـــى استخدام مصطلحاته في علوم اللغة وتطبيقها عليها وظلال ذلـــك عنـــده كثيـــرة ، لاسيما في كتاب الخصائص الذي حوى من أبوابه موضوعات فلسفية ومنطقيـــة ؛ من ذلك ما جاء في باب الامتناع من نقض الغرض ، وهو امتناع إدغام الملحـــق في نحو : (جلبب) ، و(شملل) ؛ لأنّ الغرض من الزيادة فيه ، الوصول إلى وزن معين للفعل ، ولو حصل فيه إدغام لانتقض الغرض الذي جيء بالزيادة من أجله [2] ، وهذا ما يعرف في الفلسفة بعدم التناقض ، وهو من الشروط الأساسية التـــي

---

[1] - ينظر سر الصناعة 294/1 .

[2] - ينظر الخصائص ، ص 790 .

يجب أن تتحقق في المعرفة [1] ، ومن آثار المنطق عند ابن جني في التعليل حديثه عن السبب والمسبب في باب الاكتفاء بالسبب من المسبب ، وبالمسبب من السبب ، فجعل منه قوله تعالى : (**فَقُلْنَا اضْرِب بِّعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشَرَةَ عَيْنًا**) [2] .

لم يذكر الضرب في الآية الكريمة ، والذي هو السبب ، واكتفى بالمسبب عنه وهو الانفجار ، ثم علق ابن جني بعد هذا التأويل بأنّه يمكن العكس بأن يكتفي بالسبب عن المسبب ويكون السبب هو القول ، والمسبب هو الضرب ،[3] وفي هذه الحال يمكننا أن نحمل هذا المثال على مصطلح فلسفي آخر وهو عكس النقيض الذي يُعرّف بأنه " عملية منطقية يتم فيها تبديل القضيتين المؤلفتين لأية قضية لزومية – أي مقدمتها وتاليها - " [4] وهذا ينطبق على المثال السابق فقد تم التبديل بين المسبب والسبب بأن اكتفى بالسبب عن المسبب ، فهما القضيتان المؤلفتان لقضية لزومية ؛ لأن السبب يلزم المسبب والعكس صحيح ، والأول هو مقدمة القضية والثاني هو تاليها ، ومن استخدام ابن جني لمعطيات المنطق والفلسفة في التعليل الجدلي استخدامه لمصطلح (العرض) وتطبيقه على اللغة ؛ مثال ذلك أنّه أثبت من خلاله أن الحركة محال أن تكون في المرتبة قبل الحرف ؛ لأنّه محل لها وهي محتاجة إليه لا يمكن وجودها قبل وجوده ؛ لأنها عرض فيه [5] ، والعرض " هو الذي يحل في غيره ولا يقوم بذاته وحده " [6] ، ويقابل العرض

---

[1] - ينظر الموسوعة الفلسفية إشراف روزنتال ، 293 .

[2] - سورة البقرة الآية 60 .

[3] - ينظر الخصائص ، 749 – 750 .

[4] - الموسوعة الفلسفية إشراف روزنتال ، ص 297 .

[5] - ينظر سر الصناعة 37/1 .

[6] - موسوعة الفلسفة لعبد الرحمن بدوي 45/1 .

مصطلح الجوهر وهو ما يقوم بذاته ولا يحل في غيره [1] ، وقد ذكرهما ابن جني مجتمعين في تقسيمه اسم العلم إلى شيئين : " عين ومعنى فالعين : الجوهر؛ كزيد وعمرو . والمعنى هو العرض ؛ كقوله :

* سُبْحَانَ مِن عَلْقَمَةَ الفَاخِرِ * " [2] ، ونرى ابن جني كثيرًا ما يستخدم الفروض في معالجته للمسائل اللّغوية ، فيجعل الفرض في حكم الموجود لفظًا ما دام هناك دليل عليه ، والفروض في أصلها المنطقي لابد ألا تتعارض مع الثوابت العلمية السائدة [3] ، وهذا أمر لم يفت ابن جني ، فهو في استخدامه لهذه العلوم غير اللغوية ، لم يكن كحاطب ليل ، بل كان يتقيد بما جاءت به من شروط ؛ من ذلك ما قاله عن المحذوف إذا دّلت الدلالة عليه ، كان في حكم الملفوظ به ، إلا أن يعترض هناك من صناعة اللفظ ما يمنع منه ،[4] وهو باب في الخصائص يمثل استخدامه للفرض العلمي ، بشرط ألا يتعارض مع الثوابت العلمية التي لابد من احترامها عند وضع أي تخمين أو فرض ؛ مثاله ما جاء حول حديث ابن جني عن حذف المعطوف في قول العرب : (راكب الناقةِ طليحان) ورفضه القول بكون التقدير على حذف المعطوف عليه ؛ أي الناقةُ وراكبُ الناقة طليحان ، وتعليل رفضه أمران يرجعان إلى الصناعة العلمية وما تتطلبه قواعدها وأصولها ؛ فالأمر الأول هو أنّ الحذف يفضي إلى الاتساع ومجاله وسط الكلام وآخره ، وليس له الصدارة فيه، والأمر الثاني : أن القول بحذف المعطوف عليه يقتضي حذف حرف العطف وبقاء المعطوف به ، وهذا من الشاذ [5]، ولنا في باب الدلالة اللفظية

---

[1] - ينظر المعجم الفلسفي لإبراهيم مذكور ، ص 64 .

[2] - الخصائص ، ص 654 .

[3] - ينظر المنطق ومناهج البحث لمحمد نظمي ، ص 61 .

[4] - ينظر الخصائص ، ص 233 .

[5] - ينظر نفس المصدر ، ص 236 .

والصناعية والمعنوية ، مثال آخر حول اعتماد ابن جني على بعض مصطلحات المنطق في التعليل ؛ من ذلك استخدامه لمصطلح (الاستدلال) في إثبات تأخر الدلالة المعنوية عن الدلالتين : اللفظية والصناعية ، لدخولهما في حيز الضروريات ؛ لأنهما من باب المعلوم بالمشاهدة ، أما الدلالة المعنوية فباب معرفتها هو الاستدلال ، وهذا نص ما جاء به في ذلك حيث قال : " وإنّما كانت الدلالة الصناعية أقوى من المعنوية من قبل أنها وإن لم تكن لفظًا فإنها صورة يحملها اللفظ ويخرج عليها ويستقر على المثال المعتَزم بها فلمّا كانت كذلك لحِقت بحكمه ، وجرت مجرى اللفظ المنطوق به ، فدخلا بذلك في باب المعلوم بالمشاهدة ، وأما المعنى فإنّما دلالته لاحقة بعلوم الاستدلال ، وليست في حيّز الضروريات ؛ ألا تراك حين تسمع ضرب عرفت حدثه ، وزمانه ، ثم تنظر فيما بعد ، فتقول : هذا فعل ، ولابد له من فاعل ، فليت شعري من هو ؟ وما هو ؟ فتبحث حينئذ إلى أن تعلم الفاعل من هو وما حاله من موضع آخر لا من مسموع ضرب " [1] ، إنّ الاستدلال من الأفعال الذهنية التي تربط العلاقة بين قضيتين فتحكم بينهما إمّا ضرورة أو احتمالاً ، وهو يكون بالاستقراء والاستنباط [2] ، وفي المثال السابق يعد الاستدلال فيه استنباطيًا ؛ لأنّه ينتقل من مقدمة معينة بواسطة التحليل ، حتى يصل إلى نتيجة معينة ، أمّا الاستقراء فهو الربط بين عدة مقدمات للوصول إلى نتيجة معينة . وقد يلجأ ابن جني إلى إيجاد النظير نموذجًا لما يريد إثباته من قواعد اللّغة وقوانينها ، فيصطنعه من خارج اللغة وتفاصيلها ، مثال ذلك قوله : " ما تنكر أن تكون الحركة تحدث مع الحرف المتحرك البتة ، ثم تأتي بقية حرف اللين التي هي مكملة للحركة حرفًا ، مستأنفة بعد الحركة التي حدثت مع الحرف

---

[1] - الخصائص ، ص697 -698 .

[2] - ينظر المعجم الفلسفي لإبراهيم مذكور ، ص 202 .

البتة ، كما قد نشاهد بيننا من الأشياء ما يصحبه بعض لغيره ، ثم يأتي تمام ذلك البعض فيما بعد ، فلا يلزم من هذا أن يكون ذلك البعض الذي شوهد أولاً مصاحبًا لغيره في حكم البقية التي جاءت من بعده بل يكون الجزء الأول مصاحبًا لما وُجد معه ، والجزء الثاني آتيا من بعده . ونظير هذا رجل له عشرون غلامًا فقدم ومعه منهم عشرة ، ثم وافى بعد استقراره بمن وافى في جملته من غلمانه بقيتهم ، فليس من تأخّر منهم بموجب تأخر من تقدم منهم ، فما أنكرت ما مثّلنا أن تكون الحركة حادثة مع الحرف ، وتكون المدة التي تحدث لإشباع الحركة مستقبلة فيما بعد ؟ " [1] ، إنّ النظير هنا لم يكن لغويًّا ، أي أنّ هذا الحكم له نظير معين في ألفاظ اللغة يمكن أن يُحمل عليه ؛ مثل :(عزويت) الذي لم يَثْبُت أنّ الواو والتاء فيها أصلان ، فمنع أن تكون على وزن (فعويلا) وإنما حملت على وزن(فعليت) لأنّها نظيرة عفريت ونفريت [2] . إنّ النظير في المثال الأوّل إنّما هو مصطنع لتقريب المسألة إلى الذهن عن طريق نموذج مشابه في قبول وجوده من الناحية الذهنية ، وليس لإثبات استعمال لفظ معين أو إثبات وجوده في اللّغة كما في مثال (عزويت) واصطناع النظير في أصله الفلسفي يوضح ذلك إذ هو " عرض خصائص شيء ما، هو موضع دراسة عن طريق نظيره الذي يتم بناؤه بصفةٍ خاصة وفق مجموعة من القواعد المحددة ويسمى هذا النظير نموذجًا " [3] ومن النظريات الفلسفية ما يعرف بنظرية التناهي ، ومفادها أنّ كل شيء يجب أن يكون محددًا بنهاية معينة ولابد أن يخضع لقانون العدد [4] ، استخدم ابن جني هذه النظرية وأضاف إليها أن الشيء إذا وصل النهاية تراجع إلى النقيض منه ، وهو

---

[1] - سر الصناعة 1/39 -40 .

[2] - ينظر الخصائص ، ص 174 .

[3] - الموسوعة الفلسفية إشراف روزنتال ، ص 37 .

[4] - ينظر المعجم الفلسفي لإبراهيم مذكور ، ص 202 .

يذكر أنّ هذا الأمر مأخوذ من غير صناعة الإعراب ، دون أن ينسبه إلى جماعة معينة كما يفعل ذلك فينسب بعض الأفكار إلى أصحاب الكلام أو الفقه ، وهو يرى أن وجوده في صناعة الإعراب يقويها ويؤنسها [1] ، إذًا فدمجه بين هذه العلوم الجدلية واللّغوية كان رغبةً في النهوض باللّغة ودعمها ، وفق ما يمكن أن تستوعبه من هذه العلوم الأخرى ؛ فليس كلما فيها هو صالح للطرح اللغوي ؛ لذا نرى ابن جني حريصًا دائمًا على إيراد الأمثلة مفصلة ، ذاكرًا ما قد تحتمله من اعتراضات ترد ما ذهب إليه ؛ مثال ذلك ما مثل له في رجوع الشيء إذا انتهى إلى ما كان عليه فقال : " وأمّا طريق صناعة الإعراب في مثله ، فقول أبي إسحاق في ذكر العلّة التي امتنع لها أن يقولوا : ما زال زيدًا إلاّ قائما نفي ، ونفي النفي إيجاب ، وعلى نحو هذا ينبغي أن يكون قولهم : ظُلْمة ، وظُلَم ، وسِدْرة وسدر ، و قصعة و قصاع ، وشَفْرة و شفار ، وذلك أن الجمع يحدث للواحد تأنيثًا ؛ نحو قولهم : هذا جمل ، وهذه جمال ، وهذا رجل ، وهذه رجال قد أقبلت ، وكذلك بكر وبِكارة ، وعَيْر وعُيورة وجَريت وأجرية ، وصبيّ وصِبية ، ونحو ذلك ، فلما كانت ظلمة ، وسِدرة وقصعة ، مؤنثاتٍ – كما ترى – وأردت أن تكسّرها صرت كأنك أردت تأنيث المؤنث ؛ فاستحال بك الأمر إلى التذكير فقلت ظُلَم ، وسِدَر وقصاع ، وشفار ، فتراجعت للإيغال في التأنيث إلى لفظ التذكير " [2] ، ولكن هذا الأمر لا يلزم في كل الأحوال ؛ فمثال تأنيث المؤنث حتى استحال إلى المذكر مقبول ، لكن لا يلزم من ذلك أن تذكير المذكر يستحيل إلى مؤنث ؛

---

[1] - ينظر الخصائص ، ص 795 .

[2] - الخصائص ، ص 796 .

وتعليل ذلك عند ابن جني هو كون المذكر هو الأصل ويمكن الرجوع إليه ؛ لأنّه أول الأمر وبدايته [1] ، أما الفروع فلا يجوز الرجوع إليها .

ومن التعليل الجدلي عند ابن جني رفضه وصف مفعولي ظن وأخواتها بأنهما معرفتين ، وإن كان ذلك صحيحًا ؛ إلا أنّه قد يفهم منه احتمال أن يكون لهما حكم غير النصب حال كونهما نكرتين ، ولكن عند القول بأن ظن وأخواتها تنصب مفعولين ، عم ذلك المعرفة والنكرة ، وخرج احتمال تخصيصهما بالمعرفة [2] ، وما حديث التخصيص والتعميم إلا أثر من آثار المنطق على تعليلات ابن جني ؛ منه أيضًا ما جاء به في باب التطوع بما لا يلزم وهو قوله : " جواب من سألك فقال لك : أي شيء عندك ؟ : زيد أو عمرو أو محمد الكريم أو عليّ العاقل . فإنّما جوابه الذي لا يقتضي السؤال غيره أن يجيبه بنكرة في غاية شياع مثلها فيقول : جسم . ألا ترى أنّه قد يجوز أن يكون في قوله : أي شيء عندك ، إنّما أراد أن يستفصلك بين أمرين قد كان يجوز أن يريد منك فصلك بينهما . إلا أن جسمًا وإن كان قد فصل بين المعنيين فإنّه مبالغ في إبهامه فإنّ تطوّعت زيادة على هذا قلت : حيوان وذلك أن حيوانًا أخص من جسم ؛ كما أن جسمًا أخص من شيء فإن تطوّع شيئًا آخر قال في جواب أي شيء عندك : إنسان ؛ لأنّه أخص من حيوان ؛ ألا تراك تقول : كل إنسان حيوان ، وليس كل حيوان إنسانًا ؛ كما تقول : كل إنسان جسم وليس كل جسم إنسانًا " [3] ، يبدو أنّ ابن جني في هذا المثال قد أطلق العنان لفلسفته وابتعد قليلاً عن المنهج المعتدل في المزج بينها وبين اللّغة ، فربما كان يستطيع أن يوضح ما جاء به في هذا الباب وهو ذكر ما لا يلزم ذكره ،

---

[1] - نفس المصدر والصفحة نفسها .

[2] - ينظر الخصائص ، ص 680 .

[3] - نفس المصدر، ص 482 .

بطريقة أسهل وأكثر اختصارًا من هذا المثال الطويل الذي قد يطول على القارئ ويحتاج منه إلى تدقيق كي يخرج به من العموم إلى الخصوص ثم إلى ما هو أخص .

ولكن هذا لا ينفي أننا أمام تمازج متقن بين هذه العلوم التي تذكي الجدل اللّغوي وتثريه ، ويتضح لنا أنّ التعليل الجدلي موجود عند ابن جني بقدر معتدل متناسب يظهر فيه الحرص في الحفاظ على ماهية اللّغة وخصائصها ، وما جاءت به العلوم الجدلية من أفكار وشروط طبقها على اللّغة ، وأستطيع أن أقول إن هذا الأمر قد قام به في الكثير الشائع من مسائله دون إفراط أو تفريط ، يدل على ذلك سلاسة المعالجة للقضايا اللغوية من خلال المصطلحات الجدلية في أسلوب لا يرهق القارئ ولا يشعره بأن شيئًا من خارج اللّغة قد طرأ عليها أو أحاط بتفاصيلها ؛ لأنّه أخذ من هذا النوع من الدراسات الإنسانية أساليب في الاستدلال يستخدمها في موضوعات اللّغة بطريقة تختلف نوعًا ما عما هي عليه في الأصل [1] ، فمن المعروف أنّ الفرع مهما اقترب في حكمه من الأصل يبقى قاصرًا عنه .

إذا فالجدل سمة من سمات التعليل عند ابن جني لا جدال في ذلك ، وهذا أمر لا يعد خروجًا وابتعادًا عن دراسة اللغة في حد ذاتها ، وإن اعتمد في ذلك على معطيات الفلسفة والمنطق ، نلاحظ أنّ تعليله الجدلي لم يكن خالصًا فاللغة هي حجر الأساس في أكثر تعليلاته ما استطاع لذلك سبيلا ، فهو يؤكد فرضيته وتخميناته بالواقع اللغوي من ذلك أن ما جعله فرضًا في موضع هو حقيقة في موضع مماثل نحو قوله : " واعلم مع هذا أن بعض ما ندّعي أصليته من هذا الفن قد ينطق به على ما نّدعيه من حاله وهو أقوى الأدلة على صحة ما نعتقده من

[1] - ينظر دراسات نحوية في الخصائص لابن جني لأحمد ياقوت ، ص 71 -76 .

تصوّر الأحوال الأول – وذلك اللغتان تختلف فيهما القبيلتان كالحجازية والتميمية ؛ ألا ترى أن نقول في الأمر من المضاعف في التميمية – نحو : شُدّ ، وضَـنّ ، وفِرّ ، واستَعدّ ، واصطبّ يا رجل ، واطمئن يا غـلام - : إن الأصـل أشـدُدْ ، واصْنَنْ ، وافرِرْ ، واستعدِدْ ، واصطبِبْ ، واطمأْنِنْ ، ومع هذا فهكذا لغـة أهـل الحجاز ، وهي اللغة الفصحى والقُدمى " .[1]

إنّ كل نوع من التعليل عند ابن جني يكشف عن أسرار لغوية مختلفة ، يتضح من خلالها منهجه التعليلي وأسلوبه فيه ، ويُظهر إدراكه الجيد لمكونات اللغة بكل مستوياتها ؛ لذا فإنّ كل مبحثٍ من هذا الفصل قد حوى الكثير من إضافاته في التعليل ، وكلما تنوع التصنيف في البحث كلما أظهر مزيداً من سمات التعليل عند ابن جني ؛ لذا كان الفصل الثالث في مسائل التعليل .

[1] - الخصائص ، ص 215،216 .

الفصل الثالث

مسائل التعليل عند ابن جني

المبحث الأول:

مسائل التحليل الصوتي

لقي البحث الصوتي في العربية اهتماماً كبيراً من علمائها المتقدمين قبل ابن جني ، وهو قد أقر بروايته عنهم إذ قال :" وأتبع كل حرف منها مما رويته عن حُذّاق أصحابنا وجلّتهم ، وحذوته على مقاييسهم وأمثلتهم " [1] إلا أن إضافاته في هذا العلم لا تنكر ، فقد جمع أصوات العربية في كتابه سر الصناعة وخص كل صوت باهتمامه حيث ذكر كل ما يحيط بالصوت من صفات وأحكام ، وقد تمكن بما أوتي من دقة ملاحظة وحسٍ لغوي عالٍ أن يقدم تصوراً دقيقاً لكيفية حدوث الصوت اللغوي منذ نشأته حتى يخرج من الفم [2] ، وليقرب الصورة ذكر تشبيها عقد بينما يكون في الحلق والفم عند حدوث الصوت وما يكون عند عزف الناي فقال : " شبّه بعضهم الحلق والفم بالناي فإن الصوت يخرج فيه مستطيلا أملس ساذجًا ، كما يجري الصوت في الألف غفلا بغير صنعة ، فإذا وضع الزامر أنامله على حروف الناي المنسوقة وراوَح بين عمله ، اختلفت الأصوات وسمع لكل خرقٍ منها صوت لا يشبه صاحبه ، فكذلك إذا قطع الصوت في الحلق والفم باعتماد على جهات مختلفة كان سبب استماعنا هذه الأصوات المختلفة " [3] لذلك كان حقيقاً بالبحث أن يتناول مسائل ابن جني الصوتية في مبحثٍ يظهر فيه التعليل عنده ضمن تصنيف آخر يضيف ملامح أخرى لم تستدرك فيما تقدم منه وقد اخترت من مسائله الصوتية على سبيل التمثيل لا الحصر خمس مسائل هي :

مسألة الحركات ، ومسألة المجاورة ، ومسألة الإدغام ، ومسألة الصفات ، ومسألة الساكن.

---

[1] - سر الصناعة 1/18،17 .

[2] - ينظر أصوات اللغة محمود عكاشة ، ص 34 .

[3] - سر الصناعة 1/21 .

أولاً : مسألة الحركات :

أولى ابن جني مسألة الحركات اهتمامه ؛ حيث ذهب إلى أنها أبعاض حروف المد واللين ؛ فالفتحة بعض الألف والكسرة بعض الياء والضمة بعض الواو ؛ لذلك سميت الفتحة قديمًا بالألف الصغيرة ، والكسرة بالياء الصغيرة ، والضمة بالواو الصغيرة ، ومن دلائل هذا الأمر عنده كون هذه الحركات إذا أشبعت تحولت إلى الحرف الذي هي بعض منه [1] ، وهي من نفس مخرجها لا تختلف عنها تطابقها في الكيفية من حيث حدوث الصوت وتختلف في الكم من حيث الطول والقصر [2]، و قول ابن جني عن الحركات إنها " أبعاض حروف المد واللين " [3] يؤكد أن هذه الحروف من ضمن الحركات [4] ، ثم إنه قد عدّها سِتَا في باب كمية الحركات من الخصائص [5] ،وهو يرى أنها تحدث بعد الحرف لا قبله ولامعه، ويعلل ذلك بأن " الحرف لا يجامع حرفًا آخر فينشآن معًا في وقت واحد ، فكذلك بعض الحرف لا يجوز أن ينِشأ مع حرف آخر في وقت واحد لأن حكم البعض في هذا جارٍ مجرى حكم الكل " [6] ، ثم إنه فرق بينهما من حيث الأصلية والزيادة، فجعل إعراب الآحاد بالحركات في نحو : زيدٌ ، وزيدًا ، وزيدٍ من غلبة الفروع على الأصول ، وإذا تجاوز العدد الآحاد أعربوا بالحروف نحو : الزيدان ، والزيدين والزيدون ، مع أن الحرف أقوى من الحركة . [7] فهو يرى أن الحركات زوائد ليست أصلا في بناء الكلمة ، يقول في هذا الأمر " ومن ذلك

---

[1] - ينظر سر الصناعة 28،29/1 .

[2] - ينظر علم الأصوات لكمال بسر 425 .

[3] - سر الصناعة 28/1 .

[4] - ينظر علم اللغة العام لكمال بشر ،ص 91 .

[5] - ينظر الخصائص ، ص 712 .

[6] - المصدر السابق ، ص 522 .

[7] - ينظر المصدر السابق ،ص 250 .

حذفهم الأصل لشبهه عندهم بالفرع ؛ ألا تراهم لمّا حذفوا الحركات ونحن نعلم أنها زوائد في نحو لم يذهب ولم ينطلق تجاوزوا ذلك إلى أن حذفوا للجزم أيضا الحروف الأصول ، فقالوا: لم يخش ، ولم يرمِ ، ولم يغزُ " [1] .

ولم يجعل ابن جني كل الحركات العربية في حروف المد واللين وأبعاضها بل أضاف إليها حركات ثانوية تقع بينها منها ألف الإمالة التي هي درجة في النطق بين الألف والياء نحو : عالِم و حاتم ، وألف التفخيم التي هي بين الألف والواو نحو : سلام عليك وقام زيد [2] ، كذلك ما يكون بين الحركات القصار كأن يشوب الفتحة شيء من الكسرة أو أن ينحى بالضمة نحوهما أو أن يشوب الضمة شي من الكسرة ، و لا يمكن أن يشوب الكسرة و الضمة شيء من الفتحة [3] ؛لأن " بين الياء والواو قربًا ونسبًا ليس بينهما وبين الألف ؛ ألا تراها تثبت في الوقف في المكان الذي تحذفان فيه وذلك قولك : هذا زيد ، ومررت بزيد ، ثم تقول ضربت زيدا، وتراهما تجتمعان في القصيدة الواحدة ردفين نحو قول امرئ القيس :

قَدْ أَشْهَدُ الغَارَةَ الشّعْوَاءَ تَحْمِلُنِي

جَرْدَاءُ مَعْرُوفَةُ اللّحْيَيْنِ سُرْحُوب " [4]

بهذا التقارب بين الواو والياء وابتعادهما عن الألف كانتا كالحرفين المتقاربين في المخرج [5]. وقد علق على هذا النوع من الحركات كمال بشر بأنها " أثر من

---

[1] - الخصائص ،ص 250 .

[2] - ينظر سر الصناعة 58/1 .

[3] - ينظر المصدر السابق 60/1 .

[4] - سر الصناعة 31/1 .

[5] - ينظر نفس المصدر والصفحة نفسها .

آثار اللهجات المحلية القديمة ، ودراسة هذه الحركات تحتاج إلى بحوث مستقلة ".
(1)

والحركات في العربية محل تغيير وتبديل ، يحل بعضها محل بعض، وقد عبر ابن جني عن هذا الأمر في باب أسماه " باب في هجوم الحركات على الحركات " [2] ، وهو على ضربين : أحدهما يكون بين حركتين متفقتين والثاني تختلف فيه الحركتان ، فتهجم الطارئة على سابقتها وتحل محلها ؛ مثال الضرب الأوّل وهو ما اتفقت فيه الحركتان قولهم : هم يغزون والأصل فيه يغزوون ؛ اجتمعت واوان فأسكنت الأولى ، وحذفت لاجتماع ساكنين ثانيهما واو الضمير بعدها ، ثم انتقلت ضمة الواو التي حذفت بعد تسكينها إلى عين الكلمة التي هي الزاي ، وحلت محل الضمة الأصلية ، ولابد من هذا التقدير وهو كون ضمة الزاي منقولة من الواو المحذوفة ، وليست هي الحركة الأصلية ؛ وذلك ليتساوى الحكمان في حال اختلفت الحركتان وظهر التغيير فيها وهو النوع الثاني من هجوم الحركات على الحركات ، فقد تختلف الحركة الأصلية عن الطارئة نحو : يقضون ، فهي في الأصل : يقضيُون ، عين الكلمة مكسورة ولامها مضمومة ، والتي هي الضاد والياء ، أسكنت الياء ثم حذفت وانتقلت حركتها إلى الضاد فهجمت على الكسرة واحتلت موضعها [3] .

ثانيا: مسألة المجاورة :

وهي أن يأخذ اللفظ حكمًا لا لعلة سوى مجاورته للفظٍ يأخذ الحكم نفسه ، وقد عقد ابن جني بابًا في الخصائص أسماه باب الجوار حيث قال : إنّه على

---

[1] - علم اللغة العام كمال بشر ،ص 192 .

[2] - الخصائص ، ص 723 .

[3] - ينظر المصدر السابق ، ص 732 ، 724 ، 725 .

ضربين : أولهما تجاور الألفاظ ، وثانيهما تجاور الأحوال ، [1] إلا أنّ ما يهتم به البحث منهما هو تجاور الألفاظ وهو أيضًا على ضربين :

الأول منهما جوار المتصل ، **والثاني** جوار المنفصل ، من أمثلة الأول إجازة النقل في حركة الإعراب إلى ما قبلها عند الوقف مثل : هذا بكُرْ ، ومررت ببكِرْ [2] ؛ لأن الحركة عندما جاورت عين الكلمة جاز أن تنتقل إليها وهي في ذات الوقت ما زالت موجودة تدل على الإعراب لمجاورتها اللام ، ومنه كذلك : شابّة ودابّة ، فجوار حرف المد للحرفين المدغمين اللذين أولهما ساكن والثاني متحرك يلتقي ساكنان أولهما، حرف المد وثانيهما أول المدغمين ، إلا أن الاعتماد بالمد في الألف كان بمثابة تحريك الحرف المدغم ، فتأثر به لمجاورته له وهذا من مجاورة الحركة للحرف [3] . أما الضرب الثاني وهو جوار المنفصل فمثل له بما ذهب إليه جمهور النحاة في قولهم : هذا جحر ضب خرب [4] ، على أن الجر في (خرب) لمجاورته (الضب) ؛ لأنه وصف للجحر لا للضب ، أما ابن جني فلم ير ذلك ، وكانت له نظرة في هذا الأمر ربما من المناسب ذكرها في هذا المقام.

يرى ابن جني أن الخفض على الجوار ليس الوصف الصحيح للعلّة في جر (خرب) وإنما العلة أنّ هناك تقديراً للكلام يقول : إن أصل الجملة (هذا جحر ضبٍّ خرب جُحره) فحذفت كلمة جحر الثانية ، ونابت عنها الهاء التي أخذت حكم الرفع من المحذوف ، ثم أضمرت في (خربٍ) أي أنّ كلمة (خرب) أضمرت عائدًا على جُحر ؛ لذا أتبعت في الخفض كلمة (ضب) ، وإنْ كانت وصفاً لجحر ، لاشتمالها على ضمير عائد على (جحر) مثال ذلك : مررت

---

[1] - ينظر المصدر السابق ، ص 781 .

[2] - ينظر الخصائص ، ص 782 .

[3] - ينظر نفس المصدر والصفحة نفسها .

[4] - ينظر نفس المصدر ، ص 782 .

برجل قائم أبوه ، أتْبِعت (قائم) في الخفض لفظ (رجل) وإن كانت تخص (أبوه) [1] ؛ لما في اللفظ من ضمير يخص الرجل . [2]

وقد علل غير هذه المسألة بنفس التعليل في قول امرئ القيس :

" كَبِيرُ أُناسٍ فِي بِجادٍ مُزَمَّلِ

فقد يكون أيضا على هذا النحو من الجوار فأما عندنا نحن فإن أراد : مزمّل فيه ؛ فحذف حرف الجرّ ، فارتفع الضمير ، فاستتر في اسم المفعول " [3] ومن تجاور المنفصلين ما أجري مجرى المتصل نحو قولهم : هالله ذا ، إذ أجرى الإدغام فيه مجرى دابّة وشابّة ؛ [4] من حيث إن الاعتماد في المد بالألف خفف من وطأة التقاء الساكنين ، إذ جعل الأوّل من الحرفين المدغمين كأنّه متحرك ، ومما علله ابن جني بالمجاورة : النصب للفعل المضارع المسبوق بـ (لم) في قول الراجز :

مِنْ أيِّ يَوْمَيَّ مِنَ المَوْتِ أَفِرُ

أَيَوْمَ لَمْ يُقْدَرَ أَمْ يَوْمَ قُدِرْ

فالصحيح المطرد في (يقدر) أن يجزم بلم وعلامة جزمه السكون ، إلا أنّه جاء منصوبًا فقيل : إن هناك نونا خفيفة بعده محذوفة للضرورة ، ثم بقيت الفتحة على الراء وهذا الأمر مردود ؛ من حيث إنّ النون لا تحذف إلا إذا كان ما بعدها ساكنا ، فوجد ابن جني المخرج من هذا الخلاف وعلله بأن الراء كانت في الأصل

---

[1] - ينظر نفس المصدر ، ص 171 .

[2] - ينظر نفس المصدر و الصفحة نفسها في الهامش ، فـ (خربٍ) عند ابن جني نعت سببي والنعت السببي يتبع ما قبله في الإعراب وما قبله مجرور ، فالجر عنده ليس على الجوار وإنّما بالتبعية .

[3] - الخصائص ، ص 782، 783 .

[4] - ينظر نفس المصدر والصفحة نفسها.

مجزومة إلا أنّها جاورت الهمزة وهي مفتوحة ، والعرب تجرى الحرف الساكن مجرى المتحرك إذا جاوره [1] .

ثالثاً: مسألة الإدغام :

يعرفه ابن جني بأنّه " تقريب صوت من صوت " [2] وهو على ضربين:

أ - الإدغام الأكبر :

وهو نوعان : فالأول يلتقي فيه المثلان فيدغمان ويكون الأول منهما على ضربين : إما ساكن أو متحرك ، مثال الأول الطاء الأولى من قطّع ، وكذلك الكاف الأولى من سكّر ، ومثال الثاني المتحرك دال شدّ حال كونها فعلاً .

أما النوع الثاني من الإدغام الأكبر فيكون بالتقاء المتقاربين فيقلب أحدهما إلى لفظ الآخر ثم يدغم فيه مثال ذلك (وَدٌّ) أصل الإدغام في الدال : تاء ودال ، ادغمتا لتقاربهما في المخرج ، وذلك في اللغة التميمية [3] ؛ رغبة في بذل جهد أقل عند الكلام ، يوضح ذلك ابن جني بقوله : " ألا ترى انّك في قطّع ونحوه قد أخفيت الساكن الأوّل في الثاني حتى نبا اللسان عنهما نبوة واحدة ، وزالت الوقفة التي كانت تكون في الأوّل لو لم تدغمه في الآخر ؛ ألا ترى أنك لو تكلفت ترك إدغام الطاء الأولى لتجشمت لها وقفة عليها تمتاز من شدّة ممازجتها للثانية بها ؛ كقولك قطْطع وشكْكَر ، وهذا إنما تحكمه المشافهة به فإن أنت أزلت تلك الوقيفة والفترة على الأول خلطته بالثاني فكان قربه منه وإدغامه فيه أشدّ لجذبه إليه وإلحاقه بحكمه " [4] ، وهو يبرر في موضع آخر كون تقريب الحرف من الحرف

---

[1] - ينظر سر الصناعة 78/1 .

[2] - الخصائص ، ص 783.

[3] - ينظر الخصائص ، ص 399 .

[4] - الخصائص ، ص 399 .

ضربٌ من الإدغام ؛ لأنه مما تستخف به الألفاظ ، ولكن هذا التقريب بين الحرفين لا يصل إلى أن يكون أحدهما من مخرج الآخر تفاديا لأمرين :

أحدهما : أن يدغم ما تباعد مخرجهما وهذا لا يكون .

ثانيهما : تفاديا لما يوجبه قربهما إذا صارا من مخرج واحد ، وهو الإدغام ، فإذا لم يدغما يرجع بهما عن الغاية من التقريب وهي الاستخفاف [1] .

قد يجتمع من الأصوات ما يوجب الإدغام لكنّ أمرًا يمنع ذلك مثل " امتناعهم من إدغام الملحق ؛ نحو جلْبب ، وشمْلل، شرْبب ورِمدد ومهدد وذلك أنك إنما أردت بالزيادة والتكثير البلوغ إلى مثال معلوم ، فلو أدغمت في نحو شرْببْ ، فقلت : شربَّ ، لانتقض غرضك الذي اعتزمته : من مقابلة الساكن بالساكن ، والمتحرك بالمتحرك ، فأدّى ذلك إلى ضدّ ما اعتزمته ، ونقض مارمته فاحتُمل التقاء المثلين متحركين " [2]

ب - الإدغام الأصغر :

يرى ابن جني أن الإدغام هو تقريب الصوت من الصوت فكل ما تحقق فيه هذا الشرط كان من الإدغام ؛ لذلك جعل الإمالة من الإدغام الأصغر ؛ لأنها "إنّما وقعت في الكلام لتقريب الصوت من الصوت ، وذلك نحو عالم ، وكاتب وسعى وقضى واستقصى ؛ ألا تراك قربت فتحة العين من عالِم إلى كسرة اللام منه بأن نحوت بالفتحة نحو الكسرة فأملت الألف نحو الياء " [3] .

ومن الإدغام الأصغر ما يوجب قلب تاء (افتعل) إلى طاء إذا وقعت فاؤه صادًا أو ضادًا ، أو طاءً في نحو : اصطبر واضطرب [4] ، هذا هو المطرد في

---

[1] - ينظر الخصائص ، ص 458 .

[2] - نفس المصدر ، ص 790 .

[3] - نفس المصدر، ص 400 .

[4] - ينظر نفس المصدر والصفحة نفسها.

هذا الباب رغبة في التوافق بين أصوات الكلمة الواحدة بتقريب أحدها من مخرج الآخر ولكن قد يجب هنا الإدغام بين الصوتين دون أن يكون هذا الأمر مقصـــودًا وذلك إذا وقعت فاء (افتعل) طاء فعند قلب التاء طاءً ، تجتمع الفاء والتاء طـــائين الأولى ساكنة والثانية متحركة فيجب عندها الإدغام التقاطا كما يقول ابن جنـــي ، أي : دون قصد للإدغام أو اطرادٍ لعلة فيه [1] .

ومنه أيضًا قلب السين إلى صاد إذا وقعت قبل الحرف المستعلي كقولهم في سقت: صُقت ، والسوق : الصُوق ، ومنه قـــولهم فـــي مصـــدر : مـــزدر وفـــي التصدير: التزدير بتقريب الصاد من الدال بقلبها زايًا [2] ، والتغيير قد يقصد بـــه التقريب وقد يقصد به الإدغام ؛ من ذلك أنّ الأصل في (ستّ) سدس فقلبت السين إلى تاء تقريبًا بينها وبين الدال فأصبحت (سدت) من غير إدغام ، ثم قلبت الـــدال إلى تاء وهذا لقربها منها ثم أدغمت التاء في التاء فأصبحت (ستّ) . [3] هذا بعض ما جاء عن ابن جني من أمثلة توضح ما قصده بالإدغام الأصغر من ذلك قوله : " جميع ما هذه حاله مما قرِّب فيه الصوت من الصوت جارٍ مجرى الإدغـــام بمـــا ذكرناه من التقريب وإنما احتطنا له بهذه السمة التي هي الإدغام الأصـــغر ؛ لأن في هذا إيذانًا بأن التقريب شامل للموضعين ، وأنّه هو المراد المبغيّ فـــي كلتـــا الجهتين فاعرف ذلك " [4] .

رابعًا : مسألة الصفات :

بعد حديث ابن جني عن عدد الحروف ، والحركات في العربية اختـــار أن يتحدث عن أنواع الحروف وأقسامها وهذا التصنيف هـــو حســـب صـــفات هـــذه

---

[1] - ينظر الخصائص ،ص400.

[2] - ينظر المصدر السابق ، ص 401 .

[3] - ينظر نفس المصدر السابق والصفحة نفسها.

[4] - المصدر السابق ، ص 402 ، 403 .

الحروف، وهو في ذلك قد يتحدث عن الموصوف كما في الجهر والهمس ، وقد يتحدث عن الصفة كما في الاستعلاء والانخفاض ، وأول هذه الصفات ما جاء في حديثه عن الأصوات المجهورة والمهموسة التي اعتمد في تصنيفها أساسًا على طريقة مرور الهواء في جهاز النطق كحال غيره من المتقدمين [1] ، وقد عرّف المجهور بأنّه : " حرف أشبع الاعتماد في موضعه ، ومنع النفس أن يجري معه حتى ينقضي الاعتماد ويجري الصوت " [2] والمهموس عكس المجهور ؛ لإضعاف الاعتماد فيه حتى يتمكن النّفس من المرور أثناء نطق الصوت [3] ، وقد جمع الأصوات المهموسة في قولهم :(ستشحتك خصفة) ، أما الأصوات المجهورة فهي غيرها من الحروف ، والتقسيم الثاني للحروف هو من حيث الشدة والرّخاوة وما يتوسطهما ؛ فالشديد هو " الحرف الذي يمنع الصوت أن يجري فيه " ، [4] وقد جمع أصوات الشدة في قولهم : (أحدث طبقك) و (أجدك طبقت) وعلى العكس منه الرّخو لجريان الصوت فيه ، أما الأصوات التي تتوسط الشدة والرخاوة فقد جمعها في قولهم : (لم يّرْوعنّا) ، والرخوة ما تبقى من الحروف ، ثم تحدث بعد ذلك عن أصوات الإطباق والانفتاح فعرّف الأوّل ، ولم يعرف الثاني ؛ فالإطباق هو" أن ترفع ظهر لسانك إلى الحنك الأعلى مطبقًا له " [5] ، والأصوات المطبقة هي : الضاء والطاء والصاد والظاء ، وما عداها من الحروف صفته الانفتاح [6] ،ومن تصانيف الحروف حسب الصفات الاستعلاء والانخفاض

---

[1] - ينظر علم الأصوات العام لكمال بشر ، ص 176 .

[2] - سر الصناعة ،ص67 .

[3] - ينظر سر الصناعة ، 67/1 .

[4] - المصدر السابق، 68/1.

[5] - المصدر نفسه والصفحة نفسها.

[6] - ينظر نفس المصدر والصفحة نفسها.

فالاستعلاء : " أن تتصعد في الحنك الأعلى " [1] وأصواته هي الخاء والغين والقاف والضاء والطاء والصاد والظاء وغيرها من الأصوات منخفض ، وقد يجمع بعض الأصوات بين صفتين فيوصف بأنّه مستعلٍ مطبق وهي : الضاء والطاء والصاد والظاء [2] .

وأما الانخفاض فلك أن تفهم أنّه عكس الاستعلاء ؛ لأن ابن جني لم يعرفه وقد ذكر غير هذا التصنيف في حديثه عن الصفات فقسم الأصوات من حيث الصحة والاعتلال ، ثم إلى الحركة والسكون وإلى الأصل والزيادة ، ثم ذكر من الصفات ما ينفرد به صوت بعينه كالانحراف في صوت اللام والتكرار في صوت الراء ، ثم انتقل إلى صفات قد تلحق الصوت عند استعماله كأن تضغط مواضع القاف والجيم والطاء والدال والباء عند الوقف ؛ لأنه لابد من إحداث صوتٍ عند الوقف عليها وهذا الصوت يسمى القلقلة ، وقد تختلف درجاتها عند العرب من لهجة إلى أخرى ، فقد يحصل ضغط في مخرج الصوت لكنّه أقل من الضغط عند القلقة وذلك في أصوات الزاي والظاء والذال والضاء ، فيكتسب الصوت بذلك صفة النفخ وهي كالقلقة من حيث اختلاف قوتها بين لهجة وأخرى ، وتنفرد الهمزة بأنها مهتوته لضعفها وخفائها ، ومن الأصوات ما تكتسب صفتها من أعضاء نطقها كما في أصوات الذلاقة ؛ لأنه يعتمد على صدر اللسان وطرفه الذي يسمى الذلق ؛ لذلك سميت بحروف الذلاقة وهي : اللام ، والراء ، والنون ، والفاء ، والياء ، والميم وغيرها من الحروف توصف بأنها مُصْمَتة [3] .

من الواضح أن ابن جني في هذه المسألة على غير عادته من التفصيل والتعليل ؛ لأن حديثه عن الصفات كان يتسم بالاقتضاب ، وندُر التعليل فيه مقارنة

---

[1] - نفس المصدر والصفحة نفسها.

[2] - ينظر المصدر نفسه والصفحة نفسها .

[3] - ينظر المصدر نفسه 70/1.

بأسلوبه في غير ذلك ؛ لأنه عادة يعلل عند كل قول وتوضيح ، بل قد يعلل حتى سبب حديثه عن مسألة ما في باب معين ، لكنّه في هذه المسألة كان يسرد الصفات ويعرف أصواتها باختصار، من ذلك أنّه لم يوضح ما يقصد بالاعتماد الذي يشبع عند مخرج الحرف ، هل هو ازدحام الهواء أسفل الحنجرة عند النطق بالصوت أم غير ذلك [1] ، أم يقصد به عملية إنتاج الصوت منذ خروج النفس من الرئتين إلى حين وصوله إلى الهواء الخارجي [2] ؛ لأن صفة الجهر تتحقق أثناء هذه العملية فلا يدرك هل يقصد بها كل هذه المراحل ، إلا أنّ أمرًا يرد هذا القول وهو تحديد العلماء بعد سيبويه موضع اقتطاع الصوت وهو أقصى الحلق [3] ، وصفة الصوت تتحقق في الموقع أكثر مما تتحقق في الحرف [4] ، هذا ما جعل بعض المحدثين يصف تعريف القدامى للجهر بأنه ترديدٌ للألفاظ خالٍ عن أي شرحٍ أو توضيح ، [5] بل هو مثيرٌ للجدل لما فيه من الشُبه التي استعصي حلها ، [6] كذلك مما جاء دون تعليل تعريفه الإطباق دون الانفتاح والاستعلاء دون الانخفاض ، وإن كان واضحًا أنهما عكس الإطباق والاستعلاء ، لكنه عرّف غيرهما من الصفات بكونها عكس سابقتها كالمهموس عكس المجهور ، والرخو عكس الشديد .

مهما يكن من أمر فإنَّه ليس لنا أن نحكم بالغموض في هذه المسألة عند ابن جني وغيره مما تقدمه من علماء العربية من خلال مفهوم المحدثين ، ذلك ليس

---

[1] - ينظر مخارج الأصوات العربية وصفاتها بين المتقدمين والمتأخرين لصالح سليم ، ص 13 .

[2] - ينظر الأصوات اللغوية لأنيس ، ص 124 .

[3] - ينظر مخارج الأصوات العربية وصفاتها بين المتقدمين والمتأخرين لصالح سليم ،ص 15.

[4] - ينظر مناهج البحث في اللغة تمام حسان ، ص 123 . .

[5] - ينظر الأصوات اللغوية لأنيس ، ص 123 ، وينظر علم الأصوات لكمال بشر ،ص 176 .

[6] - ينظر مدخل إلى علم اللغة لرمضان عبد الثواب،ص 39 .

بالأمر السليم بل يجب أن يراعى في دراستها عندهم دلالة مصطلحاتهم ، حيث كثيرًا ما يربطون بين المعنى اللغوي والاصطلاحي. [1]

خامسًا : مسألة الساكن :

يعرفه ابن جني بقوله : " فالساكن ما أمكن تحميله الحركات الثلاث نحو كاف (بَكْر) ، وميم (عَمْرو) ؛ ألا تراك تقول بَكَر وعَمَرو ، وبَكِر وعَمِرو ، وبَكُر وعَمُرو ، فلما جاز أن تحمّله الحركات الثلاث علمت أنّه قد كان قبلها ساكنًا " [2] ، فقبوله الحركات الثلاث ، دليل على أنّه لم يكن إحداها ، وإذا لم يكن يحمل إحدى هذه الحركات ، فلن يكون إلا ساكنًا ، وهي إذ تكون طارئة عليه يدل ذلك على أنّ الأصل في الحروف السكون ، وقد جاء حديثه عن الساكن في الخصائص أكثر تفصيلاً ؛ إذ ذكر أنّه على ضربين : ساكن يمكن تحريكه ، وآخر لا يمكن تحركيه [3] ، أما ما جاء به في سر الصناعة فلم يشمل إلا أحد هذين الضربين وهو الساكن الذي يمكن تحريكه ، وهذا واضح من دخول جميع الحركات عليه ، وهو يشمل كل الحروف ما عدا ألف المد الساكنة ، أما الساكن الذي لا يمكن تحريكه فهو هذه الألف كما في كتاب ، وباع .

ثم قسم الساكن الذي يمكن تحريكه إلى ضربين أولهما : ما بني على السكون ، فهو يقبل الحركة ، لكن اختير له في البناء أن يكون ساكنًا ؛ لأنّ الحروف إما ساكن أو متحرك ، وهو يأتي أولاً كما في : (اصْبر) إذ لا يبتدأ بساكن فجيء بهمزة الوصل قبله ، ويكون حشوًا وطرفًا كما في كاف (بكْر) ولام (هَلْ) ثانيهما : ما كان متحركًا ثم سُكِّن ، [4] ويبدو من كلام ابن جني أن طريق

---

[1] - ينظر مخارج الأصوات العربية وصفاتها بين المتقدمين والمتأخرين لصالح سليم ،ص 13.

[2] - سر الصناعة 36/1 .

[3] - ينظر الخصائص ، ص 529 .

[4] - ينظر نفس المصدر و الصفحة نفسها.

هذا الضرب هو الجواز ، وليس كما جاء فيما يبنى على السكون ؛ فالإسكان فيه يمثل شكل بنية الكلمة ، ولا يمكن تغييره ؛ لأنّه قد تتغير الصيغة فيتغير المعنى ، أما ما كان متحركًا ثم سكن فقد علّق عليه بقوله : " فلك فيه الإسكان تخفيفًا ، وذلك كقولك في عَلِم : قد عَلْم ، وفي ظُرف : قد ظرْف وفي رَجُل : رَجْل ، وفي كِبد : كبْد " [1] فقوله (لك فيه الإسكان) يدل على أن لك أن تسكّن وألاّ تسكّن ؛ لأنّ الغرض من التسكين التخفيف وهي علّة كثيرًا ما تُقدّر من قبل مستعمل اللّغة ؛ ليقلل من الجهد المبذول ، وهي من حيث الوجوب والجواز تختلف من موضع لآخر، حسب الثقل الناتج من ترك التخفيف في موضعها ، وفي المثال السابق لا يؤثر ترك التخفيف كثيرًا وليس الثقل الناتج عن تركه بقدر يحكم بوجوب التسكين فيه ؛ لذا يُفهم ضمنا أن التسكين ليس بواجب بل ممكن جائز .

السكون يعد استراحة للناطق من توالي الحركات ؛ لأنّه في الحقيقة النطقية يعد سلب الحركة من الحرف ، وهذا يؤدي إلى بذل جهد أقل من المتكلم ، ومظاهر ذلك في التعليل عند ابن جني كثيرة ؛ لوعيه بمقاصد العرب في أحكامهم ؛ من ذلك ما جاء حول قوله – عز وجل - (**لَكِنَّا هُوَ اللهُ رَبِّي**) [2] فالأصل في (لكنّا): لكن أنا ، فحذفت الهمزة تخفيفًا ، ونقلت حركتها إلى النون من (لكن) فأصبحت (لكنَنَا) فلما التقى مثلان متحركان استُثْقِل ذلك فَسُكِّن الأوّل وأدغم في الثاني ، [3] فكان على هذه الصورة من النطق ؛ لأن توالي الحركات في التركيب الواحد يعد ثقلا فيه ؛ من ذلك تعليل تسكين لام الفعل حال اتصاله بالضمير المرفوع نحو : (ضَرَبْتُ) فجعلوا ضمير الفاعل كالجزء الواحد من الكلمة وهو ثقل فيها ، فسكن لام الفعل تخفيفًا ، وكلما زادت بنية الكلمة وكثرت فيها

---

[1] - المصدر السابق ، ص 530 .

[2] - الكهف الآية 37.

[3] - ينظر الخصائص ، ص 693 .

الحركات ، كلما كان التسكين واجبًا أكثر منه في موضع آخر كما في اجتماع خمس متحركات في نحو : خرجْتُما [1] ، والساكن وإن كان مساحة للاستراحة عند النطق ؛ فإنّ ذلك بقدر ؛ فلا يجمع بين ساكنين لا في كلمة واحدة ولا في كلمتين ؛ لأنّه يكون بذلك علّة للتغيير بالحذف أو الإتباع في الحركات ؛ من ذلك التقاء الساكنين في (مُذُ الْيوم) كانت الذال في الأصل ساكنة لكن عندما التقت باللام الساكنة حُرّكت بالضم ، وتعليل الضم أنّه الأصل فيها لأن صيغتها الأولى هي (مُنْذُ) الذال فيها مضمومة ، ويعلق ابن جني أو يزيد تعليله شرحًا وتفصيلاً بقوله : إنّ الضم في هذه الذال هو الأصل الأقرب [2] ؛ لأن أول أحوالها كان السكون ، وإنما ضمت لالتقاء الساكنين: سكونها وسكون النون قبلها فأصبح الضم كالأصل فيها ، فحملت (مُذ)على ذلك وحركت بالضم أيضا قياسا على الضمة في الأصل الأقرب ، ويرى ابن جني أن الساكنين إذا التقيا في الكلمة الواحدة حرك الثاني وهذا ما حصل في (منذ) أصل (مذ) ، وذكر منه أمْسِ ، وجيْرِ ، وأيْنَ، أما إذا كانا من كلمتين نحو : قد انقطعَ ، وقم اللّيل ، فيتخلص من التقائهما بتحريك الأول منهما ،[3] وربما كان الخيار في تحريك الثاني الساكن من الكلمة الواحدة أن أكثر ما يلتقي فيه الساكنان في الكلمة الواحدة من الثلاثي ، فإذا سكن الثاني اختل التركيب من حيث انسجامه ؛ لأن أعدل التراكيب الثلاثي ساكن الوسط فيكون بذلك معتدلاً من حيث الحركة والسكون ، يبدأ بمتحرك ثم ساكن ، تم متحرك فيحسن بذلك التركيب ويسهل نطقه .

كل ما سبق من أمثلة في مسألة الساكن توضح أهميته و إن كان ظاهره السلبية وعدم الحركة ؛ لكنّ تأثيره فيما حوله من الحروف يوضح أهميته التي

---

[1] - ينظر المصدر السابق ، ص 257 .

[2] - ينظر الخصائص ، ص533 .

[3] - ينظر المصدر السابق ، ص 767 .

تحدّث عنها من المحدثين : كمال بشر ، فأنصف الساكن ونظر إليه من جهة القيمة الوظيفية ، لا من جهة النطق فقال : " يمكن أن نحسب السكون حركة .إن السكون نطقًا لا شيء phonatica lly nothing ، ولكن له وظائفه الخاصة به التي تعدل وظائف الحركات المعهودة ، إنّه حركة سالبة نطقًا إيجابية قيمة ووظيفة ، إنّه يتبادل المواقع والوظائف مع الحركات المعروفة ، له دور في بناء الصيغ ، وله دور مهم في الإعراب . ففي الصيغ هناك فعل (بفتح العين أو كسرها أو ضمها) وهناك فعل بسكونها ، وفي الإعراب هناك رفع للمضارع الصحيح الآخر بالضمة و نصب له بالفتحة وجزم له بالسكون ، والكلمات بعضها مبني على الضم أو الكسر أو الفتح وبعضها مبني على السكون . وقد كان ابن هشام على صواب حين حسب السكون حركة رابعة تنضم إلى الفتحة والكسرة والضمة . لله درّة " [1] ، إنّ النظرة الوظيفية للمكونات اللغوية لم تكن مهملة عند ابن جني وإن غاب المصطلح في عصره ، فمظاهره قد تعددت في تعليلاته وما مسألة الساكن إلا إحداها .

[1] - علم الأصوات كمال بشر ، ص 456 ، 457 .

المبحث الثاني :

مسائل التعليل الصرفي

لقد كلف ابن جني بمسائل التصريف كلفا كبيرا ، فهو لغوي حاذق في كل مستويات اللغة ؛ إلا أن مسائل التصريف هي الأقرب إلى نفسه " لأنه ميزان العربية ، و به تعرف أصول كلام العرب من الزوائد الداخلة عليها " [1] ،يظهر هذا الأمر في كثرة التدريبات الصرفية عنده ؛ فالخصائص مثلا ليس كتابا في التصريف لكن مسائله قد تخللت جل الكتاب تناولها في أسلوب لا يخلو من البراعة [2] ، والدقة والرصانة ، ليس ذلك فحسب بل يعد كتاب الخصائص محاولة لوضع القوانين العامة والكلية لهذا العلم التي وصفها شوقي ضيف بأنها رائعة [3]، فما قدمه في هذا الكتاب جدير أن يكون " أساسا لفهم المنهج العربي في الدرس الصرفي " [4] ، وبعيدا عن الخصائص نجده قد جمع آراء المازني الصرفية ومسائله في كتاب وسمه بالمنصف في شرح التصريف، كما أن كتابه التصريف الملوكي يعد رؤية جديدة لترتيب موضوعات الصرف بشكل أدق مما هو عليه ترتيب سيبويه والمازني [5]، وهذا يشهد بعبقريته ورؤيته العميقة ، وقدرته على التأصيل والتأسيس لعلوم اللغة بكل مستوياتها ، لاسيما الدرس الصرفي الذي كان علمه به " أقوى وأكمل من علمه بالنحو؛ وسببه أنه كان يقرأ النحو بجامع الموصل، فمر به أبو علي الفارسي ، فسأله من مسألة في التصريف، فقصر فيها، فقال له أبو علي: زببت قبل أن تحصرم ، فلزمه من يومئذ مدة أربعين سنة ، واعتنى بالتصريف " [6] وبما أن البحث يسعى إلى تناول التعليل عند ابن جني بشكل أدق وأوسع كان هذا المبحث الذي جمع بعض مسائل التعليل الصرفي المشتركة بين الأسماء والأفعال ؛ لأنه " لم

---

[1] - المنصف لابن جني 2/1 .

[2] - ينظر المسائل الصرفية عند ابن جني لعزة الشيباني ، ص 2 .

[3] - ينظر المدارس النحوية شوقي ضيف ، ص 267 .

[4] - فقه اللغة لعبدة الراجحي ، ص 149 .

[5] - ينظر الطريف في علم التصريف لعبد الله الأسطى ، ص 19 .

[6] - بغية الوعاة للسيوطي ، ص 126/2.

يعن بمباحث الأسماء ، والأفعال عنايته بالمباحث المشتركة بينهما " [1]؛ لذا جاءت مسائل هذا المبحث في

الإبدال ، و الإعلال ، و القلب المكاني ، و الزيادة و الأبنية وهي على النحو الآتي :

أولا : الإبدال :

" هو جعل مطلق الحرف مكان آخر " [2] ، والغرض منه تمييز ما يبدل من الحروف إبدالا شائعا دون المدغم منها ؛ لأنه ينطبق على جميع حروف المعجم ما عدا الألف [3] ، ومن مظاهره جعل تاء افتعل بدلا من الفاء المحذوفة نحو قولهم : تقى يتقي ، والأصل فيها : اتقى يتقي ، على وزن (افتعل ، يفتعل) التاء الأولى المدغمة في (اتقى) هي فاء الفعل ؛ حذفت الفاء فجعلوا تاء افتعل بدلا منها وهي على مثال (تعل) . لم يخض ابن جني في هذا المثال في التفاصيل ؛ فهو لم يبين أن التاء التي هي فاء الفعل المحذوفة منقلبة في الأصل عن الواو ، فالمحذوفة هي الواو وليست التاء ، ربما لم يذكر ذلك لوضوحه في نظره ، أو لأن المقام ليس لشرح أصلية التاء من عدمه ؛ لأن هذا الأمر لا يخفى عليه فهو قد ذكره في سر الصناعة حيث قال : " قد أبدلت التاء من الواو فاء إبدالا صالحا ، و ذلك نحو (تجاه) و هو فعال من الوجه . و تراث : فعال من ورث . و تقية : فعيلة من وقيت . ومثله التقوى ، هو فعلى منه "[4] ، إن ابن جني كثيرا ما يكرر المسألة مع اختلاف المعالجة في التعليل ، فلو ذكر كل ما يتصل بها من أحكام في كل مرة ،

---

[1] - المسائل الصرفية عند ابن جني لعزة الشيباني، ص 2 .

[2] - شذا العرف في فن الصرف للحملاوي ، ص182 .

[3] - ينظر شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، ص 585 .

[4] - سر الصناعة 137/1 . .

لكان ذلك تكرارا مملا [1] ، ومن الإبدال قول أهل الحجاز: يـــاتزن ، وأصـــلها يوتزن [2] ، كذلك " إذا كانت فاء افتعل دالا أو ذالا ، أو زايا، قلبـــت تـــاؤه دالاً ، وذلك نحو قولك : ادرأ ، وادكر ، وازدجر ، لأنهـــا مـــن : درأت ، وذكـــرت ، وزجرت ، فقلبوا التاء دالا " [3] ، مما سبق لا نرى تعليلا لوجود الإبدال في اللغـــة أكثر من التناسق و الانسجام بين أصوات الكلمة الواحدة ؛ ممـــا يحـــدث تخفيفا و تيسيرا في نطقها ، و الابتعاد من الأثقل إلى الأخف ، هذا هو الكثير الشائع ، لكن ابن جني يستطيع أن يدرك أكثر من ذلك ؛ فهو يرى أن التعليل فـــي كون النون من فعلان بدلا من همزة فعلاء ليس كما هو في قولهم : ذئب و ذيـــب ، وجؤنة وجونة ؛ بل لأن الهمزة و النون متعاقبتان ، فلما لم تجتمعا أبدلت النون من الهمزة [4]؛ إن الهمزة حرف مستثقل في النطق و من طرق تخفيفها إبدالها كما في ذيب و جونة ، وكون ابن جني ينفي أن التعليل في إبدال همزة فعلاء هو نفسه فـــي ذيب و جونة ؛ يدل ذلك ضمنيا على أن الغاية من الإبدال ليست التخفيف و التناسق بين أصوات الكلمة ، و قد يكون التعليل في الإبدال خادما للمعنى كإرادة التحقير من ذلك مثلا " إبدال الواو من الألف الزائدة ، و ذلك نحو ألف (فاعِل) و (فاعَلٍ) و(فاعُولٍ) و (فاعالٍ) نحو(ضاربٍ) و (خاتمٍ) و (عاقولٍ) و (ساباطٍ) فمتى أردت تحقير شيء من ذلك أو تكسيره قلبت ألفه واوًا ، وذلك نحو (ضُوَيْرِب) و (خُوَيْتِم) " [5] .

---

[1] - ينظر الخصائص ، ص 495 ، 496 .

[2] - ينظر الخصائص ، ص 316 .

[3] - التصريف الملوكي ، ص40 .

[4] - ينظر سر الصناعة 2 /13 .

[5] - نفس المصدر والصفحة نفسها.

ثانيًا : الإعلال :

" هو تغيير حرف العلة فقط للتخفيف بالقلب أو النقل (التسكين) أو الحذف وهو تغيير صرفي يشمل هذه الجوانب الثلاثة ، وفي أحرف ثلاثة هي : أحرف العلة الألف ، والواو ، والياء (ا و ي) وقد يلحقون بها الهمزة " [1] مثاله كل فعل مضارع كانت عينه معتلة نحو : يخاف ويهاب ، الأصل فيها : يخوف و يهيب ، نقلت فتحة الواو والياء إلى ما قبلهما فقلبتا ألفا ؛ لأنهما متحركتان في الأصل ، وبعد النقل انفتح ما قبلهما [2] ، ومن الإعلال حذف " الفاء من نحو : وعد ، و ورد ، في يعد ويرد ؛ لما كان يلزم لو لم تحذف من وقوع الواو بين ياء وكسرة ، ثم حملوا على ذلك ما لو لم يحذفوه لم يقع بين ياء وكسرة ؛ نحو أعد ، وتعد ، ونعد ؛ لا للاستثقال بل لتتساوى أحوال حروف المضارعة في حذف الفاء معها " [3] ، نلاحظ في هذه المسألة أن الحكم واحد لكن التعليل مختلف ؛ فحذف الفاء من (وعد) و(ورد) هو تفادي الثقل الناشئ من وجود الواو بين ياء وكسرة ، أما حذفها في نحو (أعد) و(تعد) فما كان إلا حملا على المثال الأول (وعد) رغبة في تساوي الأحوال في حروف المضارعة ؛ لأن الثقل غير حاصل فيها ؛ فالإعلال وإن كان طريقا لتخفيف الألفاظ وهو أبرز ما تسعى إليه العربية في أحكامها اللغوية ، فإنّ ضبط القواعد وأحكامها بالقياس موجود مراعى عند ابن جني في جل تعليلاته ، فكثيرا ما نجده يتحرى عدم تعارض تعليلاته مع ما كان قد أصله وسار عليه من قواعد وقوانين عامة ؛ نظير ذلك إعلال الفاء واللام كما في (ع) كلاما ، و(ش)

---

[1] - الطريف في علم التصريف لعبد الله الأسطي ، 125 .

[2] - ينظر التصريف الملوكي ، ص 60 .

[3] - الخصائص ، ص 119 .

ثوبا، و(ف) بالعهد ، حذفت فاء الفعل تخفيفا ، لكنك لا تجد في كلام العرب إعلال العين واللام إلا شذوذا ، ولا وجود لإعلال الفاء والعين مطلقا ، و ذلك كراهة حدوث إعلالين متتابعين[1] ، فالتخفيف مطلوب لكنه بضوابط وقوانين يأخذ بها ابن جني في التعليل لكل حكم ما استطاع لذلك سبيلا ، لكن إن نأت بعض المسائل عن الطريق فإنه يردها إليه بأسلوب يظهر مزيد العبقرية والقدرة في التعليل ، من ذلك إعلال المصدر (عدة) لاعتلال الفعل(يعد) والمصدر هو الأصل ، فمن المفترض أن يلحق الفرع الأصل وليس العكس ؛ لكن ابن جني أوجد تعليلا أخرج به هذه المسألة فقال: إن " العلة في هذا ونحوه أن المصدر وإن كان أصلا للفعل ، فإن أمثلة الأفعال المختلفة في الماضي والحال والاستقبال ، والمصادر تجري مجرى المثال الواحد، حتى إنه إذا لزم بعضها شيء لزم جميعها ، وحتى إنه إذا حصل في بعضها بعض التعويض صار كأن ذلك التعويض قد عم جميعها إذ كانت كلها كالمثال الواحد " [2] .

وقد يأتي الإعلال في مستوى تعليلي ثان ، أو ما يعرف بالعلل الثواني فيكون هو وراء حكم ما، كما في ضم همزة الوصل من اغزي ، واغدي ، فالقاعدة أن همزة الوصل مكسورة دائما وتكون مضمومة إذا كان ثالث الأفعال مضموما ، وفي المثال السابق كانت مضمومة مع أن ثالث الفعل مكسور ، يعلل ابن جني ذلك بأن أصل الفعلين اغزوي ، و اغدوي فحدث فيهما إعلال ؛ حذفت الواو وتلت الزاي والدال الياء ، فكسرتا ليتناسبا معها ، وبقيت همزة الوصل مضمومة مراعاة للأصل [3] .

ثالثًا : القلب المكاني :

---

[1] - ينظر سر الصناعة 33/2 .

[2] - المصدر السابق ، 263/2 .

[3] - ينظر المصدر السابق ، 112/1 .

" هو تقديم بعض حروف الكلمة على بعض أي نقل حرف في الكلمة من مكانه إلى مكان آخر مثل أيس مقلوب عن يئس. فقد قدمت الهمزة على الياء فوزنها عفل"[1] يتعدد بذلك اللفظ للمعنى الواحد من مادة واحدة ، وهذا من باب التوسع في اللغة والكثرة في مفرداتها، وقد أسماه علماء اللغة بالاشتقاق الكبير[2]؛ من ذلك أن (قول) كيفما قلبت حروفها تقديما وتأخيرا تدل على الخفوف والحركة [3]، وقد عقد ابن جني في هذا المعنى بابا صدره بعنوان الاشتقاق الأكبر، وضحه بقوله : " هو أن تأخذ أصلا من الأصول الثلاثية ، فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنى واحدا ، تجتمع التراكيب الستة وما يتصرف من كل منها عليه ، وإن تباعد شيء من ذلك عنه رد بلطف الصنعة والتأويل إليه ؛ كما يفعل الاشتقاقيون ذلك في التركيب الواحد" [4] ، ويرى ابن جني أن تقليب الأصول الثلاثية على كل الوجوه وردها إلى معنى واحد أمر ليس سهلا [5]؛ لذا يحتاج فيه إلى التلطف والتأويل، أما في التركيب الواحد فتكمن الصعوبة في تحديد أي اللفظين المتقاربين أصل لصاحبه ؛ يرى ابن جني أن القياس ألا يفضل أحدهما على الآخر بل يكون اثناهما أصلين " فمما تركيباه أصلان لا قلب فيهما قولهم : جذب ، وجبذ ؛ ليس أحدهما مقلوبا عن صاحبه . وذلك أنهما جميعا يتصرفان تصرفا واحدا ؛ نحو جذب يجذب جذبا فهو جاذب، والمفعول مجذوب ، وجبذ يجبذ جبذا فهو جابذ والمفعول مجبوذ. فإن جعلت مع هذا أحدهما أصلا لصاحبه فسد ذلك ؛ لأنك لو فعلته لم يكن أحدهما أسعد بهذه الحال من الآخر" [6] ، أي لا وجود لعلة توجب القول بكون أحدهما أصلا للآخر، لذلك فالقول

---

[1] - الوافي الحديث في فن التصريف لمحمد هلال ، ص39 .

[2] - ينظر نفس المرجع ، ص 41 .

[3] - ينظر الخصائص ، ص 49 .

[4] - المصدر السابق ، ص ، 395 .

[5] - ينظر نفس المصدر والصفحة نفسها .

[6] - المصدر السابق ، 352 .

الصحيح : إنهما أصلان لا يؤثر أحدهما على صاحبه . وقد يفضل أحدهما على الآخر ويكون ذلك بتعليلات مختلفة ؛ من ذلك أن يكون أحدهما أوسع تصرفا من صاحبه كما في قولك أنى الشيء يأني ، وآن يئين؛ فالأصل هو (أنى) ومقلوبه (آن) والعلة في ذلك أن للأول مصدرا وهو(الإنى) ، أما الآخر فلا مصدر له ، وقد يحكم بأصلية أحد اللفظين لأكثر من علة كما في (يئست)، ومقلوبه (أيست) فقد حكم بالأصلية للأول وذلك لأمرين : أخذ ابن جني الأمر الأول عن أستاذة أبي على الفارسي ، وهو عدم وجود مصدر لأيست ، أما يئست فهو من اليأس واليآسة. وهذا القول هو نفس التعليل في (أنى) و(آن) لكنه لم ينسبه إلى أستاذه ؛ ربما لأنه سمع تعليله في المثال الأخير بعينه ، أما الأول فتصرف فيه على نهج أستاذه ولم يسمعه منه تحديدا ، أما الأمر الآخر الذي علل به في هذا المثال فهو عدم الإعلال في أيست ؛ لأن حقه إنْ لم يكن مقلوبا أن يكون إست و أاس ، كهبت أهاب . فلما لم يكن كذلك علم أنه مقلوب عن لفظ صحيح العين [1]، هذا التصرف في الألفاظ وإن كان مدعاة للتوسع وتكثير المفردات فإن ابن جني يحترز كعادته من إطلاق أي حكم ويذكر علة ذلك بقوله : " أنّ التصرف في الأصل وإن دعا إليه قياس - وهو الاتساع به في الأسماء والأفعال والحروف – فإن هناك من وجه آخر ناهيا عنه ، وموحشا منه ، وهو أن في نقل الأصل إلى أصل آخر نحو : صبر، وبصر، وصرب وربص، صورة الإعلال، نحو قولهم : ما أطيبه وأيطبه واضمحل وامضحل وقسي وأينق وقوله:

*مَرْوَانُ مَرْوَانُ أخُو اليَوْمِ اليَمِي *

[1] - ينظر الخصائص ، 353 ،354 .

وهذا كله إعلال لهذه الكلم وما جرى مجراها. فلما كان انتقالهم من أصل إلى أصل ، نحو: صبر، وبصر مشابها للإعلال ، من حيث ذكرنا ، كان من هـذا الوجه كالعاذر لهم في الامتناع من استيفاء جميع ما تحتمله قسمة التركيب في الأصول " [1] .

رابعًا : الزيادة :

الزيادة عند علماء التصريف " إلحاق الكلمة من الحروف ما ليس منها، إما لإفادة معنى كألف ضارب ، وواو مضروب ، وإما لضرب من التوسع في اللغة نحو : ألف حمار، وواو عمود وياء سعيد " [2]، وفائدتها عند ابن جني توكيد الكلام ، فلا تضيف معنى جديدا [3] " إنما تزاد لضرب من ضـروب الاتسـاع" [4] ، إن طلـب التناسق والانسجام بين أصوات الكلمة الواحدة متحقق كذلك في مسألة الزيادة ؛ مـن ذلك أنهم لم يجعلوا النون مع الإضافة عوضا من الحركة فتثبت في نحـو: غلامـان زيد، ولم يجعلوها مع اللام عوضا من التنوين فتحذف في نحو : قام الرجلا وذلـك " أنهم لو فعلوا ذلك لوجب أن يقولوا قام غلامان زيد، فيجمعوا على الاسم زيادتين في آخره فكان يميل بهما لأنهما توالتا فيه من جهة واحدة ، وإنما الحكمة في الذي فعلوه إذ جعلوها مع اللام عوضا من الحركة ، فقالوا : قام الرجلان ، لتتباعد الزيادتـان ، فتكون إحداهما في أول الاسم والأخرى في آخره ، فيسط الاسم حاجزا بينهما، وكان ذلك أوفق من أن يقولوا : قام غلامان زيد ، فتجتمع الزيادتان ، فـي موضـع واحد" [5].

---

[1] - المصدر السابق ، ص 87 .

[2] - الأشباه والنظائر للسيوطي ، 1/ 227 ، 228 .

[3] - ينظر سر الصناعة 126/1 .

[4] - الخصائص ، ص 255 .

[5] - سر الصناعة 33/2 .

وكأن الزائد هنا شيء مستثقل فإن كان لابد منه حاولوا ألا يجمعوا بين زائدين في مكان واحد ، لكن الزائد قد يتفوق على الحرف الأصلي ؛ فيحذفه ويحل محله ، وذلك إذا كان الزائد ذا معنى نحو حذف الياء في قولهم : قاض ، ومعط ، لما كان التنوين ذا معنى وهو الصرف ، كذلك حذف الفاء من باب يعد ويزن ؛ لأن الزائد قد أضاف معنى المضارعة فحذف الأصل لذلك ، وقد يحذف الأصلي ويحل الزائد محله وإن كانا متساويين من حيث المعنى مثاله في قول الشاعر :

بَنِي عُقَيْلٍ مَاذِهِ الخَنَافِقُ! المَالُ هَدْيٌ والنِّسَاءُ طَالِقُ

(الخنافق) جمع خنفقيق ، حذفت القاف الثانية من المفرد عند صوغ الجمع منه ، وهي على ما يراه الخليل أصلية والأولى زائدة ، رغم كون الحرفين الأصلي و الزائد قد اجتمعا على معنى واحد وهو الإلحاق ؛ فضُل الزائد على الأصلي فبقي ولم يحذف ، [1] يعلل ذلك ابن جني بأن هذا الأمر كان " تنويها به ، وإعلاء له ، وتثبيتا لقدمه في أنفسهم، وليعلموا بذلك قدره عندهم وحرمته في تصورهم ولحاقه بأصول الكلم في معتقدهم ؛ ألا تراهم قد يقرونه في الاشتقاق مما حصر فيه إقرارهم الأصول. وذلك قولهم : قرنيت السقاء إذا دبغته بالقرنوة ، فاشتق الفعل منها وأقرّت الواو الزائدة فيها، حتى أبدلت ياء في قرنيت" [2] ، ومن مباحث الزيادة ما اختلف فيه ابن جني مع أستاذه أبي علي الفارسي، إذ يقوي الأخير القول بأن اللام في قولهم: (إني لأمر بالرجل مثلك) زائدة ويعلل ذلك بكونها لم تضف شيئا فالرجل مازال نكرة في المعنى غير معين [3]، إذاً وجودها في اللفظ دون معنى تفيده دل على زيادتها ؛ رد ذلك ابن جني بتعليل يعود فيه إلى المعنى الذي يحرس دائما على توقيره في أكثر التعليلات فقال: " اعلم أن هذا القول من أبي علي غير مرضي عندي ؛ لما أذكره لك . و ذلك

---

[1] - ينظر الخصائص ، ص 622 ، 623 .

[2] - المصدر السابق ، ص 623 .

[3] - ينظر المصدر السابق ، ص 698 .

أنه جعل لفظ اللام دلالة على زيادتها وهذا محال ، وكيف يكون لفظ الشـــيء دلالـــة على زيادته ، وإنما جعلت الألفاظ أدلة على إثبات معانيها، لا على ســـلبها ، وإنمـــا الذي يدل على زيادة اللام هو كونه مبهما لا مخصوصاً ؛ ألا ترى أنك لا تفصل بين معنيي قولك : إني لأمر برجل مثلك ، وإني لأمر بالرجل مثلك ، في كون كل واحد منهما منكورًا غير معروف ، ولا مومًا به إلى شيء بعينه ؛ فالدلالة أيضاً من هـــذا الوجه كما نرى معنويه " [1] . وقد يصف النحويون بعض حروف اللغة بأنها زائـــدة لكنها ليست من قبيل التوسع في اللغة أو توكيد الكلام ، وإنما لأمر آخر يظهره توسع ابن جني في التعليل الذي يصل إلى مصطلحات الصناعة ودلالاتها ، من ذلك تعليلـــه وصف النحاة الباء والكاف واللام بأنها زوائد لكونها أحرف قليلة مختلطة بغيرها مما تدخل عليه ، فوصفها بالزائدة يبعد الظن بكونهن من أصل ما دخلن عليه ، أو أنهـــن من باب الزوائد التي تبنى مع الكلمة فتعد جزءا منها نحو: الواو من كوثر والسين من مستخرج [2] . إن الحكم بزيادة حرف وتعليل ذلك ليس بالأمر السهل فمن مباحثها ما وصفه ابن جني بأنه غريب ، ومنه ما يصعب على أكثرهم ولا يخرجه إلا طول البحث والتأمل ، من ذلك قوله: " فهذه جملة زيادة الهمزة غير أول، وهو غريـــب ، منه ما هو في أيدي أكثر الناس ، ومنه ما أخرجه لي البحث عنه وطول المطالبة له "[3] .

خامسًا : الأبنية :

" بنية الكلمة وبناؤها ومبناها ألفاظ مترادفة ، تعني كلها ذات اللفظ وتركيبه ومادته وأصوله ، فللحرف مبناه وبنيته وبناؤه وللاسم والفعل كذلك ولعل المقصود من هذا

---

[1] - نفس المصدر والصفحة نفسها .

[2] - ينظر سر الصناعة 115/1 .

[3] - المصدر السابق ، 108/1 .

التغيير هو عدة الحروف مع الهيئة التي تكون عليها " [1] نجد هذا المعنى عند ابن جني في قوله : " البناء من الشيء أن تعمِد لأصوله فتصوغ منها وتطرح زوائده فلا تحفل بها " [2] ، وقد يعبر عن البنية بألفاظ أخرى كالصيغ والمثل ، وهو يهتم بها في كثير من مسائل التصريف عنده ، ويرد ذلك لاهتمام العرب أنفسهم بما تكون عليه أبنية كلامهم فلا يجوز فيها الارتجال كيفما اتفق ؛ دليل ذلك أنّها إذا حذفت حرفا من الكلمة لأمر ما ، فإن بناء الكلمة بعد الحذف يجب أن يكون على صورة مقبولة في أبنية الكلام العربي ، وإلا فإنّه مرفوض لخروجه عنها ؛ يتضح ذلك في كلمة (منطلق) إذا أريد لها التحقير أو التكسير ، فتحذف النون ويصير اللفظ إلى (مُطَلِق) على وزن (مُفَعِل) ، وليس في كلام العرب ما هذا وزنه ، إذًا لابد من نقله في التقدير إلى مثال يقرب منه ؛ كي لا يظهر فيه التعسّف ، وأقرب الأمثلة إليه هو (مُطْلِق) لقربه منه ، ثم بعد ذلك تحدث فيه التحقير والتكسير فيصير في الأول (مُطَيلِق) وفي الثاني (مطالق) ؛ أما إذا انتقل اللفظ بعد الحذف إلى مثال موجود في كلام العرب ، فلا داعي للتقدير بنقله إلى مثال قريب منه [3] ‘وقد فرق ابن جني بينما يكون في التمثيل للصناعة والمثال المستعمل في الكلام ، وفي ذلك يقول " تعلم أنّ التمثيل للصناعة ليس ببناء معتمد ؛ ألا تراك لو قيل لك : ابن من دخل مثل جحنْفل لم يجز ؛ لأنّك كنت تصير به إلى دخَنلل ، فتظهر النون ساكنة قبل اللام ، وهذا غير موجود . فدّل أنّك في التمثيل لست ببانٍ ولا جاعل ما تمثله من جملة كلام العرب ؛ كما تجعله منها إذا بنيته غير ممثل ، ولو كانت عادة هذه الصناعة أن يمثّل فيها من الدخول ، كما مثّل من الفعل لجاز أن تقول : وزن جحنفل من دخل دخنلل ؛ كما قلت في التمثيل وزن جحنفل من دخل دخنلل ؛ كما

---

[1] - المسائل الصرفية عند ابن جني لعزة الشيباني ، ص 271.

[2] - الخصائص ، ص 280 .

[3] - ينظر الخصائص ، ص 706 ، 707 .

قلت في التمثيل : وزن جحنفل من الفعل فعنلل ، فاعرف ذلك بين الموضعين " [1] ، فكلامه يُفهم أنّه ليس ما يجوز في كلام العرب يجوز في أبنيتها ، وقد قدم لقوله هذا بالأمثلة في باب احتمال اللفظ الثقيل لضرورة التمثيل ، الذي يوضح فيه هذا الأمر ؛ من ذلك أنّه لا يوجد في كلام العرب نون مظهرة قبل اللام غير مدغمةٍ فيها ، لكنّه في الأبنية موجود من أمثلة (عُرنْد) على وزن فُعُنْل ، وجحنْفل على وزن فَعَنْلَل ، لا يمكن إدغام النون مع اللام ، وتعليل ذلك أنّه يؤدي للالتباس بين الأبنية ف(عرند) مثلاً إذا أدغمت النون واللام في بنائها صارت إلى (فُعُلّ) فلا فرق عندئذ بينه وبين (عُتُلٍّ) و(صُمُلٍّ) ، كذلك (جحنفل) إذا حدث في بنائه إدغام ، التبس بباب سفرجل و (فرزدق) [2] ، ولعل ما يعلل اهتمام العرب بأبنيتها حتى يجيزوا فيها ما لا يجوز في الكلام المعتمد ؛ أنها تجعل منها الصورة المثالية للكلام العربي ، فما جاء على هذه الصورة يعد من العربية وإن لم تنطق به العرب ، هذا ما يراه ابن جني وفي ذلك يقول : " مما يدلّك على أن ما قيس على كلام العرب فإنّه من كلامها أنك لو مررت على قوم يتلاقون بينهم مسائل أبنية التصريف ؛ نحو قولهم في مثال: (صَمَحْمح) من الضرب : (ضَرَبْرَب) ومن القتل (قتلتل) ومن الأكل (أكَلْكَل) ومن الشرب(شَرَبْرب)... ونحو ذلك فقال لك قائل : بأيّ لغة كان هؤلاء يتكلمون ؟ لم تجد بُدّاً من أن تقول : بالعربية ، وإن كانت العرب لم تنطق بواحد من هذه الحروف " [3] إنّ الأبنية في العربية شيء مهم يتدخل في كل مستوياتها بطرق كثيرة ، كأن يحكم على زيادة حرف ما لوجوده في موضع معين من البناء ؛ مثاله النون إذا وقعت ثالثة في الاسم الخماسي ، فلك أن تحكم بزيادتها ، وتعليل ذلك أنّ هذا الموضع يكون للحروف

---

[1] - المصدر السابق ، ص 697 .

[2] - ينظر الخصائص ، ص 696 ، 697.

[3] - المصدر السابق ، ص 284 .

الزوائد وهي : الألف والواو والياء ؛ فالنون قريبة الشبه بهم ؛ فلذلك قيل بزيادتها في نفس مواضع هذه الزوائد زيادة في عقد التشبيه بينهم [1] ، وليس ذلك بغريب ؛ لأنّ الأبنية تعد من مسائل التصريف لكنّها قد تتدخل أكثر من ذلك فتدل على أحد الفصائل النحوية وهو التأنيث ، مثال ذلك حديثه عن علامة التأنيث في أخت وبنت حيث قال : " الصيغة فيهما علم تأنيثهما ، وأعني بالصيغة فيهما بناءهما على فَعْل وفِعْل ، وأصلهما فعَل ، وإبدال الواو فيها لامًا ؛ لأنّ هذا عمل اختص به المؤنث . ويدل أيضًا على ذلك إقامتهم إياه مقام العلامة الصريحة وتعاقبهما على الكلمة الواحدة ، وذلك نحو ابنة وبنْت ، فالصيغة في (بنْت) قامت مقام الهاء في ابنة ، فكما أن الهاء علم تأنيث لا محالة ، كذلك صيغة (بِنْت) علم تأنيثها" [2] يعني هنا أن علامة التأنيث ليست هي التاء وإن كانت علامة تأنيث في غيرهما ؛ فالتأنيث قد وضح معناه من خلال الصيغة ، ولكن لم يكن ذلك بصورة مباشرة بل بالتغيير الذي حصل فيها ، يوضح ابن جني ذلك عندما أتى بأصل الصيغة وهي (فَعَل) ثم ذكر أنّ الواو والتي هي اللام الأصلية للكلمة أبدلت تاءً ، ثم ذكر أنّ هذا العمل يخص المؤنث ، إذًا فتعليل كون الصيغة هي علامة التأنيث ظاهر من خلال ما طرأ على الصيغة لا على الصيغة نفسها ، ويضيف تعليلاً آخر وهو كون الصيغة في (بِنْت)حلت محل الهاء في ابنة ، وهذه الهاء علامة تأنيث ألبتّة ، إذًا ما حل محلها يُعد علامة للتأنيث كذلك [3] ، وقد يتدخل البناء فيؤثر في إعمال الفعل ، فالكثير الشائع أن يتعدى الفعل بالهمزة نحو : قعد وأقعدته ، لكنّه قد يتعدى إذا نُقل إلى مثال غيره كما في " كِسى زيد ثوباً ، وكسوته ثوباً، فإنّه وإن لم ينقل بالهمزة فإنه نقل بالمثال ؛ ألا تراه نُقل من فِعل إلى فَعَل. وإنما جاز نقله بفعَل لمَّا

---

[1] - ينظر المصدر السابق ، ص 286 .

[2] - سر الصناعة 141/1 .

[3] - ينظر المصدر السابق ، 141/1

كان فعَل وأفعل كثيراً ما يعتقبان على المعنى الواحد نحو جدّ في الأمر، وأجد " [1] ، غير أنّك قد تجد في اللغة نقيض هذه المسألة ، وذلك أن يكون (فَعَل) متعديا ويكون(أفعل) هو اللازم كما في أقشع الغيمُ ، وقشعَتْه الريح [2] ، أقشع على وزن (أفعل) ، اكتفى بفاعله ولم يتعد إلى مفعول به ، وقشع على وزن فعَل ، لم يكتف بفاعله وتعدى إلى مفعول به وهو الضمير في (قشعَتْهُ) تقدم على فاعله ، يعلل ابن جني ذلك بقوله : " وعلّة ذلك – عندي – أنّه جُعل تعدي فعلت وجمودُ أفعلت كالعوض لفعلت من غلبة أفعلت لها على التعدّي ، نحو جلس وأجلسته ونهض وأنهضته ؛ كما جعل قلب الياء واوًا في التقوى والرعوى والتَنْوى والفتوى عوضا للواو من كثرة دخول الياء عليها " [3] ، هذه التعليلات التي تبحث في التعاوض بين استعمال الأوزان ، والتي لها نظائر في مسائل أخرى كما سبق في علة قلب الياء واوًا في التقوى ونحوها ، قد يفهم منها أنّها بحث عن التوازن في اللّغة واستعمالاتها فلا يطغى استعمال معين ويكثر حتى يغيب غيره فيصبح من المهمل في اللّغة ، ولذلك جاء ضرب منها معكوس في اللغة وهذا لا يُعد من التناقض المخل ، بل هو توازن فيها .

ابن جني في تعليله للمسائل الصرفية قد يميل إلى الافتراض ، وإن كان المستوى الصرفي أقل من المستوى النحوي من حيث اتصاله بالمعاني التي يمكن تخيّلها وافتراضها ، لكنّه يدخلها من قبيل الدربة والتمرين مثال ذلك ما جاء به في باب الاقتصار في التقسيم على ما يقرب ويحسن لا على ما يبعد ويقبح ، فقد عرض أبنية كلها تحتمل أن تكون بناء كلمة مروان وفي ذلك يقول : " كأن تقسم نحو : مروان إلى ما يحتمل حالُه من التمثيل له ، فتقول : لا يخلو من أن

---

[1] الخصائص ، ص 448 .

[2] - ينظر المصدر السابق ، ص 448 .449 .

[3] - الخصائص ، ص 449 .

يكون فَعْلان أو مفعالا أو فعوالا فهذا ما يبيحك التمثيلُ في بابه فيفسد كونه مفعالاً أو فعوالاً أنهما مثالان لم يجيئا ، وليس لك أن تقول في تمثيله : لا يخلو أن يكون مَفْعلان أو مفوالا أو فعوان أو مفوان أو نحو ذلك ، لأن هذه ونحوها إنما هي أمثلة ليست موجودة أصلاً ولا قريبة من الموجودة ، كقرب فَعوال ومَفعال من الأمثلة الموجودة ؛ ألا ترى أن فعوالا أخت فِعوال كقِرواش ، وأخت فَعْوال كعُصْواد ، وأن مَفعالا أخت مِفعال كمحراب ، وأن كل واحد من مَفْلان ومَفْوان وفعوان لا يقرب منه شيء من أمثلة كلامهم " [1] إن ذكر كل هذه الأمثلة ثم رد بعضها وقبول بعضها الآخر ، يُعمل الفكر ويحض على التحليل والدربة في معالجة اللغة ، ولذلك جعل أحد غرضي مسائل التصريف في باب الغرض في مسائل التصريف في نحو بناء (فيعول) من شويت (شيوىّ) و (فعلول) منه (شُووِيّ) وأمثاله ، من قبيل الأنس وإعمال الفكر[2]، يقول ابن جني في هذا الباب : " وذلك عندنا على ضربين : أحدهما الإدخال لما تبنيه في كلام العرب والإلحاق له به . والآخر التّماسك الرياضة به والتدُّرب بالصنعة فيه . " [3]

كل ما سبق من مسائل في هذا المبحث تحمل أمثلة متنوعة من التعليـــل عند ابن جني تؤكد شغفه بالتعليل ، في المستوى الصرفي خاصةً ، ويوضح اعتماده على التعليل الاستعمالي في أكثر أحواله من تفاد للثقل والجنوح إلى الخفة والتيسير ؛ لأنه يصقل الكلمة ويهذبها ، فهي جوهرة كل تركيب وأساسه ، فكلما كانت متناسقة الأصوات حسنة النظم كلما انعكس ذلك على التركيب واكتسب من حسنها رونقاً ومن تناسقها تناغما وانسجامًا.

---

[1] - المصدر السابق ، ص 678 .

[2] - ينظر الخصائص ، ص 629 .

[3] - المصدر السابق ، ص 629 .

المبحث الثالث :

مسائل التعليل النحوي

اللغة بكل مستوياتها تكفل للإنسان وجوده الاجتماعي ، كما يكفل جسم الإنسان تحقيق وجوده بيولوجيا [1] ، إن القائل [2] بهذا الكلام قد أجاد التشبيه عندما قارن اللغة ومستوياتها بالأجهزة المكونة لجسم الإنسان ، فهي ترتبط ارتباطا وثيقا ولا يتسنى لأحدها القيام بوظيفته منفردًا ، كذلك اللغة ؛ فالمستوى النحوي إنما يقوم بما يقدمه له المستويان الصوتي والصرفي ولا يمكن الفصل بينهم إلا عند التحليل والتفكير في ماهية اللّغة وخصائصها، وابن جني من أفضل من حلل اللغة وعكف على معطياتها تأملاً وتفصيلاً حتى صاغ خصائصها وثمّنها ، وتعليلاته في المستوى النحوي لا تقل أهمية عن المستويين السابقين ؛ إذ يجد الباحث نفسه أمام أسلوب منفرد في عرض القضايا النحوية بطريقة لم تطرحها كتب النحاة قبله ، إنما كان عمله هو إبراز ما للّغة العربية من خصائص من خلال الظواهر اللغوية ، ما جعله يقترب من منهج الدرس اللغوي الحديث [3] ، وهذا يحسب له ويدل على تفوقه العلمي عمن عاصره أو جاء بعده ، وقد عرّف النحو في باب لم يتعد نصف صفحة من كتابه الخصائص ؛ لكنه أبان من حيث المنهج عن إدراكه للتداخل بين مستويات اللغة [4] ، فقال : " هو انتحاء سَمْت كلام العرب ، في تصرفه من إعراب وغيره ؛ كالتثنية ، والجمع ، والتحقير ، والتكسير والإضافة ، والنسب ، والتركيب ، وغير ذلك ، ليلحق من ليس من أهل اللّغة العربية بأهلها في الفصاحة ، فينطق بها وإن لم يكن منهم ؛ وإن شذّ بعضهم عنها رُدّ به إليها " [5] ، يرى ابن جني أن النحو يتمثل في السير على طريقة العرب في كلامهم ، ليس إعرابًا فحسب ، بل في كل الأبواب الصرفية والنحوية وهذا الأمر

---

[1] - ينظر اللّغة العربية معناها ومبناها تمام حسان ، ص 34 .

[2] - تمام حسان المرجع السابق ، ص 33 .

[3] - ينظر فقه اللغة لعبده الراجحي ، ص 155 .

[4] - ينظر المرجع السابق ، ص 150 .

[5] - الخصائص ، ص 86 .

يؤكد اعتماده على الواقع اللغوي الذي كثيرًا ما يقف عنده ، ويسخر العقل للوقوف معه في كثير من تعليلاته التي ينسب للعرب معرفتها؛ من ذلك أنّه سأل أحدهم فقال له : " كيف تقول : ضربت أخوك ؟ فقال أقول : ضربت أخاك فأدرته على الرفع ، فأبى ، وقال : لا أقول : أخوك أبدًا ، قلت فكيف تقول ضربني أخوك ، فرفع . فقلت : ألست زعمت أنك لا تقول : أخوك أبدًا ؟ فقال: أيش هذا ! اختلفت جهتا الكلام . فهل هذا إلاّ أدل شيء على تأملهم مواقع الكلام " [1] .

إنّ رفض الرفع من قبل المتكلم لم يكن مطلقًا بل في مقام معين ، هذا ما قصده بقوله (اختلفت جهتا الكلام) ، إن إدراك المتكلم العربي مثل هذا الأمر جعل ابن جني ينتهج طريقهم عند معالجة الظواهر اللغوية ، فيعلل لها من خلال هذا المنهج الذي سيتناوله البحث عن طريق التعليل لبعض مسائل التعليل في المستوى النحوي وهي : مسألة الإعراب ، ومسألة البناء ، ومسألة العلامات، ومسألة العامل، ومسألة الإضافة .

[1] - الخصائص ، 95 .

أولا : مسألة الإعراب :

إن الإعراب في مذهب النحاة المتقدمين من أهم خصائص العربية وأوضحها وهو طريق التمييز بين المعاني [1] ، وابن جني كغيره ممن تقدمه يرى أن الإعراب هو "الإبانة عن المعاني بالألفاظ "[2] لم يخرج عن هذا الإجماع إلا احد تلاميذ سيبويه وهو محمد بن المستنير المعروف بقطرب ، فقد كانت له رؤية صوتية في تعليل الحركات الإعرابية وهي أن الاسم عند الوقف يلزمه السكون ، فحُرك في الوصل حتى يكون الكلام أكثر سلاسة ليس فيه إبطاء قد يحدثه التقاء الساكنين إذا لم تعقب الحركة الإسكان ، ويعلل اختلاف الحركات من اسم لآخر بالاتساع حتى لا يلتزموا حركة واحدة فيضيقوا على أنفسهم [3] ، هذا ما كان من شأن المتقدمين في هذه المسألة ، أما في الدرس اللغوي الحديث فقد كان لمسألة الإعراب اهتمام كبير جعل جهود الباحثين حثيثه فيها بين مؤيد ومعارض ، ولعل من المناسب أن أذكر أشهر من ذاع رأيه من المحدثين وهو : إبراهيم أنيس ، في كتابه (من أسرار اللّغة) إذ جعل الإعراب قصة رائعة نسج أحداثها النحاة من خيوط متناثرة ، شكلتها بعض الظواهر اللغوية بين القبائل العربية ، أحكمت نهايتها أواخر القرن الأوّل وأوائل القرن الثاني الهجري [4] ، ويتلخص رأيه في قوله : إنّ " ظاهرة الإعراب لم تكن ظاهرة سليقة في متناول العرب جميعًا كما يقول النحاة ، بل كانت كما قلت في كتاب اللهجات العربية صفة من صفات اللغة

---

[1] - ينظر فقه اللّغة لصبحي الصالح ، ص 117 .

[2] - الخصائص ، ص 68 .

[3] - ينظر الإيضاح للزجاجي ، ص 70 -71 .

[4] - ينظر أسرار اللّغة لإبراهيم أنيس ، ص 169 .

النموذجية الأدبية ، ولم تكن من معالم الكلام العربي في أحاديث الناس ولهجات خطابهم " [1] .

مهما يكن من أمر فليس المقام هنا للرد على من أنكر على العربية الإعراب فيها ، وإنما كان هذا بمنزلة التأصيل للمسألة لا غير ؛ أما ما يهتم به البحث في هذه المسألة فهو كيفية تعليل ابن جني من خلال الربط بين المعنى والإعراب ، إذ يوضح تعريفه تلازمًا بينهما ، لكن السؤال هنا يدور حول المعنى الذي يرتبط به الإعراب عند ابن جني ، هل هو المعنى الدلالي أو المعجمي أو الوظيفي ؟ وقد سبق تناول هذا الأمر في موضع سابق من البحث وهو أنواع المعنى في الدرس اللغوي .

يتضح رأي ابن جني في رده على من اعترض على قول النحويين : " إنّ الفاعل رفع ، والمفعول به نصب ، وقد ترى الأمر بضدّ ذلك ؛ ألا ترانا نقول : ضُرب زيد فنرفعه وإن كان مفعولاً به ، ونقول : إن زيدًا قام فننصبه وإن كان فاعلاً " [2] ، يعلل ابن جني ذلك بكون الفاعل في العربية ليس من قام بالفعل حقيقةً إنما هو من أسند إليه الفعل [3] ، فالفاعل هو من أدى وظيفة الفاعل في السياق أي كان فاعلاً بالمعنى الوظيفي ، فالغاية من الإعراب هي الكشف عن هذه العلاقات السياقية [4] ، وهذه العلاقات تبين المعنى الوظيفي لكل كلمة في كل تركيب والذي من خلاله يتضح الإعراب ؛ فالمعنى والإعراب أمران متلازمان إذ قد يمسك النحوي بالمعنى الوظيفي فيصل إلى الإعراب ، وقد يمسك بالإعراب لوضوحه فيتمكن من تحديد المعنى الوظيفي ؛ لأن الإعراب وسيلة من وسائل

---

[1] - المرجع السابق ، ص 173 .

[2] - الخصائص ، ص 165 .

[3] - ينظر نفس المصدر والصفحة نفسها .

[4] - ينظر اللغة العربية معناها ومبناها لتمام حسان ، ص 181 .

الوصول إلى المعاني النحوية وهي " وظائف وعلاقات في السياق اللغوي تؤديها الكلمات إذا تحققت لها شروط شكلية خاصة تختلف من باب إلى باب " [1] ، والإعراب يعد أهمها و ابن جني يدرك أنّ الإعراب ليس هو الفاصل دائمًا بين المعاني كما في نحو : ضرب يحيى بشرى ، أُسندت المهمة للرتبة فتكون المحافظة عليها واجبة حتى يتبين المعنى عن طريقها ، وقد يكون السياق الدلالي بجملته هو من يكفل عدم التباس المعنى ووضوحه نحو : أكل يحيى كمثري ، فإن تعذر الإعراب ، فوضوح الدلالة على الفاعل والمفعول يغني عن الإعراب والرتبة، [2] ؛ لأن المعنى الدلالي هو المقصود من كل العملية اللغوية ، إذا كان واضحًا فلا داعي للبحث عن قرائن توصل إليه ، فالإعراب أهم القرائن التي توصل للمعنى ، لكنه و هو جزء من النظام النحوي قد يعتمد على البنية الصرفية مما يحدث تعديلات في علاماته [3] ، كما هو الحال في أحد الأسباب المانعة من الصرف وهو وزن الفعل الذي يختص به ، فإذا كان الاسم على وزن الفعل واجتمع معه سبب آخر من الأسباب المانعة من الصرف كالتعريف أو العجمة وغيرها [4] ، أثّر ذلك على العلامة الإعرابية فمنع جرها وتنوينها ، فوزن الفعل يرجع إلى المستوى الصرفي لكنّه أثّر في الإعراب الذي يرجع إلى المستوى النحوي ، وهذا مثال على تداخل مستويات اللغة عند التعليل . ومن مباحث الإعراب عند ابن جني باب في الخصائص جعله فيما جاء من معاني الشعر مشابهًا لمعاني الإعراب من ذلك اختيار الإعمال للفعل الثاني في نحو : ضربت

---

[1] - حوليات دار العلوم ،ص 127 .

[2] - ينظر حوليات دار العلوم ، ص 127 .

[3] - ينظر المرجع السابق ، ص 131 .

[4] - ينظر اللمع ، ص 104 .

وضربني زيد ، وضربني وضربت زيدًا وتعليل ذلك أنه الأقرب إلى المعمول جاء على هذا المعنى قول الشاعر :

عَلَى إِنَّهَا تَعْفُو الكُلُومُ وإنَّمَا نُوَكَّلُ بِالْأَدْنَى وَإِنْ جَلَّ مَا يَمْضِي [1]

فالجراح وإن عظمت لا يشغل الإنسان إلا ما دنا منها ، وهذا معنى يشبه إعمال الفعل الأقرب من المعمول وهو من الشبه بين معاني الإعراب ومعاني الشعر .

وقد عالج ابن حني الإعراب في باب الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى يؤكد فيه أن الإعراب معنًى صناعيًا لا يدركه إلا صاحب نظر ، وهذا الأمر من السمات الواضحة في التعليل عنده ، فهو يفرق بين ظاهر الاستعمال اللغوي ، والقواعد والأصول اللّغوية التي ترجع إلى صناعة علمية تقيدها ضوابط معينة وهذا أمر متكرر في تعليلاته ؛ منه ما جاء في الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى قوله : " هذا الموضع كثيرًا ما يستهوي من يضعف نظره إلى أن يقوده إلى فساد الصنعة ، وذلك كقولهم في تفسير قولنا (أهلك والليل) معناه : الْحَق أهلك قبل الليل ، فربما دعا ذلك من لا دربة له إلى أن يقول :(أهلك والليل) فيجره ، وإنما تقديره : الْحَقْ أهلك وسابق الليل ، وكذلك قولنا : زيد قام ، ربما ظنَّ بعضهم أنّ زيدًا هنا فاعل في الصنعة ، كما أنّه فاعل في المعنى " [2] .

ثانيًا : مسألة البناء :

يعرفه ابن جني بقوله : " هو لزوم آخر الكلمة ضَرْبًا واحدًا من السكون أو الحركة ، لا لشيء أحدث ذلك من العوامل" [3] أي أنّ علامة البناء لا ترد إلى

---

[1] - ينظر الخصائص ، ص 491 .

[2] - الخصائص ، ص 229 .

[3] - المصدر السابق ، ص 70 .

العامل فهي نوع واحد من العلامات لا يتغير ، ويعلل ابن جني تسميته بالبناء لزومه موضعًا واحدًا لا يتغير إلى غيره . [1]

والبناء أصل في الأفعال فرع في الأسماء كما أن الإعراب أصل في الأسماء وفرع في الأفعال ، فالمضارع مثلاً يكون معربًا ويكون مبنيًّا وبما أن الأصل فيه البناء فلا بد أن يسأل عن علة إعرابه ؛ لأنّ ما كان أصلاً لا يسأل عن علته ، وعلة إعرابه هي شبهه باسم الفاعل في حركاته وسكناته ، كذلك المنادى المفرد المعرفة الأصل فيه الإعراب ولكنه عندما وقع موقع المضمر كان ذلك علة لبنائه [2]، والمبني عصيّ على التغيير لا يؤثّر فيه كل ما يطرأ عليه من عوامل ، وقد قصُر التركيب عن التأثير في حركة (أين) وهي حركة بناء بعد تركيبها مع (ما) فأصبحت أينما ؛ [3] فالفتحة بقيت على حالها قبل التركيب وبعده ، يعلل ابن جني ذلك بأن " ما يحدثه التركيب من الحركة ليس بأقوى مما يحدثه العامل فيها ونحن نرى العامل غير مؤثّر في المبنى ؛ نحو(من أين أقبلت) و (إلى أين تذهب) فإذا كان الجر على قوّته لا يؤثر في حركة البناء فحدث التركيب على تقصيره عن حدث الجار – أحرى بألاّ يؤثر في حركة البناء " [4] ، والبناء وإن كان نقيض الإعراب فإنه لا يستقل عنه تمامًا ؛ لأنه وإن استغنى فيه عن حركات الإعراب ، فإعراب الموضع موجود ؛ وذلك لأنه يبين وظيفة الكلمة في السياق من ذلك قوله تعالى : (**إِنّهُ لَحَقٌّ مّثْلَ مَا أَنّكُمْ تَنْطِقُونَ**)[5] ، جُعل فيه (مثل) و(ما) اسمًا واحدًا بني أوله على الفتح وهما صفة لحق ؛ لذا كانا في موضع

---

[1] - ينظر نفس المصدر والصفحة نفسها .

[2] - ينظر الخصائص ، ص 156 .

[3] - ينظر المصدر السابق ، ص 131 .

[4] - المصدر السابق ، ص 132 .

[5] - الذاريات الآية ، 23 .

رفع [1] . إنّ من الملاحظ أن التركيب يكسب الكلمة البناء لكن لا يقوى على أن يسلبها الإعراب فـــــــــــــــ (أينما) بقيت الفتحة فيها حركة بناء حتى بعد تركيبها مع (ما) أما (مثل) فقد بنيت بعد تركيبها معها فكانتا بعد التركيب صفة لحق ، كذلك فإن الإعراب والبناء لا تفرق بينهما إلا الصناعة لأنهما في اللفظ واحد . يوضح ابن جني ذلك بقوله : " ومن ذلك قولك : مررت بغلامي ، فالميم موضع جرّة الإعراب المستحقة بالباب ، والكسرة فيها ليست الموجبة بحرف الجرّ ، إنما هذه هي التي تصحب ياء المتكلم في الصحيح ؛ نحو هذا غلامي ؛ فثباتها في الرفع والنصب ، يؤذنك أنّها ليست كسرة الإعراب ، وإن كانت بلفظها . ومن ذلك قولهم : يسعني حيث يسعك ، فالضمة في(حيث) ضمة بناء واقعة موقع رفع الفاعل ، فاللفظ واحد والتقدير مختلف " [2] ، هذا حال البناء من حيث الصياغة والتركيب ؛ أما من حيث المعنى فقد يكتسب اللفظ البناء من خلاله كما في (كيف) التي بنيت لأنها تحمل معنى الحرف ،أما إذا خلت منه فإنها تكون معربة ، كما أنّ (أي) إذا زال منها معنى الاستفهام أصبحت وصْفًا نحو : مررت برجل أي رجل [3] .

كذلك مما علله بالمعنى في مسألة البناء ؛ قوله في علة بناء أسماء الأفعال نحو : صه ، ومه ، وهي تضمنها معنى لام الأمر ، لأنها بمعنى الأمر وفعل الأمر في الأصل متصل باللام لأن أصل أسكت : لتسكت ؛ فلما تضمنت هذه الأسماء معنى الحرف بنيت ؛ لأن الحروف مبنية [4] ، ولكن التعليل في هذا المثال لم يكن مباشرًا إذ تدور العلة حول لام الأمر، لكنها ليست موجودة في اللفظ

---

[1] - ينظر الخصائص ، ص 427 .

[2] - الخصائص ، ص 670 – 671 .

[3] - ينظر نفس المصدر والصفحة نفسها .

[4] - ينظر المصدر السابق ، ص 665 - 666 .

؛ فاسم الفعل بمعنى الفعل الذي قدرت فيه لام الأمر، وهذا تعليل يعد في المستوى الثاني أو ما يعرف بالعلل الثواني ، ويمكن أن يفسر على أنه تمحل ومبالغة في التعليل لكن المتأمل ممكن أن يحمله على مدى تعمق ابن جني في اللغة وواقعها .

ولإدراكه أن التعليل قد يكون موضع جدل ، ذكر نظير ذلك وهو علة بناء (كيف) و(من) وهي تضمنها معنى الاستفهام ، كذلك أسماء الأفعال ، لما تضمنت معنى لام الأمر، شابهت الحروف فبنيت [1]. و قد أضاف أمرًا آخرا يؤكد به ما ذهب إليه في هذا التعليل ؛ وهو كون العلة في بناء الأسماء لا تكون إلا لتضمنها معنى الحرف ، وهذا ما يراه غيره من النحويين فهو ينفي بذلك أي اعتراض ، ولأن البناء فرع في الأسماء احتاج إلى التعليل أما الأفعال فليست كذلك يقول ابن جني في هذا الأمر : " البناء لتضمن معنى الحرف أمر يخص الاسم ؛ ككم وأين وكيف ومتى ونحو ذلك ؛ والأفعال لا تبنى لمشابهتها الحروف . أما الماضي فلأن فيه من البناء ما يكفيه ، وكذلك فعل الأمر العاري من حرف المضارعة ، نحو أفعل ، و أما المضارع فلأنه لمّا أهيب به ورفع عن ضعة البناء إلى شرف الإعراب لم يروا أن يتراجعوا به إليه ، وقد انصرفوا به عنه لئلا يكن ذلك نقضًا " [2] يوضح أنّ الماضي فيه من البناء ما يغنيه عن وجود علة ؛ لأنه الأصل فيه وكذلك فعل الأمر ، ولكن المضارع يختلف عنهما لأنه ارتفع عندما اكتسب الإعراب لمضارعته اسم الفاعل ، فلم يرغبوا أن يرجعوا به إلى ما كان عليه من البناء ، ولم يذكر لم استحق الإعراب هذا الوضع من دون البناء ، لكن ربما يرجع ذلك للتصرف في الإعراب وخدمته للمعاني ووضوحه فيها ، أمّا البناء فلا توضحه إلا الصناعة ؛ لأنه في اللفظ لا يختلف عن الإعراب كما أنّه يلحقه

---

[1] - ينظر الخصائص ، ص666 .

[2] - المصدر السابق ، ص688 .

إعراب الموضع ولا يكتفي به وحده ؛ أما الإعراب فهو قائم بذاته لا يحتاج إلى غيره لذلك شرف عن البناء وربما لأن أصل المشتقات المصدر وهو اسم و الأصل في الأسماء الإعراب لذا كانت له الحظوة والرفعة .

ثالثًا : العلامات :

إنّ أوّل ما يلفت انتباه المتلقي للنّص مكتوبًا أو منطوقًا هو العلامات [1] ، ليست العلامات الإعرابية فحسب ؛ وإنما بعض المباني الصرفية الدالة على معاني نحوية خاصة يمكن أن تندرج عند ابن جني ضمن ما يسمى بالفصائل النحوية " كحديثه عن التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع ، على أنّه من الواضح أنه لا يعالج كل هذه المسائل كما تعالجها كتب النحو ، وإنما هو يقدم أمثلة لـــ (خصائص العربية) في بعض الظواهر " [2] ، وهذه نظرة مختلفة عما اعتادت عليه كتب النحو إذ يكون عملها في مثل ذلك أن تذكر علامات التأنيث والتذكير ، والتثنية والجمع حال الرفع والنصب والجر ؛ أما ابن جني فقد ركّز على هذه القواعد من حيث الاستعمال[3] ؛ مما يتيح مساحة للتعليل الذي يبحث عن مواضعه في كثير من المسائل في كل مستويات اللّغة ، فنجده يعلل وجود صيغ دالة على

---

[1] - ينظر اللغة العربية معناها ومبناها لتمام حسان ، ص 180 .

[2] - فقه اللغة لعبده الراجحي ، ص 155 .

[3] - ينظر المرجع السابق ، ص 156 ، 157 .

التذكير في اللفظ ، أما المعنى المراد فهو التأنيث ، ويعلل هذا الأمر بأنّ معنىً مرادًا في الكلام سوغ ذلك منه قوله تعالى : (**فَمَن جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِن رَبِّهِ**) [1] ، ذكّر الفعل مع أن الفاعل مؤنث وهو (موعظة) وعلّة ذلك أن الموعظة والوعظ واحد [2] ؛ لذا ذُكّر الفعل معها .

ومن العلامات ما يكون دليلاً على التنكير وهو التنوين الذي يتبع حركات البناء في أسماء الأفعال وذلك كما قال ابن جني في " نحو قولك إيهٍ ، وغاقٍ ، وصهٍ ، ومهٍ ، و إيهاً ، وحيهلاً ، فإذا نونت فكأنك قلت في إيهٍ : استزادة ، وإذا قلت إيهِ فكأنك قلت : الاستزادة ، فصار التنوين علم التنكير وتركه علم التعريف " [3] ، إنّ اهتمام ابن جني بهذا النوع من العلامات لا يعني إهماله لعلامات الإعراب الأصلية والفرعية ؛ بل قد شغلت قدرًا من تفكيره إلا أنها لا تدرس عنده لمعرفة أحوالها في الكلام فحسب ، وإنما يستدل بها على أكثر من ذلك ؛ كأن يثبت من خلالها عناية العرب وإيثارها حمل الفرع على الأصل من غير ضرورة ؛ رغبة في تجانس اللغة وانسجامها ؛ يمثل لذلك بأنهم عندما أعربوا التثنية والجمع بالحروف دون الحركات جعلوا الألف علامة الرفع في التثنية والواو علامة الرفع في الجمع وعلامة الجر فيهما الياء ؛ فظل النصب بلا علامة ، فحملوه على الجر للمناسبة بينهما ، ثم حملوا عليه جمع المؤنث السالم فحملوا النصب على الجر فيه بأن كانت علامة النصب الكسرة ، ولا ضرورة لذلك لإمكان أن ينصب بالعلامة الأصلية وهي الفتحة وإنما كان ذلك رغبةً منهم في حمل الفرع على الأصل ، وإن كان من غير ضرورة [4] ؛ لم يكن حديث ابن جني عن هذه العلامات لتوضيحها

---

[1] - سورة البقرة ، الآية 274.

[2] - ينظر الخصائص ، ص 578 .

[3] - سر الصناعة 59/2 .

[4] - ينظر الخصائص ، ص 118 .

في حد ذاتها حتى إنّه لم يذكر الأسباب التي دعت لحمل النصب على الجر، ربما لأنه ذكرها في موضع آخر أو أنّ المقام ليس لتوضيحها وإنما لإثبات عناية العرب بالتشابه والتجانس في اللغة .

إنّ التعليل للعلامات عند ابن جني كان أكثره يدور حول موضوعات تعد من خصائص اللغة وأسرارها وليس من قبيل بيان قواعدها وقوانينها ؛ من ذلك أنّه ذكر تعليل أبي إسحاق رفع الفاعل ، ونصب المفعول وهو للفرق بينهما في سياق الحديث عن اختلاف علل النحويين عن علل الفقهاء ؛ من حيث معرفة الحكمة في علل النحو دون علل الفقه ، فمن يدري ما الحكمة من جعل الصلوات خمسًا إلى غير ذلك من الأحكام الفقهية ؛ أما علل النحو فمن الممكن الوصول إلى الحكمة منها، ودليل ذلك تعليل رفع الفاعل ونصب المفعول بالفرق بينهما ثم تعليل اختصاص الفاعل بالرفع والمفعول بالنصب [1] ، وهو " أنّ الفعل لا يكون له أكثر من فاعل واحد ، وقد يكون له مفعولات كثيرة ، فرفع الفاعل لقلته ونصب المفعول لكثرته " [2] ،كل ما سبق لا يعني أنّ العلامات هي آخر ما يلتفت إليه ابن جني بل نجده في مواضع أخرى يرفض حذفها مهما كانت الضرورة ؛ وذلك لتأثيرها في المعنى ؛ مثاله أنه قد اطرد عن العرب قلب ألف التأنيث في نحو : صحراء وحمراء ، وتعليل ذلك أنّ الهمزة بدل ألف التأنيث في مثل : سَكْرى ، وبشرى فاجتمعت ألفان الأولى منهما زائدة والأخرى للتأنيث فلا بد هنا من حذف إحداهما إلا أنّ الأمر يتعذر ؛ لأنّه لو حذفت الأولى اختل بناء الكلمة التي بنيت

---

[1] - ينظر الخصائص ، ص 78 .

[2] - المصدر السابق ، ص 78 .

على اجتماع ألفين ، أما حذف الثانية فهو الأكثر فحشًا لأن بذلك تزول علامة التأنيث التي اتسمت بها الكلمة [1] .

رابعًا : مسألة العامل :

إنّ النّحو صناعة علمية ترسخت من خلال كلام العرب من جهة استعمالهم للّغة في محاولة لربط العلاقة بين النظم والمعنى [2] ، وطريق الوصول إلى هذه العلاقة هو العامل [3] ، فهو نظرية لغوية أثارت اهتمام العلماء فكان من الآراء فيها ما ذهب إليه القرطبي من أنّ العامل زيادة في النص اللغوي ؛ لأنه بمذهبه الظاهري يقدس اللغة وينزهها عن أي إضافة بالتقدير أو التأويل ، ويرى أنّ العامل الحقيقي هو المتكلم نفسه لا شيئًا مقدرًا محذوفًا [4] ، وربما انطلق ابن مضاء في نظريته من قولٍ لا بن جني تحدث فيه عن العامل فقال : " إنّما قال النحويّون : عامل لفظيّ وعامل معنويّ : لِيُرُوك أن بعض العمل يأتي مسبّبًا عن لفظ يصحبه ؛ كمررت بزيد ، وليت عمرًا قائم ، وبعضه يأتي عاريًا من مصاحبة لفظ يتعلّق به ، كرفع المبتدأ بالابتداء ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم ؛ هذا ظاهر الأمر ، وعليه صفحة القول . فأمّا في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجرّ والجزم إنما هو للمتكلم نفسه ، لا لشيء غيره ، وإنما قالوا : لفظيّ ومعنويّ لمّا ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامّة اللفظ للفظ ، أو باشتمال المعنى على اللفظ . وهذا واضح " [5] ، يوحي نص ابن جني السابق بأنّه يرفض نظرية العامل ، ولكن ليحكم الباحث بذلك لابد له من تأمل تعليلاته اللغوية

---

[1] - ينظر سر الصناعة 86/1 .

[2] - ينظر الاقتراح للسيوطي ، ص 37 .

[3] - ينظر فقه اللغة لعبده الراجحي ، ص 158.

[4] - ينظر ابن مضاء القرطبي وجهوده النحوية لمعاذ السرطاوي ، ص 100 -101 .

[5] - الخصائص ، ص 117 .

؛ ليقارن بينما جاء به في هذا النّص ، وما كان منه عند التطبيق ، فربما كان له فيه رأي آخر؛ فمن الأمثلة التي جاء فيها ذكر العامل قوله : إنَّ " العرب إذا شبهت شيئا بشيء مكّنت ذلك الشبه لها ، وعمرت به الحال بينهما ؛ ألا تراهم لمّا شبهوا الفعل المضارع بالاسم فأعربوه ، تمموا ذلك المعنى بينهما بأن شبّهوا اسم الفاعل بالفعل فأعملوه " [1] ، إذًا استفاد اسم الفاعل من شبهه بالفعل بأن أخذ حكمه في الإعمال فأصبح عاملاً فيما بعده ، هذا ما عليه النحاة من قبل ابن جني ، لكن ربما عنده يحتاج إلى تفصيل أكثر ؛ لأنّ نصه السابق يحض على مزيد التفكير ، فإذا نظرنا إلى قوله : (أعربوه) و(أعملوه) فقد يفهم أنّه يقصد به اختيار المتكلم في كل إعراب ، وفي ذلك أساس لدعوة ابن مضاء ، لكن الكثير الشائع في تعليلاته لا يوحي بذلك ؛ إذ هو كثيرًا ما ينسب للعرب معرفتهم بصناعة النحو فهم من يعرب ويعمل ، مع إدراك التعليل في كل حكم ، وإن كانوا لا يصرحون به ؛ يوضح ذلك ما جاء به في باب الاعتلال لهم بأفعالهم ، مثال ذلك أنّه أثبت أن ترك إظهار الفعل وإن لم يفسد وجوده المعنى جائز ، فكيف إذا كان إظهاره يغير المعنى ويحيله إلى غيره ، فترك إظهاره هنا أولى ، ثم يضيف تعليلاً آخر يعود إلى أفعال العرب في كلامهم ؛ وهو قولهم : الذي في الدار زيد ، والأصل فيه : إذا استقر أوثبت في الدار زيد ، وإظهار الفعل هنا لا يفسد المعنى ولا يغيره ، إذًا ترك إظهاره في النداء أولى ، إذ لو ظهر لجعل الكلام محتملاً الصدق والكذب ؛ لأنّه يعد من الخبر ، والنداء لا يجوز فيه ذلك . إذًا فابن جني يربط بين الحكم والعلة بأفعال العرب ، وهذا سبب استخدامه للضمير في قوله (أعربوه وأعملوه) ، كذلك مما يجعل القول بإنكار ابن جني للعامل ليس بالأمر الصحيح ؛ أنّه يبحث وراء كل حكم عن علته ، وهي في كثير من الأحيان تقوم بوجود عامل

[1] - المصدر السابق ، ص 246 .

لفظي أو معنوي ، ولو كان الحكم حسب اختيار المتكلم فحسب ، فما تفسير وجود كثير من المسائل عنده يفصل فيها القول عن العامل كما جاء في باب العلّة وعلة العلّة من قوله : " ألا ترى أنّه إذا قيل له : فلِمَ ارتفع الفاعل قال : لإسناد الفعل إليه ، ولو شاء لابتدأ هذا فقال في جواب رفع زيدٍ من قولنا قام زيد : إنما ارتفع لإسناده الفعل إليه ، لكان مغنيًا عن قوله : إنما ارتفع بفعله ، حتى تسأله فيما بعد عن العلّة التي ارتفع لها الفاعل . وهذا هو الذي أراد المجيب بقوله : ارتفع بفعله ، أي بإسناد الفعل إليه " [1] . حتى فيما اعتبره شرح وتميم للعلة لم يذكر أنّ العامل هو المتكلم ، فالفاعل ارتفع بفعله وهذه الباء الجارة في كلمة (بفعله) تفيد الاستعانة عن طريق إسناد الفعل إلى الاسم الذي هو الفاعل فارتفع لذلك الاسم .

كلام ابن جني في هذا المثال لا يدع تأثيرًا إلا للفعل بمساندة التركيب الذي تمثل في علاقة الإسناد بين الاسم والفعل ، ولا مكان لشيء آخر قد أثّر في الكلام فالوصف النحوي السليم هو الذي يعتمد على العلاقات الداخلية في النظام النحوي ، [2] وهذا ما يفعله ابن جني عند التعليل ، ولا يمكن أن نحمل حديثه عن العامل ؛ إلا على أنّه يفرق به بين المنهج اللغوي ، ومنهج العلوم الطبيعية ، فلا يلزم من وجود العامل وجود المعمول بصورة حتمية ، أو أن غياب العامل يؤدي إلى غياب المعمول من حيث قدرة المتكلم على ذلك ؛ بل هو خطأ يعود إلى صناعة اللغة وقواعدها ، أما العلوم الطبيعية فيلزم فيها غياب العامل غياب المعمول أيضًا ، وهذا الأمر يتضح عند ابن جني في باب تخصيص العلل حيث قال : " ألا تراك لو تكلّفت تصحيح فاء ميزان ، وميعاد ، لقدرت على ذلك فقلت : مِوْزان ، ومِوعاد.

---

[1] - الخصائص ، ص 158 .

[2] - ينظر دراسات نحوية في خصائص ابن جني لأحمد ياقوت ، ص 120 .

وكذلك لو آثرت تصحيح فاء مُوسر، ومُوقِن ، لقدرت على ذلك فقلت : مُيْسِر ، ومُيْقِن . وكذلك لو نصبت الفاعل ورفعت المفعول ، أو ألغيت العوامل : من الجوارّ ، والنواصب ، والجوازم ، لكنت مقتدرًا على النطق بذلك ، وإن نفى القياس تلك الحال " [1] ، ذكر في النص السابق العوامل ، ولم يذكر أنّ المتكلم هو العامل وليس أدل من هذا القول على اعترافه بنظرية العامل ، فلو كان قوله المشهور هو كل ما أورثه عنه ، لكان لنا أن نقول إنّه قد رفض هذه النظرية وأنكر وجودها في العربية ، لكن الحقيقة غير ذلك ؛ لأن نظرة سريعة في تعليلاته تجعل الفكر ينفي هذا الأمر ؛ لأنه عند التطبيق كان له رأيٌّ آخر ، وما كان قصده من أنّ العامل هو المتكلم إلا أنَّه المنفذ للحركة الإعرابية آخر الكلمة ، ولو كان يقصد المعنى الآخر لكان قولاً مستغربًا منه وهو صاحب الحس اللّغوي ، والقدرة العالية على التأصيل والفهم العميق لقواعد اللّغة وخصائصها، فقوله وحده دون النظر إلى التطبيق يؤدي إلى فوضى اللّغة [2] .

إنّ النّحو صناعة لها موازينها وقواعدها التي تكسبها صبغة علمية فيها من المرونة ما يتيح التصرف فيها وفق ما تحتاجه عند التأصيل و التأسيس ، ولا يمكن أن نجعلها نصًا جامدًا ننأى به عن التفكير والتحليل ، وهذا ما يفعله ابن جني في جل تعليلاته التي اتسمت بدمج راقٍ بين واقع اللّغة والتفكير العقلي ، من ذلك " قولهم: أيّهم تضرب يقم زيد فـــ (أيّهم) من حيث كانت جازمة لـــ (تضرب) يجب أن تكون مقدمة عليها ، ومن حيث كانت منصوبة بـــ (تضرب) يجب أن تكون في الرتبة مؤخرّة عنها ، فلم يمتنع أن يقع هذان التقديران على اختلافهما ؛ من حيث كان هذا إنما هو عمل صناعيّ لفظيّ " [3] . إذًا فالصناعة اللفظية سوغت

---

[1] - الخصائص ، 140

[2] - ينظر العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه لخليل عمايرة ، ص 67 .

[3] - الخصائص ، ص 275

تقديرين مختلفين ما دام المعنى لم يتأثر بهذا التناقض والاختلاف ، وهذا ناشئ من علاقة الألفاظ ببعضها ؛ إذًا " من الواضح أن ابن جني فهم فكرة (العامل) فهمًا لغويًا صحيحًا ؛ لأنه فهمها من خلال (التركيب) أو (النظم) ، فالذي لا شك فيه أنّ الكلام حين يتركب في جمل تنشأ بين كلمة وأخرى علاقات (نحوية) تؤثر على شكل الكلمة كما هي الحال في العربية ، وليست هذه العلاقات سوى العوامل التي تحدث عنها العلماء العرب ، وذلك جليٌّ من تقدير ابن جني أنّها تنشأ بمضامّة اللفظ للفظ " [1] .

خامسًا : مسألة الإضافة :

يركز ابن جني في جل مسائله على جانب التعليل فيها ، نلاحظ ذلك جليا في مسألة الإضافة خصوصاً ، فقد بدأ حديثه في باب إضافة الاسم إلى المسمى والمسمى إلى الاسم ، بإثبات أن الشيء لا يضاف إلى نفسه ، ودليل ذلك عنده يتمثل في مسألة الإضافة ؛ إذ إن الغرض منها هو التخصيص والتعريف ، ولا يمكن أن يعرّف الشيء إلاّ بغيره ، هذا التعليل يدل على أن الاسم غير المسمى . إنّ ابن جني لا يتطرق في كثير من المسائل إلاّ لما يخدم التعليل ويوضحه ؛ لأن دراسته للغة لم تكن تقليدية بذكر القواعد والقوانين وذكر الأقسام ، فمثلا لم يذكر ضربي الإضافة إلاّ في سياق التعليل لكون المضاف غير المضاف إليه ، وفي ذلك يقول : " ويؤكد ذلك أيضا أن ّالإضافة في الكلام على ضربين : أحدهما ضم ّالاسم إلى الاسم هو غيره بمعني اللام ؛ نحو غلام زيد وصاحب بكر . والآخر ضم اسم

[1] - فقه اللغة لعبده الراجحي ، ص 158 .

إلى اسم ، هو بعضه بمعنى من ، نحو هذا ثوب خَزّ، وهذه جبّة صوف ؛ وكلاهما ليس الثاني فيه بالأوّل ؛ ألا ترى أن الغلام ليس بزيد وأن الثوب ليس بجميع الخَزّ، واستمرار هذا عندهم وفشوّه في استعمالهم وعلى أيديهم يدلّ على أن المضاف ليس بالمضاف إليه ألبتّة " [1] ، أي يؤكد كون الشيء لا يضاف إلى نفسه ، أنّ ضربي الإضافة يكون المضاف فيها شيئا غير المضاف إليه ، إنّ اهتمامه بإثبات أن الاسم غير المسمى ، بدليل لغوى يخلق توازنا في تنظيره بين الفلسفة واللّغة ؛ لأنّه قد يستخدم الفلسفة في خدمة اللّغة ، وقد يستخدم اللّغة في خدمة الفلسفة ، يوضح ذلك قوله في باب إضافة الاسم إلى المسمى حيث قال : " هذا موضع كان يعتاده أبو على رحمه الله كثيرا ويألفه ويأنق له ويرتاح لاستعماله . وفيه دليل نحوّي غير مدفوع يدلّ على فساد قول من ذهب إلى أن الاسم هو المسمى . ولو كان إياه لم تجز إضافة واحد منهما إلى صاحبه ؛ لأن الشيء لا يضاف إلى نفسه . " [2] ، إذًا قد استخدم دليلا نحويّا أثبت به قضية فلسفية ذكرت في كتب اللّغة وكانت محل جدل ونقاش ؛ لاتصالها بالتعليل الجدلي اتصالاً مباشرا ً ، إذ هي من مسائله ، وإن استخدم فيها الدليل النحوي ، فهذا في التعليل مما يعد من التعاوض عند ابن جني، مثاله : " جعل قلب الياء واواً في التقوى و الرعوى و التنوى والفتوى عوضاً للواو من كثرة دخول الياء عليها " [3] حتى استخدام الفلسفة وتطبيقها على اللّغة كثر حتى استخدمت اللّغة في إثبات بعض مسائلها ، كما في قضية الاسم هو المسمى أو غيره . وقد استدل على كون الحكم للطارئ إذا اجتمع الضدان بعدة تعليلات كان من ضمنها الإضافة والتنوين ؛ إذا طرأت الأولى على الثاني فإنه يحذف ، ثم يعلل التضاد بينهما بأن الإضافة تفيد نقص المضاف ،

---

[1] - الخصائص ، ص 650 .

[2] - الخصائص، ص 649.

[3] - المصدر السابق ،ص 449.

وحاجته إلى ما بعده ، أما التنوين فإنه يفيد تمام ما دخل عليه ، وهذان الحالان متضادان لا يمكن اجتماعهما ، فيبقى الطارئ منهما .كما أنهما ضدان في أمر آخر، فالتنوين يدل على التنكير ، والإضافة تدل على التعريف [1] .

نلاحظ أن التعليل في هذا المثال منصب على توضيح التضاد بين الإضافة والتنوين ؛لأنّه بذلك يسوّغ عدم اجتماعهما في المحل الواحد ، فيكون الحكم لما جد على صاحبه منهما ، وإن كان الأوّل أقوى من الطارئ ، وذلك أنّ التنوين أقوى من الإضافة إذ هو يدل على تمام ما دخل عليه ، والإضافة تدل على النقص، كما أنّ التنوين يدل على التنكير وهو في المرتبة قبل التعريف ، ولكن هذا لا يؤثر في كون الحكم للطارئ ؛ وتعليل ذلك عند ابن جني أنّه لو كان غير ذلك لما أمكن تغيير أي عرض، ولبقي الساكن ساكناً، والمتحرك متحركاً ؛ لذا كان الحكم للطارئ [2] ،وإن كان الأوّل أقوى مما طرأ عليه ، ابن جني لم يذكر هذا الأمر واكتفى بقوله : إن الحكم للطارئ منهما حال كونهما متضادين ، أي أنّ العلّة المؤثرة في الحكم هي التضاد سواء أكان الأول أقوى من الطارئ عليه أو أضعف منه . ومن مباحث الإضافة في التعليل : الضمائر ، فقد نقل ابن جني قولا لأبي عثمان ، وهو عدم إضافة (ضارب) إلى فاعله ؛ لأنه لا يضاف إليه إن كان مضمراً ، فقاس عليه الإظهار ومنع إضافته إليه [3] ،ثم زاد ابن جني هذا التعليل شرحا وتفصيلا بقوله : " كأن أبا عثمان إنما اعتبر في هذا الباب المضمر فقدّمه وحمل عليه المظهر؛ من قبل أن المضمر أقوى حكما في باب الإضافة من المظهر. وذلك أن المضمر أشبه بما تحذفه الإضافة ــوهو التنوين من المظهر. ولذلك لا يجتمعان في نحو ضاربانك وقاتلونه ؛ من حيث كان المضمر بلطفه وقوة اتصاله مشابها للتنوين

---

[1] - ينظر المصدر السابق، ص 676 .

[2] - ينظر المصدر السابق ، ص 674 .

[3] - ينظر الخصائص ص 540

بلطفه وقوة اتصاله وليس كذلك المظهر لقوّته و وفور صورته ؛ ألا تراك تثبت معه التنوين فتنصبه ؛ نحو ضاربان زيداً ، وقاتلون عمر. فلما كان المضمر مماّ تقوى معه مراعاة الإضافة حُمِل المظهر . وإن كان هو الأصل – عليه ، وأصاره – لما ذكرناه – إليه " [1] .

جاء تعليل أبي عثمان مجملاً من غير تفصيل ، فلم يذكر لم قاس الإظهار على الإضمار ، مع أن المظهر أقوى وأوضح في اللغة من المضمر ، فشرح ابن جني هذا التعليل وفصّله ، فهو في منهجه التعليلي كثير التوضيح والشرح لما يعلل له ، أو ما ينقله من تعليل لغيره ؛ لذلك لا يوافق على ما أسماه ابن السراج بالعلّة وعلّة العلّة ، وإنما يجعل ذلك شرحاً وتفصيلاً لها وليس شيئا غيرها [2] .

من الواضح أنّ ابن جني في تعليلاته النحوية يربط بين الصناعة ، وواقع اللّغة واستعمالات العرب في كلامهم ، كما يتضح استيعابه لما تتيحه الصناعة من مرونة عند التقعيد والتأسيس باستخدام التفكير العقلي وهو يركز على موضوعات تعد من خصائص اللغة وأسرارها وليست من قبيل بيان قواعدها وقوانينها .

---

[1] - المصدر السابق ص ،541 .

[2] - ينظر المصدر السابق ص، 158 .

الخـــــــــــــاتمـــــــــــــــة

والآن وبعد سفر طويل مع هذا البحث حُقَّ لي أن أُشير إلى أنّها كانت محاولة من جُهْدِ المُقِل ؛ وذلك لإبراز ما ذهب إليه هذا اللّغوي الجليل ؛ أبو الفتح عثمان ابن جني من رؤىً تعليلية حاول أن يبرر بها أحكام العربية ؛ ليضيف إلى روعة ألفاظها وعذوبة أصواتها ، الحكمة في مقاصدها ، فأجاد وأبدع .

لقد تعايشت مع نصوصه وآرائه مدة سنتين ، فلم يكن تعبى عليها ، بقدر متعتي بها عندما أجده يكشف أسرار العربية ، ويوضّح شجاعتها ، ويثني على قوة تعبيرها ، فحاولت أن أصل بدوري إلى ماهية التعليل عنده واصفة إيّاه ومحللةً له ، ومستجيبة إلى دعوته في أكثر من موضع إلى إمعان الفكر ، وحسن التأمل ، بقدر ما أمدنيَّ الله به من ذلك ، فكنت عندما أقف عند كل مسألة ، أعرف شيئًا جديدًا عن منهجه التعليلي ؛ و إليكم خلاصة هذا البحث وأهم نتائجه :

- ابن جني كثير الاعتزاز باللّغة ، شديد الاعتماد عليها فيما يقدمه من بحوث لغوية.

- إنّ استخدام ابن جني للعلوم المنطقية في بحوثه اللغوية ، لا يعني قليل اعتماده على اللغة في التعليل ، وإن استمد بعض معطياته منها ؛ بل هو شديد الاتصال بالواقع اللغوي ومقدس له .

- يسعى ابن جني في جل تعليلاته تفسير ما للعربية من خصائص ، وإظهار الحكمة من أحكامها .

- يولي ابن جني اهتمامًا كبيرًا باللغة المنطوقة ، ويرى أنّ أسرار اللّغة تتكشف واضحةً من خلالها ؛ لوضوح أغراض المتكلم فيها ، مما يجعل التعليل أسهل وأقرب .

- يتسم أسلوب ابن جني في التعليل بالاستطراد فيه والانتقال من علّة إلى أخرى في حسن تخلص لا يرهق القارئ ، ولا يشعره بكثير التنقل بين العلل .

- ابن جني في تعليلاته يتبع أسلوب الاحتراز ؛ لذا فإنّه يقيّد كثيرًا منها بشروط ، وقل ما يذكر أمرًا مطلقًا ؛ بل يحرص دائمًا ألا يتعارض مع ما ذهب إليه من أصول البحث اللّغوي ، وما كان محل اتفاق بين العلماء ، وهو لا يُعمل القياس في اللّغة مطلقًا ، بل يقيده بما ثبت أنّ العرب قد نطقت به ، فيحذو حذو الناطقين بها .

- يحاول ابن جني في منهجه التعليلي ألا يخرج عن اللّغة إلى غيرها ، إلا فيما اضطر إليه ، وهو يبحث عن الاطراد في الظواهر اللغوية من خلال استقرائها ، وهذا الأمر يسم منهجه بالوصفية في كثير من مسائله التعليلية .

- لفظ الاستعمال عند ابن جني لا يقتصر على مفهوم الاستعمال من حيث النطق وكيفيته ، وما يعترضه من مصاعب ، بل قد يقصد بالاستعمال عكس الإهمال ، وقد يقصد بالاستعمال السماع .

- ابن جني لا يصرِّح دائمًا بالعلّة مباشرةً ، إن كانت الثقل أو التماس الخفة أو غير ذلك، بل يجعل سياق التعليل هو من يوضّحُها .

- إنّ التعليل الاستعمالي في أغلبه لا يخضع لقاعدة أكثر من البحث عن طرق لتيسير النطق والسهولة فيه .

- من التعليل عند ابن جني ما يرجع إلى الصناعة وما تقتضيه من ضوابط وقوانين عند التركيب ، وصياغة الجمل ومواضع الكلام .

- لقد كان للهجات العرب المختلفة اهتمام لدى ابن جني ، فقد علل لها في كثير من المواضع وفرّق بينما يكون فيها ، وما يكون في اللّغة الفصحى .

- يحرص ابن جني في منهجه التعليلي على الحفاظ على القواعد والأصول اللّغوية المتفق عليها ، ويحاول التماس الوجه الأقرب إليها في التعليل .

- ينسب ابن جني إلى العرب التعليلات المختلفة حتى ما كان الخيال فيها مفتوحًا ، وكثرت فيها الافتراضات التي لا يمكن ضبطها تمامًا في وضع القواعد ؛ لأنّها لا تحكمها ضوابط معينة وليست مطردة .

- ابن جني وهو يعلل بالرجوع إلى المعنى ، فإنّه لا يقصد به دائمًا المعنى الذي أراده المتكلم ؛ بل يشمل كل من المعنى الوظيفي والدلالي والمعجمي ، وهو لم يفرق بينها ، بل قد تلتمسها من خلال التعليل .

- إنّ التعليل بالمعنى مقدّم عند ابن جني إذا تعارض مع غيره ، وهو يقدمه حتى على الإعراب الذي هو طريق التفريق بين المعاني .

- عندما يتعذّر أمن اللّبس بطريق اللفظ يعتمد في تفادي اللّبس على ما يقارن هذه الأشياء ؛ أي ما يوضّح أصولها ، مثل التحقير والتكسير .

- تصل حدود التعليل عند ابن جني إلى التعليل لحدود الصناعة وتسمياتها ، وهذا أمر واضح في كل أنواع التعليل عنده .

- يعلل ابن جني الزيادة في اللفظ بأنّها توكيد للمعنى ، فلا تضيف معنًى جديدًا .

- ابن جني في استخدامه للعلوم غير اللغوية ، لم يكن كحاطب ليل ، بل كان يتقيد بشروطها .

- إنّ دمج ابن جني بين العلوم الجدلية واللّغوية ، كان رغبة في النهوض باللّغة ودعمها وفق ما يمكن أن تستوعبه من هذه العلوم الأخرى ؛ فليس كل ما فيها صالح للبحث اللّغوي .

- قد يستخدم ابن جني النظير في التعليل فيصطنعه من خارج اللّغة ؛ لتقريب المسألة إلى الذهن عن طريق إيراد نموذج مشابه في قبول وجوده من الناحية الذهنية ، وليس لإثبات استعمال معينٍ وإثبات وجوده في اللغة .

- يرى ابن جني أنّ الإمالة تُعد من الإدغام ؛ لأنّه تقريب صوت من صوت ، والإمالة وقعت في الكلام لذلك .

- من الإدغام عند ابن جني ما يكون في اللّغة التقاطًا ، أي : دون قصد للإدغام أو اطرادٍ فيه .

- اتسم تعليل ابن جني في مسألة الصفات بالاقتضاب ، وندُر التعليل فيه على غير عادته في كثرة التعليل حتى لذكر مسألة ما في باب معين .

- تفوق ابن جني في علم الصرف ولذلك كانت أكثر تطبيقاته فيه ، وأغلب أمثلته منه .

- إنّ أكثر ما يعلل به ابن جني مسائله في المستوى الصرفي : الخفة والثقل ؛ وذلك بحثًا عن التناسق والانسجام بين أصوات الكلمة الواحدة.

- قد يكثر ابن جني من الافتراض والتأويل فيعتذر لذلك ؛ لأنّه يرى أنّ هذا الأمر يحتاج إلى التلّطف في الصنعة .

- من التعليلات عند ابن جني ما يتفق فيه مع أستاذه أبي علي الفارسي ، ومنه ما يختلف فيه معه ، ويرد عليه بتعليل يراه الأنسب والأقرب إلى الحكم .

- إنّ النظرة الوظيفية للمكونات اللغوية لم تكن مهملة عند ابن جني ، وإنْ غابت مصطلحاته في عصره ، لكن مظاهره تعددت في تعليلاته ؛ بذلك كان أكثر المتقدمين قرباً من الدرس اللّغوي الحديث .

- يفرّق ابن جني في تعليلاته بينما يكون في التمثيل للصناعة وما يكون في المثال المستعمل في الكلام ، فليس ما يجوز في كلام العرب قد يجوز في أبنيتها .

- لم يرفض ابن جني نظرية العامل ؛ يتبين ذلك من خلال تتبع التعليل عنده ؛ لأنه يبحث وراء كل حكم عن علته ، وهي في كثير من الأحيان تقوم بوجود عامل لفظي أو معنويّ .

- ابن جني لا يتطرق في كثير من المسائل إلا لما يخدم التعليل ويوضحه ؛ لأن دراسته للّغة لم تكن تقليدية بذكر القواعد والقوانين وذكر الأقسام .

- ابن جني في منهجه التعليلي كثير الشرح والتوضيح لما يعلل له ، أو ما ينقله من التعليل لغيره .

- تأثّر ابن جني بآراء من قبله من العلماء وكان ينسب القول إلى أصحابه بأمانة علمية ، وهو في نقله إما متبنّيًا لها ، أورادًا عليها بتعليلات مختلفة .

- ابن جني كثيرًا ما يكرر المسألة مع اختلاف المعالجة في التعليل ، لكنه لا يذكر كل ما سيق فيها من أحكام ، وهذا من خصائص منهجه التعليلي.

المصادر والمراجع

أولاً : الكتب :

1 - القرآن الكريم ، مصحف الجماهيرية .

2 -الأشباه والنظائر ، لجلال الدين السيوطي ، دائرة المعارف النظامية – أباد ، 1316هـــ .

3 -أصوات اللغة ، د. محمود عكاشة ، مكتبة دار المعرفة ، ط2 ، 1428هـــــــ ، 2007م .

4 -الأصوات اللغوية ، د . إبراهيم أنيس ، مكتبة الأنجلو المصرية ، 1987م .

5 -الأصوات ووظائفها ، د . محمد منصف القماطي ، الناشر دار الوليد ، طرابلس – الجماهيرية العظمى (د، ت) .

6 -الأصول ، دراسة ايبتمولوجية لأصول الفكر اللّغوي العربي ، د . تمام حسان دار الثقافة ، الدار البيضاء – المغرب 1411هـــ - 1991م .

7 -أصول التفكير النحوي ، د . علي أبو المكارم ، منشورات الجامعة الليبية كلية التربية ، (د، ت) ، وطبعة ، دار غريب للطباعة والنشر ، القاهرة 2006م .

8 -أصول الفقه الإسلامي ، د. محمد كمال الدين إمام ، دار المطبوعات الجامعية - الإسكندرية ، (د، ت) .

9 -أصول الفقه ، للإمام محمد أبو زهرة ، دار الفكر العربي 2004م .

10 - أصول النحو العربي دراسة في فكر الأنباري ، د . محمد سالم صالح ، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة – الإسكندرية ، ط1 ، 1427هـــ ، 2006 م.

11 - أصول النحو العربي ، د محمد خير الحلواني ، الناشر الأطلسي - المغرب ، ط2 ، 1983م .

12 - أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء في ضوء علم اللغة الحديث ، د . محمد عيد ، الناشر عالم الكتب 1973م .

13 - الأصول في النحو لأبي بكر سهل بن السراج ، تحقيق ، عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، ط3 ، 1988م .

14 - أصول النحو العربي ، د. محمود أحمد نحلة ، دار العلوم العربية ، بيروت – لبنان، 1407هـــ - 1987م .

15 - الأعلام ، لخير الدين الزركلي ، دار العلم للملايين ، بيروت – لبنان ، ط6 ، 1984م .

16 - الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة ، لأبي البركات الأنباري ، تحقيق : سعيد الأفغاني ، مطبعة الجامعة السورية ، 1377هـــــ - 1957م .

17 - الاقتراح ، جلال الدين السيوطي ، تحقيق : طه عبد الرؤوف سعد ، مكتبة الصفا ميدان الأزهر - القاهرة ، 1420 – 1999م .

18 - الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الطلائع للنشر ، والتوزيع القاهرة (د ، ت) .

19 - الإيضاح في علل النحو للزجاجي لأبي القاسم الزجاجي ، تحقيق : مازن مبارك ، دار النفائس ط6 ، 1416هـــ - 1996م .

20 - بحوث ومقالات في اللغة ، د . رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي - القاهرة ، ط 3 ، 1410هـــ - 1995م .

21 - بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنّحاة ، جلال الدين السيوطي ، تحقيق : علي محمد عمر ، مكتبة الخانجي - القاهرة (د، ت) .

22 - التصريف الملوكي ، لأبي الفتح عثمان ابن جني ، تحقيق ديزيره سقال ، دار الفكر العربي ، بيروت – لبنان ، ط1 ، 1491هـــــ - 1998م .

23 - التعريفات ، لعلي بن محمد الجرجاني ، تحقيق : إبراهيم الأنباري ، دار الكتاب العربي – بيروت ط1 ، 1405هـــــــ .

24 - التعليل اللّغوي في كتاب سيبويه ، د . شعبان عوض العبيدي ، منشورات جامعة قار يونس ط1 ، 1999م .

25 - التعليل النحوي في الدرس اللغوي القديم والحديث ، د . خالد سليمان الكندي ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ط1 1427هـــ - 2007م .

26 - تهذيب التهذيب ، للإمام شهاب الدين بن حجر العسقلاني ، باعتناء ، إبراهيم الزيلق ، وعادل مرشد ، مكتبة تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة ، ط1 ، 1404هـــ - 1984م .

27 - خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ــ لعبد القادر بن عمر البغدادي ، تحقيق : عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة – مصر ، ط4 ، 1418هـــ 1997م.

28 - الخصائص لابن جني ، تحقيق : محمد علي النّجار ، عالم الكتب، بيروت – لبنان ط1 ، 1427 ، 2006م .

29 - دراسات في فقه اللغة ، د . صبحي الصالح ، دار العلم للملايين ، بيروت – لبنان ، ط1 ، 1379هـــ - 1960م .

30 - دراسات في كتاب سيبويه ، د . خديجة الحديثي ، منشورات مكتبة النهضة - بغداد ط1 ، 1385هـــــ - 1965م .

31 - الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث ، د . محمد حسين آل ياسين ، منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت – لبنان ، ط1 ، 1400هـــــ 1980م .

32 - دراسات نحوية في خصائص ابن جني ، د . أحمد سليمان ياقوت ، دار المعرفة الجامعة - الإسكندرية (د،ت) .

33 - الرواية والاستشهاد باللّغة ، د . محمد عيد ، الناشر عالم الكتب - القاهرة 1971م .

34 - سر صناعة الإعراب لابن جني ، تحقيق : أحمد فريد أحمر ، المكتبة التوفيقية ، (د، ت) .

35 - شذا العرف في فن الصرف للشيخ أحمد بن محمد الحملاوي ، تحقيق : عبد الحميد هنداوي ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط1 1419هـ - 1998م .

36 - شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه ،(د،ت) .

37 - شرح المفصّل ، موفق الدين يعيش ابن علي ، عالم الكتب - بيروت (د، ت) .

38 - طبقات الشعراء ، محمد ابن سلام الجمحي ، تحقيق : عمر فاروق الطبّاع، دار الأرقم من أبي الأرقم ط2 ، 1418هـ - 1997م .

39 - طبقات النحويين واللغويين، لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف - مصر (د، ت) .

40 - الطريف في علم التصريف دراسة صرفية تطبيقية ، د . عبد الله محمد الأسطى ، منشورات كلية الدعوة الإسلامية - طرابلس ، 1401هـ - 1992م .

41 - ظاهرة التخفيف في النحو العربي ، د . أحمد عفيفي ، الدار المصرية اللبنانية ، ط1 ، 1417هـ - 1996م .

42 - ظاهرة الشذوذ في النحو العربي ، د . فتحي عبد الفتاح الدجني ، الناشر وكالة المطبوعات ، الكويت ط1 ، 1974م .

43 - العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي ، د . خليل عمايرة ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان – الأردن ، 1997م .

44 - علم الأصوات ، د . كمال بشر ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع - القاهرة ، 2000م .

45 - علم اللّغة العام (الأصوات) ، د . كمال بشر ، دار المعارف بمصر 1970م.

46 - علم أصول الفقه والحكم في الإسلام ، د . عبد السلام أبو ناجي ، منشورات الجامعة المفتوحة ، دار الكتب الوطنية - بنغازي ، ط1 ، 1400و، ر - 1990م.

47 - فجر الإسلام ، أحمد أمين ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، ط7 ، 1374هـ - 1955م .

48 - فقه اللّغة في الكتب العربية ، د . عبده الراجحي ، دار النهضة العربية ، بيروت – لبنان ، (د، ت) .

49 - فلسفة مناهج البحث العلمي ، د . عقيل حسين عقيل ، الناشر مكتبة مدبولي 1999م .

50 - فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح ، أبو عبد الله محمد بن الطيب الفارسي ، تحقيق : د . محمود يوسف فجّال ، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث ط2 ، 1423هـ - 2002م .

51 - في أصول النحو ، د . سعيد الأفغاني ، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية ، دمشق 1414هـ - 1994م .

52 - في علم الكلام ، دراسة فلسفية لآراء الفرق الإسلامية في أصول الدين ، د . أحمد محمود صبحي ، مؤسسة الثقافة الجامعية - الإسكندرية 1992 م.

53 - قطر الندى وبل الصدى ، لابن هشام الأنصاري ، تحقيق : د. محمد علي سلطاني ، دار العصماء ، سوريا – دمشق ، ط1 ، 1427هـــــ ، 2007م .

54 - القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية ، د . عبد العال سالم مكرم ، دار المعارف ، مصر ، (د، ت) .

55 - القياس في النّحو مع تحقيق : باب الشاذ من المسائل العسكريات ، لأبي علي الفارسي ، د . منى إلياس ، دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر - دمشق ط1 1405هـــ - 1985م .

56 - الكامل في اللغة والأدب لأبي العباس المبرد ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي مدينة نصر – القاهرة ط3 ، 1417هـــ - 1997م .

57 - الكتاب لسيبويه، تحقيق : عبد السلام هارون دار القلم 1385 -1966م.

58 - لسان العرب ، لأبي الفضل جمال ابن منظور ، دار صادر للطباعة والنشر ، دار بيروت للطباعة والنشر - بيروت ، 1374هـــ - 1955م .

59 - اللغة العربية معناها ، ومبناها ، د . تمام حسّان ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1973م ، وطبعة دار الثقافة ، (د، ت) .

60 - اللّمع في العربية لأبي الفتح عثمان ابن جني ، تحقيق : سميح مغلي ، دار المجدلاوي للنشر ، 1988م .

61 - مختار الصحاح للإمام محمد بن أبي بكر الرازي ، ترتيب السيد محمد خاطر.(د، ت) .

62 - المدارس النحوية ، د . شوقي ضيف ، دار المعارف ، (د، ت) .

63 - المدخل إلى علم اللّغة ومناهج البحث اللّغوي ، د . رمضان عبد الثواب ، مكتبة الخانجي - القاهرة ط3 ، 1417هـــ - 1997م .

64 - المزهر في علوم اللّغة وأنواعها ، عبد الرحمن جلال الدين السيوطي ، تحقيق : محمد المولى ، علي البجاوي ، محمد أبو الفضل ، دار الجيل - بيروت ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع (د، ت) .

65 - ابن مضاء القرطبي وجهوده النحوية د . معاذ السرطاوي ، دار مجد لاوي للنشر والتوزيع ، عمان – الأردن ، ط 1 ، 1408هـــــ - 1988م.

66 - معجم الأدباء لأبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ط1 ، 1411هـــــ - 1991م .

67 - المعجم الفلسفي ، د . إبراهيم مذكور، عالم الكتب – بيروت ، 1399هـــ - 1979م .

68 - معجم مقاييس اللّغة لأبي الحسين أحمد بن فارس ، تحقيق : عبد السلام هارون ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه ط1 ، 1381هـــ.

69 - المقتضب لأبي العبّاس محمد بن يزيد المبرد ، تحقيق : حسن حمد ، منشورات ، محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ط1 ، 1420هـــــ ، 1999م .

70 - مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي ، د . جعفر عبابنة ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان – الأردن ، 1997م .

71 - مناهج البحث في اللّغة ، د . تمام حسّان ، دار الثقافة - الدار البيضاء ، ط2 ، 1394هـــــ ، 1974م .

72 - من أسرار اللغة ، د . إبراهسم أنيس ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ط8 ، (د.ت) .

73 - من تاريخ النحو ، د . سعيد الأفغاني ، دار الفكر ، (د، ت) .

74 - من أسرار اللّغة ، د . إبراهيم أنيس ، مكتبة الأنجلو المصرية - القاهرة ط8 ، (د، ت) .

75 - المنصف لابن جني ، تحقيق : إبراهيم مصطفى عبد الله ، مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده - مصر ط1 ، 1373هـــــ - 1954م .

76 - المنطق ومناهج البحث ، د . محمد عزيز نظمي سالم ، مؤسسة شباب الجامعة – الإسكندرية ، 1999م .

77 - موسوعة الفلسفة ، د . عبد الرحمن بدوي ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت ط1 ، 1984م .

78 - الموسوعة الفلسفية إشراف ، م - روزنتال . ب – يودين ، ترجمة ، سمير كرم ، إدارة الطليعة للطباعة والنشر ، ط3 ، 1981م .

79 - موطأ الإمام مالك ، تحقيق : عمار ياسر بن أبي بكر ، دار هانيبال ، (د، ت) .

80 - النحو وكتب التفسير ، د . إبراهيم رفيدة ، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان – طرابلس ، الجماهيرية العظمى ط2 ، 1394و.ر - 1984م .

81 - نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة للشيخ محمّد الطنطاوي ، دار المعارف ، ط2 ، (د، ت) .

82 - الوافي الحديث في فنّ التصريف ، د . محمد محمود هلال ، منشورات جامعة بنغازي ، كلية اللّغة العربية والدراسات الإسلامية - البيضاء ط1 ، 1394هـــ - 1974م .

83 - وصف اللغة العربية دلاليًا ، د . محمد يونس علي ، منشورات جامعة الفاتح 1993م .

84 - وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، لأبي العباس شمس الدين ابن خلكان ، تحقيق : د. إحسان عباس ، دار صادر ، بيروت – لبنان، ط1 (د، ت) .

ثانيًا : الرسائل الجامعية :

- المسائل الصرفية عند ابن جني من خلال كتابه (الخصائص) ، إعداد الطالبة : عزة معاوي الشيباني ، جامعة الفاتح كلية الآداب قسم اللغة العربية ، إشراف : أ، د . علي أبو القاسم عون ، 2004م .

- الجدل العقلي في الفلسفة الإسلامية (الغزالي – ابن رشد) إعداد الطالبة : ناجية محمد الزوالي ، إشراف : أ ، د . سالم مصطفى القريض ، جامعة السابع من إبريل ، مركز البحوث والدراسات العليا ، قسم الدراسات التفسيرية ، العام الجامعي 2007 -2008م .

ثالثًا : الدوريات :

- أمن اللبس بحث صرفي في مواضع اللّبس وموانعه د . علي أبو القاسم عون. مجلة كلية الدعوة الإسلامية ، العدد 23 ، سنة 2006م طرابلس – الجماهيرية العظمى .

- أمن اللّبس ووسائل الوصول إليه في اللّغة العربية د . تمام حسّان . حوليات كلية دار العلوم ، العام الجامعي 1968 – 1969م الهيئة العامة للكتب والأجهزة العلمية .

الفهـــــــــــــــــــرس

الموضـــــــــــــــــــــــــــوع	الصفحة
الآية	1
الإهداء	2
الشكر والتقدير	3
المقدمة	4
التمهيد	9
أولا: تعريف العلة والتعليل لغة واصطلاحًا	10
ثانيًا: مفهوم التعليل قبل ابن جني	11
ثالثًا: أسس التعليل قبل ابن جني	13
الفصل الأوّل : أسس التعليل عند ابن جني	26
المبحث الأول : الاعتماد على الواقع اللغوي	27
أولاً : مراعاة اللفظ	30
ثانيا : مراعاة المعنى	38
ثالثا : مراعاة اللفظ والمعنى	40
رابعا : عدم الاكتفاء بالواقع اللغوي	43
المبحث الثاني : الاستنباط على طريقة أصول الفقه وعلم الكلام	46
1. مظاهر التأثير الفقهي	54
أولا: العلل الموجبة والمجوزة	54
أ - العلة الموجبة	54
ب_ العلة الموجزة	55
ثانيًا : التعليل بالأولى	56
ثالثًا : السبر والتقسيم	57
رابعًا : مراعاة النظير	58

الموضـــوع	الصفحة
خامسًا : الاستحسان	59
2. مظاهر تأثير علم الكلام	60
أ - الحكم للطارئ	61
ب - ترافع الأحكام	61
الفصل الثاني : أنواع التعليل عند ابن جني	63
المبحث الأول : التعليل الاستعمالي	64
أولاً : التعليل بالثقل	69
ثانيًا : التعليل بالتخفيف	71
ثالثًا: كثرة الاستعمال	73
رابعًا: الاستغناء	75
خامسًا : تنوع الاستعمال باختلاف السياق	77
المبحث الثاني : التعليل القياسي	80
أولا : التعليل بالشبه	81
ثانيًا : التعليل بالحمل	89
ثالثًا : التعليل بالتوهم	94
رابعًا : الاستئناس	96
المبحث الثالث: التعليل الدلالي	99
أولاً: الرجوع إلى المعنى	100
ثانيا: خوف اللّبس	105
ثالثاً: الفرق	108
رابعاً: التوكيد	110
المبحث الرابع : التعليل الجدلي	114

الموضـــــــــــــــــــــــوع	الصفحة
الفصل الثالث : مسائل التعليل عند ابن جني	128
المبحث الأول : مسائل التعليل الصوتي	129
أولاً : مسألة الحركات	131
ثانيًا : مسألة المجاورة	133
ثالثًا : مسألة الإدغام	136
أ - الإدغام الأكبر	136
ب_ الإدغام الأصغر	137
رابعًا : مسألة الصفات	138
خامسًا : مسألة الساكن	142
المبحث الثاني : مسائل التعليل الصرفي	146
أولاً : مسألة الإبدال	148
ثانيًا : مسألة الإعلال	150
ثالثًا : مسألة القلب المكاني	**151**
رابعًا : مسألة الزيادة	154
خامسًا : الأبنية	156
المبحث الثالث : مسائل التعليل النحوي	162
أولاً : مسألة الإعراب	165
ثانيًا : مسألة البناء	168
ثالثًا : مسألة العلامات	172
رابعًا : مسألة العامل	174
خامسًا : مسألة الإضافة	179
الخاتمـــــــــــــــــــــــــــة	183
المصادر والمراجع	188